جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

أثرُ التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديّة في تُركيا (2001_2018) دراسة حالة

إعداد الطالب
عبد الله مفيد المجالي

إشراف
الدكتور معتصم أحمد الخلايلة

رسالة مُقدَّمة إلى كلية الدّراسات العليا استكمالاً
لمتطلبـاتِ الحصـولِ علـى درجـةِ الماجسـتير
فـي العلاقـات الدوليـة/ قسـم العلـوم السياسـية
جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتـــة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالله مفيد عبدالله المجالي

والموسومة بـــ: اثر التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا (٢٠٠١-٢٠١٨)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

القســـم: العلاقات الدولية في تاريخ ٢٠٢٠/٠٥/١٧

من الساعة ٢ إلى الساعة ٤ قرار رقم

أعضاء اللجنـــة:	التوقيـــع	
د. المعتصم بالله أحمد عبدالرحيم الخلايله		مشرفا ومقررا
أ.د فوزي احمد احمد تيم		عضوا
أ.د وليد عبدالهادي احمد العويمر		عضوا
د. صداح أحمد الحباشنة		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)(التوبة ،105)

الى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها ما حييت ..والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان .. إلى من كان دعاءها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شموع المتقدة التي تنير حياتي .. اخوتي مصدر قوتي .

الى روح جدي أبو مفيد – رحمه الله – تمنيت وجودك معي .

إلى جدتي الغالية أم مفيد وأعمامي محمود،وقدر،ونمر .. الى عمتي سلوى ، وعماتي الغاليات .. الى اهلي وعزوتي يا من معكم أعطيتم للحياة معنى .

الى جدي الغالي أبو عمر وجدتي أم عمر اطال الله بأعمركم .. الى خالي العزيز عمر وخالاتي شبيهات امي.

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم .. اصدقائي الاوفياء.

أشكركم جميعا على مساندتكم لي ومنحي: القوة، والامل .

أهديكم جهدي المتواضع.

الشكر والتقدير

نحمد الله عزوجل الذي وفّقنا في اتمام هذه الدراسة، والذي ألهمنا الصحة، والعافية والعزيمة

فالحمدلله حمدا كثيرا

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف: "معتصم أحمد الخلايلة" على كل ما قدمّه لي من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثراء الدراسة بكل جوانبها المختلفة، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة العلوم السياسية الذين أثروا دراستي بمعلوماتهم القيّمة، ومعرفتهم النيرة والتي كان لها الاثر على تحسين وتطوير الدراسة.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
الملخص	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميَّتها	**1**
1.1 خلفية الدراسة	1
1. 2 مشكلة الدراسة	2
1. 3 أهمية الدراسة	3
1. 4 أهدافُ الدّراسةِ	3
1.5 أسئلة الدراسة	4
1. 6 منهجية الدراسة	4
1. 7 حدود الدراسة	5
1. 8 مفاهيم الدراسة	6
الفصل الثاني :الاطار النظري والدراسات السابقة	8
1.2 الاطار النظري	**8**
2.2 الدراسات السابقة	13
الفصل الثالث: النظام السياسي التركي والتحولات الديمقراطية	18
1.3 مراحل تطوُّر النظام السياسي التركي	18
2.3 العوامل التي أدت إلى التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا:	27
3.3 التحولات السياسية للنظام السياسي التركي والانتخابات.	34
1.3.3 التحولات السياسية للنظام السياسي التركي	35
2.3.3 الانتخابات البرلمانية والرئاسية	42

المحتوى	الصفحة
الفصل الرابع :التحولات الديمقراطية وتحدياتها في تركيا	**47**
1.4 التحولات الديمقراطية في تركيا والعوامل المؤثرة بها.	47
1.1.4 التحولات الديمقراطية في تركيا .	48
2.1.4 مراحل التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا	52
2.4 تحديات التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا	57
1.2.4 التحديات السياسية للتحول الديمقراطي	57
2.2.4 التحديات الاقتصاديّة للتحول الديمقراطي	60
3.2.4 التحديات الاجتماعية للتحول الديمقراطي.	66
الفصل الخامس :التنمية الاقتصاديّة والتحول الديمقراطي	67
1.5 التنمية الاقتصاديّة في تركيا وأثرها على التَّحوُّل الدّيمقراطي	**67**
1.1.5 دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التنمية الاقتصاديّة	68
2.1.5 الاصلاحات الاقتصادية في عهد حزب العدالة والتنمية	71
3.1.5 الازمة الاقتصادية ونتائج الاصلاحات	75
2.5 تقييم تجربة التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي والتعديل الدستوري	82
1.2.5 تقييم تجربة التَّحوُّل الدّيمقراطي	83
2.2.5 مشروع التعديل الدستوري للنظام الرئاسي	86
الخاتمة	91
المراجع	93

المُلخَّص

أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا (2001–2018) دراسة حالة

عبد الله المجالي

جامعة مؤتة، 2020

هدفت الدراسة الى بيان أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا، وقد تناولت الدراسة مراحل تطوُّر النظام السياسي والاقتصادي التركي، وأثر التحولات الديمقراطية على التطوُّر التركي في جميع المجالات.

وابرزت الدراسة اهم العوامل التي ساهمت في التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا والتي تتمثل في التخلص من النظام الاستبدادي والانتقال الى مرحلة الديمقراطية التي تتمثل في الانفتاح الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وترسيخ القيم الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية، واجراء انتخابات حرة نزيهة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما تناولت الدراسة ابرز التحديات التي واجهة التحول الديمقراطي في تركيا.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مناسب للدراسة من خلال تتبع التحولات الديمقراطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا، ومنهج تحليل النظم الذي يتمثل في مجموعة من الأنشطة والتفاعلات التي الي يقوم بها النظام السياسي التركي، ومنهج الاقتراب الاقتصادي السياسي فهذا المنهج يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات،فقد اثبتت الدراسة ان الاصلاحات السياسية والاقتصادية قد ساهمت في التحول الديمقراطي في تركيا وعززت التنمية الاقتصادية لتحتل تركيا رقم 16 في ترتيب الاقتصاد العالمي، واوصت الدراسة بأن لابد على الدول العربية ان تخطوا كما خطت تركيا في ترسيخ القيم الديمقراطية وتفعيل التنمية الاقتصادية، والتخلص من الفساد والانتقال الى مرحلة الاستقرار السياسي.

الكلمات الدالة: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، التنمية الاقتصادية

Abstract

The Impact of Democratic Transformation on Achieving Economic Development in Turkey (2001-2018) A Case Study

Abdullah Al-Majali

Mutah University, 2020

The study aims to explain the impact of the democratic transition on achieving economic development in Turkey. The study dealt with the stages of the development of the Turkish political and economic system, and the impact of democratic transformations on Turkish development in all areas.

The study highlighted the most important factors that contributed to the democratic transformation in Turkey, which is to get rid of the authoritarian system and move to the stage of democracy that is economic openness, and promote economic development, and the consolidation of democratic values through political participation, the holding of free and fair elections, and respect for human rights and fundamental freedoms The study also addressed the most prominent challenges facing the democratic transformation in Turkey.

The study used the descriptive analytical approach as an appropriate approach to the study by tracking democratic transformations in achieving economic development in Turkey, and the systems analysis approach that is represented in a set of activities and interactions carried out by the Turkish political system, and the approach to political economic approach, this approach links political systems to levels of economic development .

The study reached a set of results and recommendations. The study demonstrated that political and economic reforms have contributed to the democratic transition in Turkey and promoted economic development to occupy Turkey No. 16 in the ranking of the global economy. Democracy, activating economic development, getting rid of corruption and moving to a stage of political stability.

Key words: democracy, democratization, economic development

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 خلفية الدراسة

شكلت التحولات الديمقراطية أبرز توجهات وسلوكيات الدول التي تسعى لتطوير اقتصادياتها وتنمية مؤسساتها، فقد اثبتت الدول المتقدمة أنّ الديموقراطية هي أساس بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأنّ الدايموقراطية هي اساس الاستقرار السياسي لانها ترتكز على المشاركة السياسية وانتقال السلطة بالطرق السلمية المتمثلة في الانتخابات ومشاركة الجميع قي صُنع القرار مما يعزز ذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي. (الحضرمي، 2000).

وتُعد تركيا من الدول التي طّبقت مراحل التحول الديمقراطي وخاصة بعد تولي حزب التنمية والعدالة الحكم عام 2002، حيث قام باجراء اصلاحات سياسية واقتصادية ساهمت في انتقال تركيا الى دولة اقتصادية تحتل مكانةً اقتصاديةً بين الكبار من تطبيق معايير الديموقراطية الصحيحة والتي ساهمت في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات الدخل للناتج الفردي والقومي للاقتصاد التركي، وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري وتقليص معدلات الفقر والبِطالة. (العرود، 2017)

لقد شكلت القبضة العسكرية التي عاشتها تركيا حالةً من الجمود السياسي والاقتصادي، فقد عانت تركيا ما يزيد عن ثمانين عامٍ من القبضة العسكرية التي وقفت حائل امام ازدهار وتطور تركيا، وبرغم قيامهاعلى اساس الفكر العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة الّا أنّ تركيا بقيت في حالةٍ من الجمود، حيث أنّ اجراء اصلاحي كان يتم بأن تتدخل المؤسسة العسكرية وتتولى زمام الأمور مما يشكل ذلك عائقاً أمام التحولات الديمقراطية (العرود، 2017).

لقد شكل نجاح تركيا في التحول الديمقراطي من خلال اجراء كثير من الاصلاحات الاقتصادية الدستورية بحيث أعطت المعايير الدولية أنّ تركيا طبقت نسبة عالية من هذه المعايير وخاصة في مجال احترام حقوق الأنسان والتعددية الحزبية، والمشاركة السياسية، وتداول انتقال السلطة، وتفعيل دور المرأة سياسيا، قام اوردغان بالتعديلات الدستورية للحفاظ على هذه الانجازات ،وان وُجَهت الية بعض الاتهامات

بترسيخ الاستبدادية في تفعيل الدور الرئاسي لرئيس الدولة وتخفيض صلاحيات مجلس الوزراء. (الدوسري، 2017).

وبناءً على ذلك يعتبر عهد رجب طيب أردوغان ذو رؤية استراتيجية، تقوم على عدد من الأهداف التي تتزامن مع الذكرى المئوية لجمهورية تركيا، وهي رؤية تطويرية تقدمية تشمل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بتركيا، ثم تبنّي الرؤية من قبل حزب العدالة والتنمية كرؤية استراتيجية يسعى الى تحقيقها من أجل نقل تركيا نقلةً نوعيةً لتصبح فيها أحدى الدول الكبرى في العالم، وقد أُعلنت الرؤية المكونة من ٦٦ مادة متنوعة المجالات، وقد كان من أهم الأهداف التي تناولتها الأهداف الاقتصادية، والتي تسعى لأن تصبح تركيا واحدة من أكبر عشر اقتصاديات في العالم. (العرود، 2017).

1. 2 مشكلة الدراسة

تبرز اشكالية الدراسة في بيان مدى أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا، كون عملية التحول الديمقراطي تسهم في إفراز تأثيرات على القرارات السياسية والاقتصادية، إلا أن الدول التي تمر بتجارب التحول الديمقراطي ليس بالضرورة أن تنجح في استكمال كافة خطوات التحول نحو الديمقراطية، فلا يمكن تلخيص مبادئ الديموقراطية في إجراء الانتخابات الدورية، فهي لا تكفي وحدها في إنجاح عملية التحول الديمقراطي، إذ إن هنالك عوامل عديدة مشتركة في تلك العملية، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر التحول الديمقراطي في التنمية الاقتصادية في تركيا في الفترة الواقعة مابين (2001_2018). وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في دراسة كيفية التحول التركي الديمقراطي وأثره على النمو الاقتصادي والعوامل المساعدة لهذا التحول خلال فترة (2001_2018).

1. 3 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية العلمية والعملية، وذلك على النحو التالي:

الأهمية العلمية: تُعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا (2001_2018)، وبهذا فهي تثري المكتبة العربية، من خلال الإسهام الأكاديمي ورفد الأدبيات لباقي الدراسات، وتفتح آفاقا جديدة للباحثين لتناول هذا الموضوع من جوانب مختلفة وذلك بهدف الوصول إلى دراسات أشمل الأمر الذي سيسهم في دعم الأدب النظري بشكل عام.

الأهمية العملية: تبرز الإهمية العملية في بيان أثرُ التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديّة في تُركيا، وما حققته تركيا من الاجراءات العملية من تحولات ديمقراطية تتمثل في ترسيخ القيم الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتطبيق مبدأ انتقال السلطة بالطرق السلمية، والتخفيف من قيود المؤسسة العسكرية ،ساهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية وانتقال تركيا الى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً على غرار التحول الديمقراطي في تركيا اصبح على الانظمة السياسية العربية ان تستفيذ من تجارب التحولات الديمقراطية الناجحة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين بيئة الاعمال الاقتصادية ضمن اطار مؤسسي يعزز النمو الاقتصادي ويخفف من اثار الفقر والبطالة .

فرضية الدراسة : تستند الدراسة على فرضية مفادها كلما استندت الدول على التحولات الديمقراطية كثوابت للنظام السياسي كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والعكس صحيح .

1. 4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

1. التعرف على اثر الاصلاحات في النظام السياسي التركي .
2. التعرف على التحولات الديمقراطية وتحدياتها في تركيا .
3. التعرف على علاقة التنمية الاقتصاديّة والتحول الديمقراطي.

5.1 اسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للاجابة على السؤال الرئيس والذي مفاده" ما أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا ؟ والاجابة على التسؤلات الفرعية التالية:

1. ما اثر الاصلاحات في النظام السياسي التركي ؟
2. ما ابرز التحولات الديمقراطية وما التحديات التي واجهتها؟
3. ما علاقة التنمية الاقتصاديّة بالتحول الديمقراطي؟

1. 6 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و منهج النظم لديفيد ايستون لتتبع التحولات الديمقراطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا،،ويعتبر المنهج العلمي اللبنة الأساسية لاي بحث علمي، ويعد الطريق الذي يستند عليه الباحث لمعرفة الحقيقة من خلال اتباع خطوات متتالية ومتسلسلة تسلسلا منطقيا وعلميا من اجل ان يقوم بكتابة بحث محكم ،وقد استخدمت المناهج العلمية الاساسية التالية لها. (القاضي، 2015).

اولا: المنهج الوصفي التحليلي: يُعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج المناسب للدراسة كونه من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية وتقوم الدِّراسة على توظيف هذا المنهج وذلك عن طريق تحليل البيانات المتعلِّقة بمتغيرات الدراسة والتي من خلال تتبع التحولات الديمقراطية في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا . ومن خلال المنهج تم تحليل المعايير والبيانات والمؤشرات التي بينت اثر التحول الديمقراطي في تعزيز نهج التنمية الاقتصادية، باعتبار ان التحول الديمقراطي يستند على معايير وبيانات وارقام تعطي مؤشر وتحليل على قدرة الدولة التركية بالسير قدما نحو الاقتصاد الافضل ضمن أطار متكاملة تتشابك في القيم الديمقراطية والممارسات الفعلية للنهوض بالتنمية الاقتصادية بشكل حقيقي بعيدا عن التدخلات الدولية التي تتمثل في املاءات المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ثانيا :منهج تحليل النظم اعتمدت الدراسة في الوصول إلى نتائجها على منهج تحليل النظم، وتتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي قام بها النظام السياسي التركي، حيث يتم تحويل مدخلات النظام من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي التركي ومؤسساته ،وبعد ذلك تتم عملية التحويل وهي بمثابة غربلة للمدخلات. وعلى عكس مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبيئته المحيطة من جهة أخرى، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته .ويستند منهج النظم على أن النظام وحدة متكاملة يتاثر بالبيئة المحيطة به من مجموعة من المدخلات سواء كانت من البيئة الخارجية التي تتمثل في الضغوطات الدولية او البيئة الداخلية التي تتمثل في حالة الاستقرار السياسي للدولة ومدى تلاحم الوحدة الوطنية والتي تشكل المطالب التي تتفاعل داخل وحدة النظام لتكون المخرجات والتي تتمثل في القرارات التي ينتجها النظام .

ثالثا: منهج الاقتراب الاقتصادي السياسي: يعد منهج الاقتراب الاقتصادي السياسي من أقدم الاقترابات المستخدمة في تحليل النظم والظواهر السياسية ،على أساس أن الظواهر السياسية تتشكل بفصل الحقائق الاقتصادية. من هنا كان الاقتراب الذي استخدمه ابرز رواد النظرية الاقتصادية كارل ماركس في تحليل الظواهر الاجتماعية التي تنطوي تحتها منهج الاقتراب الاقتصادي السياسي، كون هذا الافتراب يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية. ،ويقوم هذا المنهج على اساس وجود علاقة بين السياسة والاقتصاد، وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية الافتصادية دون وجود قرار سياسي حازم يعزز حالة التنمية(اسماعيل، 1999).

1. 7 حدود الدراسة :

المحدد الزماني : ستتناول الدراسة الفترة ما بين2001 ، والسبب في اختيار عام 2001 لبداية الدراسة لانه في هذا العام حدث ازمة اقتصادية خانقة في تركيا تعد الاصعب بالنسبة لتركيا في العصر الحديث. ونهابة الدراسة 2018 حتى يضمن الباحث الحصول على الحد الاقصى من المعلومات كون موضوع الدراسة تم تسجيله عام 2018.

المحدد المكاني :الدولة التركية بحدودها الجغرافية.

المحدد الموضوعي : أثرُ التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيقِ التَّنميةِ الاقتصاديّة في تُركيا (2001_2018) دراسة حالة

8.1 مفاهيم الدراسة

الديمقراطيـة: نظـام سياسـي إداري يتسـاوى النـاس فيـه بحريـة التفكيـر والقـول والحقـوق الإنسـانية العامـة والواجبـات الاجتماعيـة، وهـو يقـوم علـى مبـدأ سيادة الأمـة، بمعنـى أن الأمـة والشـعب يشـكلان كيانـاً معنويـاً مستقلاً عن الأفراد، يمـارس السلطات بنفسـه، أو عن طريق ممثليه (سعد، 2011).

التعريـف الاجرائـي : الديمقراطية هي واحدة من اساليب الحكم، وهي منظومة متكاملة في كافة المجلات السياسية الاقتصادية والثقافية والفكرية، يرتبط مفهومها في مجموعة من القيم والتوجهات والمباديء الليبرالية والراسمالية وغيرها . حيث تستند الديمقراطية على معايير ومؤشرات كالتداول السلمي للسلطة، والمشاركة السياسية، وجود انتخابات حرة ونزيهه،من حيث : الحرية الاعلامية، والحريات الفردية، والتعددية الحزبية، احترام حقوق الانسان.

التحـول الـديمقراطي: مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوى بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي(وداد، 2017).

التعريف الاجرائي : التحول هو عملية أنتقال سياسي أو اقتصادي من حالة الى حالة أخرى، وقد يكون الانتقال من نظام فردي دكتاتوري شمولي الى نظام ديمقراطي ليبرالي يستند على مفاهيم الحرية والانفتاح .

النظام السياسي التركي: هو نظام جمهوري، وتتم الانتخابات بناء عليه، وفقا لنظـام التمثيل النسبي، وكـان أول دسـتور تركـي دخـل حيز التنفيذ تحت اسم القـانون الأساسـي فـي العـام 1876 ،وتبـع ذلـك دسـتور 1921، والـذي عـرف باسـم قـانون

التشكيلات الأساسية، والذي قامت على أساسه الجمهورية التركية، وبعد أول دستور للجمهورية التركية الذي سن عام 1924 ،أعد عوضً عنه دستور 1961 ، ثم دستور 1982 المطبق حاليا، والذي شهد عدة تغييرات لبعض مواده، ركزت على تعزيز الحقوق والحريات وتطوير الديمقراطية (القاضي، 2015).

التنمية الاقتصادية: الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة، وتحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وإجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة. (فهد، 2015).

التعريف الاجرائي : التنمية الاقتصادية هي حالة ترتبط في النمو الاقتصادي تستند مؤشراتها على الدخل الفردي ودخل الناتج القومي للدولة ونسبة الزيادة في النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

سوف نتناول في الإطار النظري كمدخل عام في تجربة التحول الديمقراطي، ومؤشرات التنمية الاقتصادية، كذلك أهم النظريات التي تناولت نظرية التنمية الاقتصادية ونظرية التحول الديمقراطي .

2.1 الاطار النظري

مؤشرات التحوُّل الديمقراطي

الديمقراطية هي ظاهرة حديثة نسبيًا تعود فقط إلى أواخر القرن الثامن عشر، ولكي تُعتبر الدولة ديمقراطية يجب عليها أن تختار قيادتها من خلال انتخابات نزيهة وتنافسية، وضمان الحريات المدنية الأساسية، واحترام سيادة القانون بالاضافة الى وجود اقتصاد رأسمالي ومجتمع مدني وثقافة مدنية (غلام، 2012).

فالتحول الديمقراطي هو عملية سياسية تتسم بالانتقال التدريجي من نظام غير ديمقراطي، كالانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية . يمكن أن يحدث الانتقال في ظل ظروف مختلفة للغاية وقد يستغرق الانتقال في بعض الأحيان سنوات عديدة.(اورال، 2016).

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحوُّل الديمقراطي من منظورات متعددة، فيرى "صموئيل هنتنجتون" أن "الانتقال يمر بين مرحلتين(Huntington,1993):

أ- مرحلة الاستبداد، وهي مرحلة تتصف بوجود الحواجز والعوائق التي تحول دون التقدم نحو الامام، وتتميز بتدني مستوى النمو الاقتصادي، ويكون الفقر حاجزًا أمام التحوُّل الديمقراطي

ب- مرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، حيث تمتاز بأنَها عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج تتوافق مع التحول الديمقراطي .

وفي مجال التحوُّل الديمقراطي سعى المختصون بإيجاد مفهوم لعمليةَ التحوُّل الديمقراطي، وتحديد عوامله أو أسبابه، ومن أهم الانماط التي استخدموها هي كما يلي: (Huntington,1993).

1- التحوُّل من الأعلى: هذا النمط تلعب فيه القيادة السياسية دوراً حاسّما خاصةً في الأنظمة التسلطية، حيث يلاحظ أن التحوُّل دائما يأتي من أعلى أي من النظام الحاكم، كما يرتبط بظهور قاده يؤمنون بفكر الإصلاح والأخذ بالمبادئ الديمقراطية في الحكم.

2- التحوُّل عن طريق التفاوض: وقد تكون أسباب اتباع هذا النمط عندما يفقد النظام السياسي للشرعية وانهيار الأيديولوجية القائم عليها، وسوء الأوضاع الاقتصادية، مما يقلل من قدرة النظام بأداء مهامه، وتلبيه مطالب شعبه.

3- التحوُّل من الأسفل: ويحدث هذا التحوُّل نتيجة للضغوط الاجتماعية، والذي يتصف بالعنف، وضعف القيادة في مواجهة القوى المعارضة، مما يسمح للقوى المعارضة القدرة بالإطاحة بالنظام القائم.

من خلال مؤشرات التحوُّل الديمقراطي يمكن رصدها وتطبيقها على النظام السياسي التركي، بوجود تحول إلى الديمقراطية في النظام من خلال تحفيف القيود من تدخلات المؤسسة العسكرية، والانفتاح الاقتصادي، وتعزيز الاصلاح السياسي والاقتصادي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:(غلام، 2012).

1- التوافق الوطني: منذ فترة طويلة وتركيا تسير وتقترب من التصالح مع هويتها طيلة هذه السنوات تدريجياً، حيث عدَّل الدستور التركي في العام 1961 صفة الدولة من تركيا جمهورية علمانية إلى تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وهذا التعديل أدى الى تأسيس حزب ذي مرجعية إسلامية هو حزب النظام الوطني، وحزب العدالة والتنمية الحالي.

2- سيادة القانون: اعتبر الأتراك ان القانون هو الفيصل في تقويم المسؤولين، وتحقيق العدالة، بل فرض العقوبة في حالة التقصير الضار، وتأطير العمل المؤسسي بطرق قانونية واضحة.

3-الإصلاح السياسي: دعا الأتراك الى إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها لتعزيز قدرتها للقيام بوظائفها وبخاصة فيما يتعلق باحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، وتحقيق العدالة.

4-ترسيخ مبدأ الديمقراطية: حيث لا بدَّ من ترسيخ مبدأ الديمقراطية ونشر ثقافتها في المجتمع، وإعادة تشكيل واقع العلاقات المدنية- العسكرية بما تتوافق مع اسس الديمقراطية، وبشكل تدريجي ومن خلال التفاوض بين المدنيين والعسكريين.

5- المشاركة السياسية: حيث تتوفر الرقابة السياسية، وتتحقق المشاركة السياسية من خلال انتخابات دورية، بحيث تكفل الضمانة الأساسية لمشاركة الشعب في عملية صنع القرار.

توظيف النظريات

فيما يتعلق بتوظيف النظريات والذي يتناسب مع هذه الدراسة لا بد من التطرق الى نظرية التنمية الاقتصادية وكذلك نظرية التحول الديمقراطي الأكثر انسجاما أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا،

اولا: نظرية التنمية الاقتصادية

تعد نظرية التنمية الاقتصادية من النظريات ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيرًا مزدوجًا؛ فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص إحداث هذا التحول(مصطفى، 2007).

أ-**المرتكزات الأساسية للنظرية:** تقوم المرتكزات الأساسية لنظرية التنمية الاقتصادية على الاسس التالية(القصبي، 2006).

1-. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير قيم السكان؛ فنتيجة لزيادة نسبة المتعلمين وانتشار التعليم جراء التنمية الاقتصادية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قبولهم لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية

2-. ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصادي لغالبية السكان، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس الطبقة، كما أن هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في الصراع.

3- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي وتدعم المهارات السياسية وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديد.

توظيف النظرية: جاء توظيف النظرية لتوضيح العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز القيم الديمقراطية في تركيا في اطار أهمية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية، بل ان التطور الاقتصادي لابد ان يكون في نظم سياسية تؤمن بالديمقراطية، وقد عززت تركيا دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية في ظل توجه تام من خلال انتقال ديمقراطي يؤمن بالحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي والتخلص من التدخلات العسكري التي واكبت تاريخ النظام السياسي التركي لذلك كان النمو الاقتصادي في تركيا هو نتاج التحوُّل الديمقراطي من خلال الانفتاح مع الأسواق العالمية، والشروع في سلسلة من الإصلاحات في السياسة، والاقتصادية، لتصبح تركيا من ابرز الدول الاقتصادية عالميا وتكون الدولة رقم 16 على المستوى الاقتصادي عالمياً..

ثانيا: نظرية التحول الديمقراطي

تقوم فلسفة نظرية التحول الديقراطي على عمليات مستمرة تخوضها المجتمعات بعد ان تصنع دولتها العربة الحاملة لمتغيرات التحول الديمقراطي وليس العكس والذى يدخل اطار التصنيفات النسقية السابقة الذكر. فالتحول الديمقراطى مشروطيته في تحوله خلال مراحله الى صيرورة ودمج المشروع الديمقراطى التحولى في المنظومة المجتمعية السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة الفردي والجماعي فهى ليست مجرد توافقات سياسية مظهرية تفرضهُ المرحلة القائمة او ألمصلحة وفي ازمنة التحول الديمقراطى الكل يقف خلف منظومة من القيم المتفق بشأنها ووضوح مرجعيات التحول الديمقراطى(إبراهيم، 2013).

انماط التحول الديمقراطي

لقد ميز صاموئيل هنتغتون بين العدبد من أنماط العمليات الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية، وهي التحول والتحول الإحلالي، ثم الإحلال، وأخيرا التدخل الأجنبي موضحة كما يلي(Huntington, 1993).

1- التحول: يتم تمييز التحول في عملية الانتقال الديمقراطي على أساس مبادرات، يكون مصدرها النظام التسلطي نفسه، دون تدخل أي جهة كانت ونخص بالذكر المعارضة أو الشعب، وحسب هنتغتون فإن هذا الشكل من الانتقال الديمقراطي، عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، حيث تتمركز السلطة والقوة في يد نخبة محدودة، وتكون الأولوية للمصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا ما كان معمولاً به في مختلف التجارب الانتقالية .

2-التحول الإحلالي: عندما تكون هناك مبادرة مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، حيث توجد مصلحة مشتركة بينهما وعادة ما يكون الهدف من هذه العملية حل نزاعات وتدعيم نفوذ النخبة لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية

3-الإحلال :تنتج عملية تحول الديمقراطي نتيجة النمط الإحلالي في الغالب، عن عجز النظام التسلطي في مواجهة أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، في الوقت الذي تكون فيه النخب ترغب في الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة.

4-التدخل الأجنبي: يتعلق الأمر هنا بتدخل قوى أجنبية في عملية الانتقال الديمقراطي، ولا يرتبط الأمر فقط بالتدخل العسكري المباشر، بل أيضا على مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية التي تمنحها منظمات دولية، فيكون تأثيره على عملية الانتقال بشكل غير مباشر، وربما أقرب مثال على ذلك التدخل الأمريكي في العراق والذي جاء تحت مظلة الديمقراطية(غليون، 1994)

5-الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي المباشر : ويكون الانتقال هنا نتيجة مباشرة لتظافر عامل الإرث الاستعماري، وأيضا لتقارب مختلف

الرؤى بين مختلف التوجهات الوطنية التحامها على أساس واحد، وهو يسلك الطريق مباشرة إلى الديمقراطية.

6-الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم حكم الديمقراطية : فمن الواجب هنا، التمييز بين الانتقال عن طريق الإصلاحيين والانتقال عن طريق التفاوض، وفي كلا الحالتين، فإن الانتقال يتوقف على مراحل منها مرحلة ضعف النظام السياسي القائم وعلى أنقاض هذا الضعف يبرز جناح إصلاحي جديد يمهد بدوره لمرحلة الانفتاح، ويؤسس لمرحلة الانتقال الديمقراطي .

7- الانتقال عبر التظاهرات والمعارضة :على خلاف الانتقال الديمقراطي السلمي قد تتخذ هذه العملية شكلا آخر يتمثل في المظاهرات والثورات تحت قيادة المعارضة، التي تستغل الوضع السياسي القائم لتمارس مختلف الضغوطات لتحقيق الانتقال الديمقراطي(مؤمن، 2002).

توظيف النظرية :ان التحول الديمقراطي في تركيا لم يكن انجازه صدفة أو بعيداً عن الإرادة الوطنية، بل هو وليد مخاض لقيادة تركية امنت بالديمقراطية وابتعدت عن التدخلات العسكرية بأعتبار ان التحول الديمقراطي وليد لإرادة الإنسان الباحث عن التغيير والرافض والمقاوم لكل الاحباطات والمؤامرات ضد إرادة التغيير والتي منها تتم ولادة عملية التحول الديمقراطي على اعتبار ان إرادة التغيير ليست حكرا علي فئة نخبوية أو جمعوية أو طائفية أو قبلية،، وان ايمان قادة تركيا بتفضيل الأنظمة الديمقراطية على أنظمة الاستبداد والقمع والديكتاتورية لا يكفي، وإنما لابد من ترسيخ ثقافية الديمقراطية لمجابهة ثقافة الخنوع والاستبداد والفردانية السياسية..

2.2 الدراسات السابقة.

دراسة العرود راكز سالم (2017). بعنوان دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي: ما بين التحوُّل الديمقراطي وعلمانية الدولة (2002-2017م)

وقد هدفت الدراسة الى بيان دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي: ما بين التحوُّل الديمقراطي وعلمانية الدولة 2002-2017م وقد تناولت الدِّراسة طبيعة ونشأة وتطوُّر النظام السياسي التركي، ودور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي

التركي، والاطلاع على تجربة التحول الديمقراطي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، وقد بينت الدِّراسة واقع التطور الاقتصادي والسياسي لدولة تركيا بين فترتين: فترة حكم العسكر التي تميزت بالحفاظ على مرتكزات الدولة القائمة على الايدلوجية العلمانية ومباديء أتاتورك، وعهد حكم حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي الذي اكد على التحول الديمقراطي لتنتقل تركيا اقتصادياً من رقم 111 الى رقم 16 عالمي، يستفاد من الدراسة مدى قدرة تركيا في عهد حكم حزب التنمية والعدالة من الانتقال من نظام تهمين عليه المؤسسة العسكرية الى نظام ديمقراط منفتح على العالم سياسيا واقتصاديا.

دراسة الكساسبة، بلال ياسين (2017). اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورة) هدفت هذه الدِّراسة للتعرُّف الى أثر التنمية الاقتصادية على التحوُّل الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة في ظل التحولات الديمقراطية في البلدان النامية.وقد تناولت الدِّراسة طبيعة ونشأة وتطوُّر النظام السياسي لكل من ماليزيا وسنغافورة وتجربتهما الديمقراطية منذ عام 1965 حين استقلتا عن الاستعمار الانجليزي،كذلك بينت الدِّراسة واقع تطور التنمية الاقتصادية وخاصة في الجوانب التعليمية والاستثمارية والتصنيفية ،والتعرف على اهم التحديات التي واجهت الدولتين في مراحل التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي. وقد ابرزت اهمية التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في شرق اسيا.واوصت الدراسة على الدول العربية اخذ تجارب اسيا في التحول الديمقراطي بشكل فعلي وليس شكلي.

دراسة الدوسري ونقرش (2017) "التحولات الديمقراطية في تركيا ". وقد هدفت الدراسة الى بيان التحولات الديمقراطية التي يمكن أن تؤثر في صنع القرار السياسي في تركيا، إذ بينت الدراسة واقع التحولات الديمقراطية في تركيا، وتطرقت إلى أن التحولات الديمقراطية جاءت بعد أن وجدت كثيرا من الشعوب في حاجة ماسة لمواجهة النظام، وأشارت إلى أن مسيرة التحولات في تركيا قد تطلبت انهاء أزمات التوحيد القسري الذي كان مفروضا من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم، والغاء الخصومات القومية، وتوصلت الدراسة إلى أن التجربة التركية في التحولات الديمقراطية

حققت نجاحا كبيرا، رغم مواجهتها العديد من المشكلات والتي تمثلت في حدوث عدد من الانقلابات العسكرية التي نفذتها المؤسسة العسكرية تحت مبررات حماية الدولة العلمانية التي نص عليها الدستور.اضافة الدراسة الدور التركي بالتخفيف من التدخلات العسكرية في النظام السياسي والتي تشكل عائق اما التحول الديمقراطية.

دراسة صوباجي (2017) بعنوان " نظام الحكم الجمهوري الرئاسي والتحول الديمقراطي في تركيا"، وقد هدفت الدراسة لمعرفة مرحلة التطبيق للمعلومات التقنية والخبرات والسياسات العامة باعتبارها عوامل عامة مؤقتة أصبحت أحد مؤثرات عمليات اتخاذ القرار السياسي، أو تشكيل السياسة في كل بلد، وإلى جانب هذه العوامل فإن تقليد الإدارة البيروقراطية في تركيا موقعا متميزا في عملية تشكيل السياسة، قد فتح الطريق إلى وصاية النخب البيروقراطية على السياسة المدنية. يستفاد من الدراسة دور النظام السياسي التركي في تعزيز وترسيخ التحوّل الديمقراطي.

دراسة بيلغن (2017) بعنوان "حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي" وقد تناولت سياسات التغيير التي تبناها حزب العدالة والتنمية، وهي تتبلور في ثلاثة مجالات تشمل الدولة الديمقراطية، وتخليص الدولة من هيمنة المثقفين والبيروقراطية والعسكرية، وتعزيز مفهوم الشرعية التي تستند إلى إرادة الشعب، أما سياسة التغيير الثانية فهي في العلاقات بين تركيا والنظام العالمي، إذ غيرت علاقات التبعية القائمة مع مؤسسات النظام الغربي من علاقات تبعية إلى علاقات متبادلة، وقد لوحظ ذلك التغيير بعد 15 تموز 2016، وثالث هذه السياسات هو النموذج التراكمي الذي يستند إلى الشركات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والذي أصبح نموذجا ديناميكيا للنمو ومفتوحا على المنافسة العالمية.

دراسة صبحي (2015) بعنوان "أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة تركيا وإندونيسيا". وبينت الدراسة دور العلاقات المدنية العسكرية إذا كانت دافعة أو معوِّقة أو غير ذات تأثير على مسار التحول الديمقراطي. واعتمدت هذه الدراسة على منهج الأسلوب المُقارن ومنهج نموذج الجيلين، وقد أُستخدم هذين المنهجين لأنها مناسبين لأسلوب الدراسة المُعتمد على المقارنة بين حالتي تركيا وإندونيسيا. وقد توصل الباحث إلى أنَّ زيادة المهنية العسكرية تؤدي إلى فعالية

المؤسسة العسكرية لكنها لا تؤدي لترسيخ التحول الديمقراطي، وقد اقتصرت هذه الدراسة على بيان أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في تركيا حتى عام 2010، على الرغم مما شهدته هذه المشكلة من تطورات خلال الخمس سنوات الأخيرة وهو ما يدفعنا بالضرورة لإستكمال مسيرة البحث في هذا الموضوع. وقد أضافت الدراسة عملية الانتقال من الحكم العسكري الذي تهيمن عليه المؤسسة العسكرية الى نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة باليز Yildiz,M (2014) بعنوان "**إعادة التفكير في العلاقات المدنية العسكرية في تركيا: مشاكل الحكم الديمقراطي في قطاعات الأمن والدفاع**" وقد هدفت للكشف عن معوقات الحكم الديمقراطي لقطاعات الدفاع والأمن في تركيا، حيث أنه من أجل جعل العلاقات المدنية العسكرية ديمقراطية، قامت تركيا بالتعامل مع المشكلات التي تتعلق بالاصلاح المؤسسي الذي هدف إلى منح الجيش من التدخل في الحياة السياسية، وأشارت نتائج الدراسة إلى تحقيق ديمقراطية العلاقات المدنية والعسكرية من خلال إقصاء الجيش عن السياسة وإنما التعامل مع مشكلات العلاقات المدنية العسكرية والمتعلقة بالأمن والدفاع.

دراسة اريل كوهين Ariel Cohen **(2007) بعنوان** " **التحدي الاستراتيجي التركي بعد انتخابات يوليو** " وقد تناولت تأثير فوز حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي على السياسة التركية الداخلية والخارجية، وأن هناك معاداة لأمريكا، وأن التوجه للشرق الأوسط يعد أكثر من مسألة عابرة، و مع ذلك، ولأن لتركيا مكانتها الاستراتيجية، يجب على واشنطن أن تفعل اسرائيل كل ما بوسعها لوضع العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا في مسارها، والعمل على التوصل إلى العناصر المؤيدة للغرب في النخبة التركية، والعمل معها لاستعادة الشراكة التركية الأمريكية الإسرائيلية الاستراتيجية.

دراسة (Starace, 2010) بعنوان التباين في الديمقراطيات: دراسة حالة مقارنة لمالي والنيجر.وقد تناولت هذه الدِّراسة عملية التحوُّل الديمقراطي في مالي والنيجر من وجهة نظر مقارنه، وقد أكدت الدِّراسة على أهمية الدور الذي يمكن ان

تلعبه القيادة السياسية في دعم الاستقرار السياسي من خلال احترامها لمبادىء الشرعية السياسية والمبادىء الدستورية، وتدعيم مبدأ سيادة القانون، يستفاد من الدِّراسة اهمية دور المؤسسة العسكرية ودور بعض المؤسسات الأخرى في إجراءات التحوُّل الديمقراطي في مالي والنيجر. يستفاد من الدراسة اهمية النهج الديمقراطي كخيار لتطور الدول النامية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة موضوع الدراسة، إذ تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال أثر التحول الديمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصادية في تركيا (2001_2018) دراسة حالة.

وقد تناولت الدِّراسة جوانب خبرة التحوُّل الديمقراطي في تركيا وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وكذلك دور المؤسسة العسكرية وما طرأ عليه في ظل التعديلات الدستورية الجديدة.

أما بالنسبة للدراسات السابقة، فقد اقتصرت على جوانب محددة في مسائل التحوُّل الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية، ولم تتناول أثر التحول الديمقراطي على التنمية الاقتصادي وبعض الجوانب والقضايا الأخرى مثل: المجتمع المدني، أو الديمقراطية، أو الانقلاب الفاشل عام 2016، ولم تولي الاهتمام الكافي للظواهر المترتبة على الاقتصاد التركي.

الفصل الثالث

النظام السياسي التركي والتحولات الديمقراطية

مقدمة.

شكلت الاصلاحات السياسية التي اجراها النظام السياسي التركي نقله نوعية في الانتقال الديمقراطية والذي بدوره عزز التنمية الاقتصادية لتحتل تركيا مكانة بين الكبار في الاقتصاد العالمي، فقد ساهم الموقع الاستراتيجي لتركيا لوقوعها ما بين اوروبا المساهة في تطوُّر تركيا اقتصاديا وتكنولوجيا، فموقعها وتاريخها جعلها مستعدة للتحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات؛ للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، فبعد الانطواء والعزلة التي كانت تعيش فيها تركيا، وتصرفها كدولة هامشية، شهدت منعطفاً تاريخياً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، حيث اتبع حزب العدالة رؤية جديدة في مقاربة القضايا الداخلية، وفي موقع تركيا ومكانتها السياسية على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث نجحت تركيا في أن تكون عنصراً فعَّالاً في منطقة الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى التحول الديموقراطي السياسي.

1.3 مراحل تطوُّر النظام السياسي التركي

منذ تأسيس الدولة عام 1924 حتى 2001 سعت الأحزاب السياسية في تركيا إلى تحقيق التنمية السياسية وزيادة فاعلية النظام السياسي في مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض هذا النظام من أجل معالجتها، من خلال إعادة جدولة القيم والأولويات وفقاً للإطار الفكري وأيديولوجية النظام القائم، وتوسيع التعاون والنشاط بين الشعب والدولة عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة السياسية، وفي هذا المبحث سنستعرض مراحل التطوُّر السياسي في تركيا بشكل معمق ومفصل وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: الفترة ما بين (1923- 1980)،

قبل البدء في التعرف على مجريات هذه المرحلة، لا بدَّ من التطرق إلى أهم معاهدة ساهمت في تغير مجريات الوضع السياسي على الصعيد المحلي والدولي في السنوات التي تلتها، وهي معاهدة سيفر(1920)، وتم بموجب هذه المعاهده انفصال

البلدان العربية عن الإمبراطورية العثمانية، مع إقامة دولة أرمينيا للأرمن، واقتطعت جزر الدوديكانيز، وأعطيت لإيطاليا، وأعطيت تراقيا الشرقية وأزمير لليونان، وبُتَّ في مصير ما تبقّى للإمبراطورية العثمانية من الحقوق التاريخية في مصر وليبيا وتونس والمغرب، ووضعت المضائق تحت رقابة دولية وأبقيت الإمتيازات التي نالتها الدول الغربية من الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر على حالها، وقسمت الأناضول إلى مناطق نفوذ لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا، وعهدت الشؤون المالية للإمبراطورية العثمانية إلى لجنة مالية أعضاؤها من دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العظمى بهدف تسوية الديون والمشاكل المالية (العلاف، 1998)

أمّا مؤتمر لوزان عام1923، فقد عرض اللورد جورج كرزون وزير الخارجية البريطاني، مجموعة من الشروط ليقبل بها مصطفى كمال أتاتورك وقد تلخصت بما يأتي: (مركز الجزيرة للدراسات :2016).

1-عدم مطالبة تركيا بالأراضي التابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.

2-إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تامّاً.

3-إخراج الخليفة عبد المجيد الثاني آخر الخلفاء العثمانيين، وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة.

4-اتخاذ دستور مدني بدلاً من دستور تركيا القديم.

بعد تثبيت كمال أتاتورك أقدامه في السلطة، وإخراج تركيا من إطارها الإسلامي واتباع سياسة القطيعة، مع العالمين العربي والإسلامي، قام بإلغاء الخلافة، وشنَّ حملة إرهابية على كل ما يمتُّ إلى الإسلام بصلة في تركيا، حيث قام على إلغاء المدارس الدينية، وعدداً كبيراً من المساجد، ومنع استخدام الحجاب، وفرض على الشعب وضع القبعة الأوروبية، كذلك قام بإلغاء الكتابة التركية بالأحرف العربية، وفرض كتابتها بالأحرف اللاتينية، وأسس المجلس اللغوي الذي ترأسه بنفسه، والذي كانت وظيفته التخلّص من الكلمات العربية والفارسية وتحويلها إلى أحرف لاتينية، وفي مطلع ثلاثينيات القرن العشرين أعلن مبادئ حزبة الحاكم الستة والتي تشمل على الطورانية، وشمولية النظام، وهيمنة العلمانية الإصلاحية الاقتصاديّة التي سرعان ما قضى عليها حلفاؤه، وعزز

النزعة الطورانية[1] في صفوف الجيش وقادته، وهي نزعة موجودة حتى الآن في صفوف الجيش التركي(جميل، 1997).

فعندما تولى عصمت إينويو رئاسة الجمهورية، من عام 1938–1950، انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة، بالرغم أنّ إينونو يحمل رتبة جنرال، إلّا أنَّ قيادة الجيش، أصبحت من نصيب الماريشال فوزي شاقماق، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد، وقد استطاع إينونو بمساعدة الجيش أن يحدد خصومه السياسيين، وهكذا عمل النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري الذي أصبح رئيساً دائماً للحزب، فالنزعة العسكرية الفاشية في حزب الدولة اختارت شعاراً للحزب على أن يكون " شعباً واحداً، حزباً واحداً، زعيماً واحداً، وقد لعبت ظروف الحرب العالمية الثانية دوراً في تطبيق إينونو قوانين طوارئ صارمة، وحكم الدولة بنظام أمني بعيداً عن السياسة التسلطية، الأمر الذي عزز الثقة بين النظام السياسي والدولة والمواطنين، وبذلك فقد تحطمت إرادة التضامن التي ولدت خلال حرب التحرير (محفوظ، 2007)،

بدأت الأحزاب في تركيا تظهر في مطلع الأربعينات، ونظراً لذلك قرر قادة الأحزاب السياسية الدخول في الانتخابات عام 1950، حيث أعلنت الانتخابات بفوز الحزب الدّيمقراطي وحصولة على 396 مقعداً من أصل 487، بينما حصل الحزب الجمهوري على 68 مقعداً، والمستقلون على سبعة مقاعد، والحزب الوطني على مقعد واحد، وبقي خمسة عشر مقعداً شاغراً (النعيمي، 1983).

ومع تمسك الحزب الدّيمقراطي بتطبيق ما آمن به وأعلنه في برنامجه العالم الذي صدر عام 1947 في إشاعة الديمقراطية، وحرية الاجتماع والعدالة، والانتخابات الحرَّة إلّا أنّه ظلّ يهاجم حزب الشعب ويتهمه بالدكتاتورية، ومع تسلمه السلطة عام 1950، بدأ بانتهاج سياسة إسكات المعارضة، موجهاً إليها مختلف الاتهامات الأتاتوركية المعادية (Jerrey, 1978)

(1) – وهي سبة إلى إقليم طوران في وسط آسيا حيث رسخت تركيا النزعة الطورانية عبر استقطاب الشعوب التركية تحت مظلة – أمة واحدة – مركزها أسطنبول،

استمر الصراع السياسي حتى عام 1960 فعمت المدن التركية المظاهرات، وفي 17 نيسان 1960اضطرت الحكومة التركية إلى إعلان الأحكام العرفية في المدن التركية الرئيسة، وحدث ذلك على أثر احتجاجات طلبة جامعة اسطنبول على الإعتقالات الجماعية، مما ادى إلى إعتقال رئيس الجامعة وإغلاق الجامعة لمدة شهر، كما لجأت الحكومة لاستخدام القوات المسلحة للحدّ من نشاط الحملات الدعائية التي يقوم بها حزب الشعب الجمهوري استعداداً للانتخابات التي كان من المقرر أن تجرى عام 1960؛ مما ساعد عملية تدخل الجيش لحسم المسألة السياسية، فأغلقت الحكومة الصحف والمجلات التي تتعارض مع وجهات نظرها(Campany: 1980).

وهكذا جاء الانقلاب لعسكري في 27 أيار 1960بعد مدة من الصراع بين الحزب الدّيمقراطي وأتباعه، وحزب الشعب الجمهوري والأحزاب المعارضة الأخرى، بعدما لقيت آذاناً صاغية من الجيش للتدخل في حسم الأمر بعد أن أقحمها مندريس في قمع المظاهرات، فكان المجال مفتوحاً أمام الجيش لأي تحرك آخر، وقد اتهم قادة الجيش عدنان مندريس، بانتهاك الدستور وتحويل الجيش أداة للصراع بين الحزب الدّيمقراطي والأحزاب المعارضة بعد أن سعت حكومة الديمقراطيين إلى إسكات كل صوت للمعارضة السياسية (Walter 1963)

إلَّا أنَّ الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد حلول للمشكلات المستعصية في البلاد وخاصة التحدي الذي شعرت فيه الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية في تزايد الفعالية السياسية لليسار الشيوعي في البلاد قد مهَّد الطريق للانقلاب العسكري في 12 مارس 1971، حيث هدف الانقلاب إلى قلب المعادلة السياسية، وبعد هذا الانقلاب اتهم حزب العمال التركي بترويج الدعاية والشيوعية والتحريض على الثروة ومحاباة الأكراد، وكانت الإجراءات الآتية هي استكمال الأعمال القانونية والبيروقراطية الميدانية لقمع المجموعات اليسارية، ولكن بشكل محدود، واستئصال منتسبيها ومؤيديها من الجيش ومؤسسات الدولة والنقابات ووسائل الإعلام، وكان من بين تلك الإجراءات إعداد دستور جديد يختلف عن دستور عام 1961، لجهة النصوص المتعلقة بالديمقراطية والحريات العامة (النعيمي، 1992).

وجرت الانتخابات الأولى بعد الانقلاب في صيف عام 1973، وقد أبرزت تقدماً نسبياً لحزب الشعب الجمهوري على منافسيه من حزب العدالة، وحزب الخلاص الوطني، وحزب العمل القومي، ودخلت البلاد في حكومات ائتلافية قصيرة الأمد شكلت بيئة لعدم الاستقرار، وتصاعد أعمال العنف بين اليسار واليمين، وكانت المنافسات والصدامات غير متكافئة؛ لأَّن اليمين كان مدعوماً من الدولة، وقد رأت الحكومة أن أبرز وجهين لليسار يتجليان في جماعتين اثنتين قومية ودينية أي الأكراد والعلويين(أحمد، 2000).

وعلى الرغم من استخدام كل الوسائل الممكنة لتفادي الانقلاب، ولحسم الموقف المتردد للمؤسسة العسكرية تجاه القيام في انقلاب عسكري، وكان ذلك في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، قيادة الجنرال كنعان إيفرين الذي تلقى تعليمات من الولايات المتحدة من أجل تولي السلطة المباشرة، وإعادة الاستقرار إضافة لما له من أهمية استراتيجية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة في الحرب الباردة (أحمد، 2000).

قام كنعان إيفرين بالانقلاب عام 1980، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانقلاب وللمرة الثالثة هو تفشّي ظاهرة العنف السياسي، فضلاً عن تعدّد القوى والحركات السياسية المحلية، والتي تتصف بالمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة، إذ إنَّ كلاً منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها وفق مشيئته ومبادئه وأهدافه، وهذا قاد إلى تصادم هذه القوى واستخدام أساليب العنف لتحقيق أغراضها، مما زاد في تفاقم العنف وحدة الصراعات المسلحة والإغتيالات التي استهدفت قيادات سياسية من اليمين واليسار على حد سواء ،

المرحلة الثانية: الفترة ما بين (1980-2001) ،

قام الزعيم كنعان إيفرين بالإعلان عن أهداف نظامه الجديد بعد أربعة أيام من تاريخ الانقلاب، والتي هدفت لما يأتي(فنكل، 2002).

1. المحافظة على الوحدة الوطنية والقضاء على الفوضى والإرهاب.
2. إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد وإصلاح الوضع الديمقراطي.
3. النهوض بهيبة الدولة، وتأمين السلام الاجتماعي.
4. التفاهم الوطني المتبادل وخلق نظام جمهوري.

5. نظام يعمل للدفاع عن الجمهورية وحمايتها والمحافظة على سلطة الدولة وهيبتها، وضمان السلام والوحدة والتفاهم بين أبناء تركيا.
6. تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز النظام الجمهوري العلماني ،
7. المحافظة على الحريات الفردية والحقوق الإنسانية والعودة بالبلاد إلى الحكم المدني الدّيمقراطي السليم.
8. اتخاذ إجراءات لتعديل القوانين والأنظمة الضرورية لضمان سير الديمقراطية، ومن ثم تسليمها للإدارة المدنية

وفي عام 1987 تغير النظام السياسي في تركيا كلياً حيث جرت الانتخابات في 29 نوفمبر 1987، وفاز فيها الحزب الحاكم حزب الوطن الأم، ويعود سبب ذلك إلى أنَّ قانون الانتخابات الذي عدلته الحكومة قبل ذلك' وفي 31 أوكتوبر انتخبت الجمعية الوطنية تورغوت أوزال رئيساً للجمهورية خلفاً لإيفرين المنتهية ولايته، ولم يصوت سوى أعضاء حزبه قاطعت أحزاب المعارضة عملية الانتخاب تلك، وتسلَّم أوزال السلطة في 9نوفمبر 1989، وعلى الرغم من أنَّ الانتخابات كانت شرعية من الناحية القانونية إلَّا أنَّ أوزال لم يكن متمتعاً بشرعية شعبية (كامل، 2016).

وفي عام 1995 استطاع نجم الدين أربكان أن يصبح رئيساً للوزراء بعد أن فاز حزب الرفاه ذو الميول الإسلامية بالانتخابات البرلمانية؛ ليصبح أربكان أوَّل رئيس وزراء يحمل أفكاراً تشابه أفكار الخلافة العثمانية في تركيا منذ سقوط الخلافة العثمانية سنة 1924؛ ممّا أدى إلى حدوث أزمة كبيرة داخل الجيش والمؤسسات العلمانية، وقد نجح أربكان خلال عام واحد بخفض ديون تركيا بشكر كبير، واقترب من حلّ المشكلة الكردية المستعصية، واستطاع إقامة علاقات قوية على الساحة العالمية، وهذا النجاح لم يكن متوقعاً من قبل الجيش التركي الذي توقَّع فشله وعدم نجاح مشروعه الإسلامي(كامل، 2016).

شكَّل نجاح أربكان صدمة للدولة العميقة التي بدأت ترصد الذرائع للقضاء عليه، وقد كان ذلك عندما بدأ أربكان بعدة أعمال هي:

1-إقامة حفل إفطار رمضاني في يناير 1997، فاعتبر ذلك انتهاكاً لدستور البلاد وقوانين الثورة.

2-إقامة جامع في محيط القصر الجمهوري في أنقرة وآخر في منطقة تقسيم الراقية في إسطنبول.

3-السماح للموظفات بارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية.

4-ترك الحرية للمواطنين في توزيع جلود الأضاحي خلال عيد الأضحى.

5-السماح للحجاج بالتوجه لأداء مناسك الحج براً عبر الأراضي السورية توفيراً للنفقات بدلاً من إجبارهم جواً.

في الخامس من نيسان عام 1994 أعلنت حكومة تانسو تشيلر حزمة تدابير اقتصاديّة، وفي إطار هذه القرارات تم تخفيض قيمة الليرة، وفرضت زيادة كبيرة في نسب الضرائب وخصوصا في المنتجات المحتكرة والوقود السائل، وفي مايو عام 1994، وقعت تركيا اتفاقية استعداد لمدة 14 شهرا مع صندوق النقد الدولي(جريدة زمان التركية ،2018).

كما تعزى أسباب هذه الأزمة إلى الاقتراض المستمر من القطاع العام خصوصاً الفترة 1988- 1993حتى وصلت نسبة الاقتراض إلى 15،3% في العام 1993 (Durgut, 2002).

في 22 شباط للعام 2001 هو اليوم المشؤوم بالنسبة لتركيا حكومة وشعباً، حيث استقبلت تركيا الألفية الجديدة بأضخم أزمة اقتصاديّة في تاريخ الاقتصاد التركي، حيث فقدت الليرة التركية ما يعادل ثلثي قيمتها أمام الدولار الأمريكي، الأمر الذي نجم عنه إفلاس أكثر من 67% من الشركات المسجلة في غرفة تجارة إسطنبول، كما شكلت نسبة الديون الخارجية ما يقارب 79% من الناتج القومي الإجمالي (بكري، 2016).

لم تكن هذه الأزمة وليدة اللحظة، إنما كانت حصيلة تراكمات سياسية واقتصاديّة انقسمت ما بين فشل الحكومات في السيطرة على البلاد، واتباع سياسات اقتصاديّة غير مناسبة من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على الاقتراض، فضلاً عن قضايا الفساد التي انتشرت بشكل كبير مسبوق في تلك الفترة، كما كان لانضمام تركيا إلى صندوق النقد الدولي في عام 1999 أثراً سلبياً على الاقتصاد التركي، فقد فشلت وصفات الصندوق في مكافحة التضخم، وانتشرت ظاهرة انعدام الثقة إثر ذلك.(الطويل،2010).

وقد كانت لحظة الاحتفال بيوم القدس في مدينة سينجان بالقرب من أنقرة مع بداية فبراير 1997 لحظة انفجار المواجهة العلنية بين الجيش وأربكان(نور الدين،1997) وبدأت تظهر الدبابات في مدينة سينجان في 4 فبراير من نفس العام، تلويحاً باحتمالية قيام انقلاب عسكري، وفي يونيو 1997 اضطرَّ أربكان للاستقالة تحسباً لقيام الجيش بانقلاب عسكري تكون عواقبة وخيمة على الشعب التركي.(بوزرسلان،2009).

ونتيجة للتطوُّر الحاصل في ظهور الإسلاميين، قامت رئاسة الأركان بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة تلك التطوُّرات، سميت بوحدة مجموعة العمل الغربية، ومن مهام هذه الوحدة جمع المعلومات بكل دقة بشأن كافة الجمعيات والأوقاف والنقابات المهنية الإسلامية ومؤسسات التعليم العالي في الدولة بمختلف محافظاتها والمدن التابعة للمؤسسات الإعلامية المحلية.(عبد الجليل،2010).

وما أن انتهت المؤسسة العسكرية من إجراء بحوثها الأمنية وتقاريرها بشأن الحالة الإسلامية في البلاد ومظاهرها الاجتماعية والاقتصاديّة والإعلامية، ومحاولة تغلغلها في أجهزة الدولة الرسمية، انعقد اجتماع مجلس الأمن القومي في 28 فبراير 1997 واتخذ خلاله مجموعة من القرارات واجبة التنفيذ، للقضاء على نمو الحركة الإسلامية، ومن هذه القرارات ما يأتي:

1-في 16 يناير 1998 صدر قرار بحلّ حزب الرفاه ومصادرة ممتلكاته، ومنع زعيمه نجم الدين أربكان من ممارسة السياسة لمدة خمس سنوات.

2-صدور قرار بمنع الطالبات المحجبات من التعليم، وصادق على القرار حكومة بولنت أجاويد بإيعاز من المجلس القومي.

3-صدور قانون التعليم المستمر لمدة ثماني سنوات في المرحلة التعليمية الأساسية الذي كان غرضه محاصرة الأئمة والخطباء وتقليل عدد خريجيها.

4-صدور تهديدات لموظفي بعض وزارات الدولة بالطرد إذا علم أنَّ لهم أي ارتباطات بالتيار الإسلامي.

5-إغلاق العديد من الشركات والمصانع التي لها علاقة بالإسلاميين. (كامل،2016).

بعد ذلك قام نواب حزب الرفاه بالانضمام إلى حزب الفضيلة الذين أصبحوا مستقلين في المجلس الوطني الكبير وعددهم 141 عضواً، وقام الحزب بفتح فروع له في المحافظات، واستعان بالأعضاء السابقين في حزب الرفاه في إعداد تشكيلاته الحزبية، ونتيجة لتلك التطوُّرات جرت انتخابات نيابية في 18 أبريل 1999، وكانت النتيجة بفوز الأحزاب العلمانية، أمَّا حزب الفضيلة فقد جاء في المؤخرة، ويعود ذلك إلى التجربة القاسية التي واجهها حزب الرفاه مع القضاء، حيث تهدد عدد من الأعضاء بالحظر والسجن، مما أدَّى إلى غياب عدد من قيادات الحزب ورموزه أمثال: أربكان وشوكت وقازان وأردوغان، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية ضد الحركة الإسلامية، ورافق ذلك جميعاً حالة الإحباط التي عاناها النَّاخب التركي بسبب تجربة حزب الفضيلة حيث ساد اعتقاد بأنه لا يمكن ترك حزب بتوجهات إسلامية للوصول إلى السلطة.(النعيمي،1983).

كما وقد اتّهم حزب الفضيلة بخرق مبادئ أتاتورك، واتّهم الحزب في 5 فبراير 2001 بأنه أصبح مركزاً للمعارضة العلمانية، فضلاً عن اتهامه بأنه استمرار لحزب الرفاه، واستناداً لنص المادتين 68-69 من الدستور التركي، قرَّرت المحكمة في جلستها المنعقدة بتاريخ 22 يونيو 2001 غلق حزب الفضيلة نهائياً، وتحويل ممتلكاته إلى خزينة الدولة، وإسقاط عضوية اثنين من الحزب في المجلس الوطني الكبير بالإضافة إلى حظر خمسة أعضاء من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات.(النعيمي،2011).

فحزبُ العدالةِ يُصرُّ على أنه وريث السياسات التركية كبنية وليس كآيديولوجية يتأسس عليها عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع؛ لذلك لا يجد الحزب في برنامجه السياسي إشكالية إعلان التزامه بالمبادئ الكمالية الأساسية للدولة، واحترامه للقيم العلمانية، التي تضمَّنت الفصل بين الدين والسياسة، بحيث تضمن حرية ممارسة المتدينين لشعائرهم الدينية، دون تدخل علماني من سلطة الدولة، ويرى قادة حزب العدالة والتنمية أنَّ موقفهم الليّن من القضية الكردية، يأتي ضمن رؤيتهم المتوافقة مع آيديولوجية الدولة القائمة على الدمج بين الانتماء الديني والنزعة القومية، بحيث يصبح الإسلام قاسماً مشتركاً بين الجميع.(Topcuoglu,2006).

وقد أعلن أردوغان عندما تأسَّس حزب العدالة والتنمية، أنَّ حزبه سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، ولن يدخل في تضادّ مع القوات المسلحة التركية، حيث كانت سياسة الحزب واضحة نشطة، من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر، في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها الغالبية العظمى من مواطني الدولة التركية، فما أراده أردوغان هو إقامة توافق سياسي بين الأتاتوركية والإسلام، توافق يسمح بحكم عقلاني، يضع حداً لحرب الدولة على الدين، ويمنع انفجار الصراع بين أنصار الهوية الإسلامية، وحراس القيم العلمانية للجمهورية. (Schon,2013).

2.3 العوامل التي أدت إلى التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا:

تُعدُّ التجربة التركية في عملية التحوُّل الديمقراطي من أهم تجارب التحوُّل الديمقراطي في العالم، حيث إن تجربة التحوُّل الديمقراطي في تركيا هي نتاج لجهود حزب التنمية والعدالة الذي تولى الحكم التركي في عام 2002، وأن مفهوم الديمقراطية في التجربة الكمالية[1] ؟ هي ان تكون السلطة ممثلة لإرادة الشعب، من دون أن يكون ذلك مشروطًا بالتعددية الحزبية السياسية، بل بحزب واحد حاكم وممثل لإرادة الشعب لا يسمح لغيره بالعمل الحزبي والسياسي، حتى تمَّ إقرار التعددية الحزبية السياسية عام 1945. (الجابري،1997).

لقد شكل النموذج التركي الحاكم أنموذجاً أكثر مدنية رغم توجهاته الإسلامية ورغم ما يعتنقه الحزب الحاكم من توجه اسلامي الا أن التيار الإسلامي لا يهدف إلى إقامة دولة إسلامية على الشريعة، ولا على تغيير وتحويل المجتمع من أعلاه لأدناه بالاكراه ليتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، لكن الإسلام في تركيا هو علاقة تعمل ضمن حدود القواعد الديمقراطية، وقد عمل القادة الإسلاميون الأتراك، منذ تأسيس

(1) – هي الأيديولوجية التأسيسية للجمهورية التركية وتعرف "الكمالية"، التي تم تنفيذها من قبل مصطفى كمال أتاتورك، على إنها إصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية واسعة النطاق تهدف إلى فصل الدولة التركية الجديدة عن سلفها العثماني واحتضان أسلوب المعيشة الغربي، بما في ذلك إقامة الديمقراطية والعلمانية ودعم الدولة للعلوم والتعليم المجاني، وقد تم تقديم الكثير منها لأول مرة إلى تركيا خلال رئاسة أتاتورك في إصلاحاته

حزب النظام الوطني، في إطارٍ مناخٍ ديمقراطي نوعاً ما، وعمَّقوا مفاهيم الثقافة الديمقراطية والمدنية بشكل كبير، كذلك عملوا ضمن إطار المبادئ الديمقراطية، لذا فأن تركيا خاضت عملية تدريجية من التحوُّل الديمقراطي، رغم فترات التوتر التي تمثَّلت في أشكال التدخل العسكري في سنوات 1960، و1971، و1980، و1997. (دادا،2014)

إنَّ أي دولة تسعى لتحقيق التحوُّل الديمقراطي لا بدَّ من وجود مكوِّنات رئيسة لإرساء عملية التحوُّل الديمقراطي والتي من أهمها: وجود مجتمع سياسي يشمل الجزء الأكبر من السكان، بالاضافة وجود مؤسسات ديمقراطية ذات سيادة.، وكذلك وجود مجتمع مدني يراقب السلطة الحكومية، مع وجود قيادة تدرك أهمية الخدمات العامة بدلًا من تحقيق مكاسب خاص.لقد ساهمت عدة عوامل في عملية التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي، حيث تتكاتف هذه العوامل في بلورة المواقف والأداء للتحول الديمقراطي، وهذه العوامل هي:

أولاً: تماسك المجتمع السياسي: بالرغم من التنوُّع العرقي والديني والفكري للمجتمع التركي، إلا أنَّ هذا الأمر قد انعكس إيجاباً على سلوك المحتمع في عملية التحوُّل الديمقراطي، ويُعدُّ المجتمع السياسي هو المكان الذي يوجد فيه قدر من الاحترام والثقة بين الناس الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً، وإن يبدو أن هناك تناقضًا في المجتمع التركي، ويقسَّم المجتمع التركي إلى مجموعتين رئيسيتين: الأولى ويشكّلها المحافظون المتدينون ونسبتها في المجتمع التركي 75.4 بالمائة، والثانية الأتاتوركيون والديمقراطيون والقوميون العلمانيون ونسبتها 24.6 بالمائة ويشكلها، وتصل نسبة المصوتين لصالح حزب العدالة والتنمية 67.4 بالمائة من الناخبين المصنَّفين ضمن المجموعة الأولى و 8.2 بالمائة من الناخبين المصنفين ضمن المجموعة الثانية، وأن الانقسام السياسي في أي مجتمع ديمقراطي ظاهرة طبيعية. (باشا،2016).

ثانياً: مؤسسات ديمقراطية فعالة: تسير تركيا منذ عقود في تجربة ديمقراطية لتضع نفسها على خارطة الدول الديمقراطية، فوجود مؤسسات ديمقراطية كالمؤسسات الرسمية (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، ومؤسسات غير رسمية (أحزاب، نقابات، جمعيات)، وانتخابات وصحافة حرة، وأفرز أحزابًا سياسية تنظِّم المصالح والسياسات،

هذه المؤسسات الديمقراطية قد شكَّلت أدوات تسهيلية لإنجاح التجربة الديمقراطية في تركيا. (توفيق،2013).

وقد بدا ذلك واضحاً في رغبة تركيا لعملية التحوُّل الديمقراطي بعد عام 2002، وتحت قيادة حزب العدالة والتنمية، ورغم شعاراته الإسلامية، فقد أعلن الحزب منذ الأيام الأولى لانتصاره، عن نيَّته الاستمرار بالاجراءات المتعلقة بالتحوُّل الديمقراطي والانضمام الى الاتحاد الأوروبي علما بأن ذلك الدخول ليس وقفاً على الرغبة التركية فقط! فهناك متطلبات يجب على تركيا الوفاء بها قبل الانضمام ومنها: احترام حقوق الأقليَّات، وحقوق الإنسان والحريات السياسية، ومشكلة قبرص، وبالرغم من أن تركيا حقَّقت الشروط التي تمنح وضع الدولة المرشحة للانضمام منذ 1999، الا أنها لا زالت خارج الاتحاد الأوروبي. (عبدالرحمن،2003).

ثالثاً: نظام قضائي مستقل: إنَّ استقلالية القضاء تقتضي عدم وجود أي تأثير مادي أو معنوي أو تدخل مباشر أو غير مباشر على عمل السلطة القضائية؛ وفي تركيا يتمتَّع القضاة بدرجة عالية من الاستقلالية، التي يكفلها الدستور، وتخضع التشريعات للمراجعة القضائية من خلال المحكمة الدستورية لتحديد دستوريتها. إن وجود ضمانات خاصة بحماية القضاة من أي توغل يمكن أن تمارسه السلطتين التشريعية والتنفيذية على المؤسسة القضائية مما يشكل نوعا من الاعاقة وعدم الاستقلالية لاعمالهم، كذلك لا بد من وجود هيئة مستقلة تساهم في اختيار القضاة وتعيينهم على أساس الكفاءة وتأديبهم، وينطوي مبدأ فصل السلطات على اعتبار أنه يحدد مجال تدخل كل سلطة على حدة ويمنع تجاوزها. (الكريني،2017).

رابعاً: قطاع اقتصادي متطور: كانت التنمية الاقتصادية في تركيا، في بعض الفترات ناجحة، الا انها واجهت بعض الصعوبات، نتيجة لبعض الإجراءات البيروقراطية في الأنشطة الاقتصادية التي تنمو ببطء، وقد نجحت الدولة المركزية التركية بأن تقوم بدور أجل استقلال الحكومة المحلية، وان تقوم باصلاحات في القطاع المالي وقطاع الأعمال وقطاع التعليم، وازالة كل المعوقات والعقبات لتنطلق تركيا تجاه اقتصاد متطور وحديث، ومن اهم الاولوية في الإصلاح قطاع التعليم والصحة، ومن ثمَّ مجال

الاستثمارات، وخاصة الاستثمارات في قطاع المواصلات لأنها تشكل البنية التحتية للبلاد والتي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار والانطلاق منها. (منصور،2012).

خامسا: تنوع الثقافة السياسية: شكل عامل الثقافة السياسية، في تركيا دوراً كبيراً في أحداث عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي، ولقد تنوعت المفاهيم والأفكار والتعاريف المعطاة لمفهوم الثقافة السياسية، ويمكن تحديد عناصر الثقافة السياسية على النحو الآتي : (أبو عامود،2004).

1- تمثل مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع التركي.
2- إنها ثقافة جزئية؛ لأنها جزء من الثقافة العامة للمجتمع التركي تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
3- إنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغيير في البنى الاقتصاديّة والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيّر الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه تركيا لأحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
4- إنها تختلف من مجتمع لأخر، كما تختلف من فرد لأخر داخل المجتمع، وهذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة، والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

كما وأن للثقافة السياسية التركية العديد من الوظائف المهمة منها: التعرف على طبيعة البناءات والمؤسسات والنظم السياسية التركية، المساعدة في تحديد مفهوم المواطنة وحقوقها ودورها الفعّال في التحديث والتنمية الشاملة، وتحقيق عملية المشاركة السياسية وتحديثها، كما أنها ساهمت في محاربة الأفكار الدخيلة وأزمات الهوية والإندماج، والمساعدة في خلق الثقافة السياسية الوطنية.(دانكان،1997).

فالثقافة هي تربية وتنشئة وليس فقط معرفة، ولكي تتحقق الديمقراطية، في تركيا، يجب أن يكون الناس متشربين بقيم المبادئ الديمقراطية، وهذا يتطلب من الدول المتحولة حديثا مثل تركيا، قدراً كافياً من الثقافة والنضج السياسي، ووجوب أن تكون

الديمقراطية راسخة في عقول الناس والحكام، وهنالك من يعتقد أنّ وجود ثقافة سياسية يفترض أن تقوم على مجموعة من المبادئ منها: التسامح تجاه المرأة، والتسامح نحو الأقليات، والتسامح نحو المعارضة السياسية من أجل نمو وتطوُّر الديمقراطية التركية(فوكو ياما،1993).

سادساً: التجنيد والتنشئة السياسية: ويقصد بالتجنيد السياسي: هو تولّي المناصب السياسية بمختلف درجاتها، إذ تسهم التنشئة السياسية في تأهيل المواطن بالخبرة السياسية التي تحسّن من ممارسته العمل السياسي في المنصب الذي يتولاه، إنّ الفرد يتأثر عادة بالقيم والاتجاهات والخبرات التي اكتسبها في المرحلة الأولى من عمره، ونرى أهمية التجنيد الانتقائي والبرامج التدريبية والتثقيفية التي تلقاها في شبابه، ونلاحظ أنّ المواطن الذي كانت له علاقة بوسائل الإعلام والأحزاب السياسية كان أكثر فاعلية في عمله وأكثر نجاحاً وإنجازاً.(البرصان،2015).وقد شكلت شخصية اوردغان أبرز الشخصيات العالمية في نموذج التحول الديمقراطي فقد اثبت اوردغان ان التوجه الاسلامي لا يقف عائق امام الديمقراطية.

سابعاً: احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية: تشكل المسالة الكردية ابرز المعضلات للنظام السياسي التركي، فرغم الايمان بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان الا ان تراجع المؤشرات لدى تركيا في قضايا احترام حقوق الانسان، وبالنظر إلى المناخ العام لحقوق الإنسان في تركيا نجد بأنَّه قد تدهور في 2015، وارتفعت وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان عقب انهيار عملية السلام الكردية، والتصعيد الحاد في أعمال العنف جنوب شرق البلاد، وقمع الإعلام والمعارضين السياسيين لحزب العدالة والتنمية" الحاكم، (باكير،2013). وقد برزت مؤشرات تراجع الديمقراطية مثل تراجع حرية الصحافة في تركيا و تزايد عدد الصحفيين في السجون، وارتفاع معدل العنف ضد الصحفيين، ووضع وكالات الأنباء في مواضع حرجة بالإضافة إلى المضايقات سواء بشكل رسمي أو من خلال إعاقة ممارسة مهامها،(حبيب،2015)، لكن تركيا بسبب طوحها الانضمام للاتحاد الاوروي فقد اقرت تركيا مباديء ومرتكزات تعزز التعددية السياسية، واضفاء مزيدٍ من الحرية، واحترام حقوق الإنسان، ووجود تنظيم حزبي، ومعارضة سياسية هادفه وحرية تعبير، ومبدأ تداول السلطة، طبقاً لقواعد

قانونية وإجرائية معروفة، ووجود انتخابات عامة حرة نزيهة، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة تحت أي ظرف من الظروف او المبررات، اخيرا التحول يعني الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم غير تسلطي، دون ان يصل بالضرورة إلى حد الحكم الديمقراطي.

ثامناً: تعزيز مقومات التنمية السياسية: تعتبر التنمية السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءاً من التنمية الشاملة انبثق عنها وتفرع منها، وتعرف بأنها "تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة التركية، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجاً لكرامة الإنسان ومطاليبه، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع.(عبدالسلام،1993).

التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة.(عبدالمتجلي،1986).

لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية وهي:

1- **التمايز:** أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري، وفي تركيا مؤسسات تقوم بادوار متنوعة ونشاطات مختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي مما يسهم ذلك في تعزيز ثقافة التمايز في القدر على أداء الأدوار وغيرها.(حبيب،2015).

2-**القدرة:** وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.(عبدالسلام،1993). لقد تمكن النظام السياسي التركي من استثمار قدراته من خلال الاصلاحات السياسية والاقتصادية وتصفير مشاكله الداخلية والخارجية مع الدول المجاورة، والنهوض بالدولة من خلال الاهتمام بتنمية الفرد سياسيا واقتصاديا، وقد برزت مؤشرات النمو الاقتصادي لتركيا من خلال مكانتها الاقتصادية عالميا لتصبح رقم 16 في الترتيب العالمي.

3- **دور المراة في الحياة السياسية:** برز دور المرأة واضحاً في الحياة السياسية من خلال الدستور التركي الذي اقر حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل قانوني دستوري، ومنذ بداية التسعينات أصبح هناك في موضوع استخدام المرأة لحقها الانتخابي والسياسي، وتمتعها بنيل حقوقها السياسية بشكل جيد وإيجابي مقارنة بالعهود السابقة لتاريخ الجمهورية التركية التي كانت تمنع النساء المحجبات من المشاركة السياسية ؛وبعد تولي حزب العدالة والتنمية عام 2002 استفادة المرأة التركية من ممارسة حقها الانتخابي في التصويت بشكل كامل ودون أي حواجز أو موانع، وأيضًا دخول 4 نائبات محجبات عن حزب العدالة والتنمية في 31 تشرين الثاني2013 ،وأيضًا دخول 21 نائبة للبرلمان من كافة الأحزاب البرلمانية بعد إجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة بتاريخ 7 حزيران 2015 وهذا يعد أكبر عدد للنائابات التركيات داخل البرلمان منذ تأسيس الجمهورية التركية.(عطاالله،2015).

4-**التعددية الحزبية:** في بداية نشأة الدولة التركية برز حزب الشعب الجمهوري الذي اسسه مصطفى كمال أتاتورك الحزب الوحيد الذي قاد البلاد منفردا حتى

عام 1950، بعد ذلك صدر قانون التعددية الحزبية ودخل محموعة من الاحزاب، حيث دخل الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس، وقد شهدت تركيا ثلاثة تيارات رئيسه، تجمع بداخلها تيارات حزبية يمينية ويسارية، وليبرالية، وماركسية، وفي عام 2002 برز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان"، وهو مواصلة لمسيرة حزب الفضيلة، وحقق نجاحاً كبيراً مما أسند إليه تشكيل الحكومة، وتشهد تركيا تنوع فكري سياسي في الاحزاب المشاركة في الحياة السياسية.(صالحة،2007).

ويرى الباحث مما سبق أن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لتركيا كونها تسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثروات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

3.3 التحولات السياسية للنظام السياسي التركي والانتخابات.

رغم المحاولات التي شكلتها المؤسسات العسكرية ضد الحركة الإسلامية، إلَّا أنَّ تجربة الإسلاميين للسلطة قد تكررت في عام 2002، والاختلاف هذه المرة هو وصولهم إلى سدة الحكم بقوة وثبات، وذلك من خلال الانتخابات التشريعية المبكرة في 3 نوفمبر 2002، ووصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان ونائبه عبدالله جول إلى السلطة بعد حصوله على 363 مقعداً في البرلمان؛ ممَّا أهَّله لتشكيل الحكومة منفرداً، وهو الأمر الذي لم تشهده تركيا منذ عشرين عاماً.(الموسومي،2005).

1.3.3 التحولات السياسية للنظام السياسي التركي

بعد فوز أردوغان وحزبه المكون من 55 عضواً في انتخابات عام 2002، فقد ضخم الجدل الدائر بين النُّخب العلمانية والإسلامية في تركيا، بعد تجربة "أربكان"، ورأت بعض النُّخب العلمانية، أنَّ صعود نجم التيار الإسلامي ونجاح تجربته السياسية، سواء القديمة أم الحديثة، لا يعدُّ بالضرورة تحدّياً للعلمانية، ولا للديمقراطية في تركيا، فهم يرون الديمقراطية والعلمانية بمفهومها الليبرالي، الذي يسمح بالتعددية والاختلاف، داخل إطار متفق عليه، إذ توطدتا ورسختا أسسهما على مدى نصف قرن في المجتمع والنظام السياسي التركي، فالنظام السياسي التركي قد نجح إلى حد كبير في إدماج التيار الإسلامي في اللعبة الديمقراطية، وفتح له قنوات العمل السياسي وحرية التعبير، فحزب العدالة والتنمية سعى إلى إدماج الإسلام السياسي في العمل الديمقراطي، ووجوده داخل دوائر الحكم وصنع القرار، وتعرفه عن قرب على المشاكل، والقضايا التي تواجه المجتمع التركي إلى كبح منهجه وخطابه السياسي، فزدادت التجربة السياسية لهذا التيار اعتدالاً، وأصبح بكل هدوء جزءاً من النسيج السياسي للدولة.(بوواتو،2006).

فبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام (2002) قام على بناء نظام سياسي جديد يعتمد على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل، إذ أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر ديمقراطية، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين التي تحاول تركيا تطبيقها كشرط للحصول على العضوية الكاملة في الاتّحاد الأوروبي(ورغي،2010).

وقد أثار توصيف معظم قيادات حزب العدالة والتنمية إشكالية وجدلاً مع وصول هذا الحزب إلى السلطة عام (2002)، إذ تنفي تلك القيادات عن نفسها الصفة الدينية بشكل قاطع، وتحاول إبعاد الميول الإسلامية عن حزبها، وتؤكد احترامها للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل بين الدين والدولة، فحزب العدالة يشير إلى أنه قد خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي، وورثه حزب الفضيلة، وهما الحزبان اللذان أسَّسهما نجم الدين أربكان، وبدأ ظهور حزب العدالة والتنمية كأنه ولادة حركة

إصـــلاحية فـــي إطـــار الإنقســـام الإســـلامي التركـــي إلـــى محـــافظين وإصـــلاحيين. (غزالي،2007).

فحزب العدالة شدد في برنامجه على التحرك ضمن الإطار العلماني، كما وقد تبنَّى الحزب قيماً جديدة في برنامجه تهدف إلى ما يأتي: (الخماش،2015).

1. التحرّر الاقتصادي.
2. الإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة.
3. الاندماج في الإطار الأوروبي.

إلَّا أنَّ النُّخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين بقيت تثار الشكوك والاتهامات لديهم حول ميول الحزب الإسلامية، وقد لمسوا نجاح هذا الحزب في استقطاب وكسب رجال الأعمال وغيرهم، ممَّا جعل هذا الحزب أقرب إلى المجتمع السياسي الأوروبي في ظلّ ما كان يبديه العلمانيون من تردّد في الاقتراب الكامل من أوروبا.(ورغي،2010).

وقد أثارت سياسة الخارجية التركية التي سعى حزب العدالة والتنمية تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط والعالم كثيراً من الانتباه، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة مرحلة تحوّل عميق، كان لها تأثير كبير على النشاط التركي ونوعيته في المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية، فقد فضَّلت الحكومة التركية برئاسة رجب طيب أردوغان تجاوز سياسات الحكومات السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينات، والتي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي كان من أبرزها:

1. تطوُّرات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام 1991.
2. التفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتّحاد السوفياتي.
3. تداعيات حرب الخليج الثانية(1991) التي أدَّت إلى تغيير ميزان القوى بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية.(كرامر،2001).

كما أن الولايات المتحدة أو بعض أوساطها اقتنع بطبيعة حكم حزب العدالة والتنمية، فرأت أمريكا أنَّ عليها تشجيع الأنموذج التركي، ومحاولة تطبيقة في الشرق الأوسط، وبالأخص العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) التي عززت من تلك الرغبة، إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لم يعد متاحاً، ولا مقبولاً الصمت عن أوضاع الاستبداد في العالم العربي، فتركيا الحليف الأساسي لواشنطن تعدُّ دولة مسلمة ديمقراطية وعلمانية، وقد نجحت في تقديم تجربة مقبولة في التوفيق بين الإسلام والقيم العلمانية والديمقراطية، وقدّمت إسلاماً غير مُعادٍ للغرب، ولا مهدد للمصالح الأمريكية، بل قد يظهر مدافعاً عنها ومعززاً لها أحياناً.(ورغي،2010).

وفي العقد الأول من القرن العشرين توصلت تركيا إلى نتيجة مهمة، وهي أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها في العالمين العربي والإسلامي، نظراً للمتغيرات الإقليمية والدولية بدءاً بأحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، وما تبعها من تطوُّرات كالحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان وإسقاط أنظمة الحكم فيها عامي 2002–2003 على التوالي، فكان على تركيا أن تقيم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية، من خلال إقامة علاقات جيدة مع مختلف جيرانها الإقليميين، لتكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع، وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث.(الخوالي،2011).

وبلورت السياسة التركية مشروعاً تجاه الشرق الأوسط، كان من أبرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، حيث قدمت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في الشرق الأوسط، في كانون الثاني من عام 2003، استضافت إسطنبول قمة واسعة ضمت سوريا والأردن وإيران ومصر والسعودية، للبحث في بدائل الحرب العراقية المحتملة حينذاك على العراق، وتكرر عقد لقاءات القمة في الرياض وطهران ودمشق والكويت، وأخيرا شرم الشيخ في أيار 2007.(دسوقي،2008).

وقد ساهمت تركيا بعد ذلك في أهم المبادرات السياسية الخارجية، ومنها دعوة حركة حماس للانخراط معها في سياسة متواصلة، فانتصار حماس في الانتخابات البلدية

عام 2005 وانتصارها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، أدى إلى بداية حقبة جديدة من تطوُّرات القضية الفلسطينية، إذ حاول الاتّحاد الأوروبي وأمريكا عندها الضغط على حماس من أجل إرغامها على الأعتراف بإسرائيل، إلَّا أنَّ تركيا لم تتدخل وفضَّلت التعامل الدبلوماسي معها لتفادي أي مشاكل محتملة، مع احترامها لنتائج الانتخابات الفلسطينية، ومطالبة جميع الأطراف باحترام هذه النتائج.(أراس،2012).

فاختلاف مواقف تركيا تجاه السياسات الأمريكية بشأن العراق خلال الحرب وبعد الاحتلال، في موقفها تجاه سوريا قبل ثورات الربيع العربي، التي عرفت ذروة تحسُّنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة، وإنشاء ما يعرف بمجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي، والذي أُجري في إطاره التوقيع رسمياً على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية، عززتها حزمة أخرى من الاتفاقيات الاقتصاديّة التي نقلت علاقات البلدين إلى طور جديد، يمثل قطيعة من عقود طويلة من التباعد والتوتر.(ورغي،2010).

كما قامت قيادات حزب العدالة والتنمية بعمل مقاربات جديدة للسياسة التركية، لتأخذ بالحسبان مصالحها بالشرق الأوسط بكيفية قد لا تتطابق بالضرورة مع مصالحها الأمريكية والأوروبية، حتى لو لم تشهد العلاقات التركية الأمريكية تغيُّراً أساسياً بهذا الشأن، ومع ذلك تتشارك البلدان في كثير من الأمور أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير.(محفوظ،2008).

ورغم اختلاف توافق تركيا تجاه السياسات الأمريكية إلَّا أنها توافقت معها من نظام بشار الأسد في أعقاب ما عرف بالربيع العربي، كما توافقت مواقف البلدين في رفضهما إجراءات النظام المصري الذي قام في ضوء الاعتراض الشعبي المصري، والمدعوم من قبل المؤسسة العسكرية ضد الرئيس المصري السابق محمد مرسي.

وعلى ذلك ارتكزت سياسة النظام السياسي التركي الجديدة على خمسة أسس أهمها ما يأتي: (نور الدين،2010).

1-الموازنة بين الحريات العامة داخل تركيا، وتحقيق مستوى لائق من الخدمات والأمن.

2-محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وفق سياسة تصغير المشكلات.

3-تنوع أبعاد السياسة الخارجية وإيجاد مسالك جديدة لنشاطاتها.

4-إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير الأسلوب الدبلوماسي.

5-الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة.

كما وقد شهدت السياسة الخارجية التركية التي تبناها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل عام 2010، تغيرات ناتجة عن توجهات تركيا الاجتماعية، وتغيرات في رؤية واهتمامات قيادتها السياسية الجديدة داخلياً وخارجياً، وتزايد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة التركية المؤثرة على الملامح العامة والقناعات العامة للشعب التركي، وقد ظهرت هذه الأبعاد واضحة في السياسة التركية عند النظر لدورها من خلال مواقفها تجاه عدد من القضايا الإقليمية المؤثرة، والتي كان من أبرزها: (سميرة،2012):

1. توجه أسطول الحرية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة الفلسطيني في أيار 2010.
2. تصويت تركيا ضد فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي في أيار 2010.

وقد عكست دبلوماسية النظام السياسي التركي النشطة في الشرق الأوسط وجود حزب العدالة والتنمية في قوة العلاقة مع إيران وسوريا، بعد أن كانت غير ودية، ويسودها الكثير من التوتر خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين، بسبب دعم طهران ودمشق لحزب العمال الكردستاني في نشاطاته التي تسبب عدم الاستقرار، غير أنَّ العلاقات تحسنت بشكل ملحوظ بعد اتفاق جميع الأطراف على احتواء الأكراد، ومنع قيام دولة على حدود الدول المعنية.(Laarabeem,2007).

ويرى الباحث أنَّ تجربة تركيا برئاسة حزب العدالة والتنمية تعدُّ تجربة ناجحة ورائدة على مستوى الشرق الأوسط والعالم ككل؛ لنجاحها في جعل النظام السياسي نموذجاً يلفت الأنظار، وما أوجده من مفاعيل ظهرت لها نتائج مثمرة على المستويين الداخلي

والخارجي، فهي تجربة إسلامية ديمقراطية معتدلة تصلح أن تكون قابلة للتعميم في كثير من دول الشرق الأوسط.

وقد أثبت النظام السياسي عبر قيادة حزب العدالة والتنمية بأنّه قادر على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام الاجتماعي والعسكري والاقتصادي، ممَّا عزز دور هذا النظام إقليمياً وعالمياً، وكشف عن قدرته للعمل وفق منهج الاعتدال الواضح والبراجماتية العالية، الأمر الذي حفَّز النوايا السيئة لدى عدد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي لم تتوانَى عن دعم عدد من ضبّاط المؤسسة العسكرية بكافة فروعها الجيش والأمن والمخابرات، إلى جانب قوى مدنية أخرى لها تواجد في عدد من الوزارات والدوائر بما فيها سلك القضاء، في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد النظام نهاية تموز 2016.(الدوسري،2017).

إنَّ نجاح تركيا في القدرة على التعامل مع الأزمات الاقتصاديّة عبر الزمن والقدرة على تجاوزها وتخطيها، وتحقيق النهضة الاقتصاديّة، رغم أنَّ تركيا تعدُّ أحد الاقتصاديات النامية التي تطمح لتحقيق معدلات نمو متسارعة؛ لتساهم في التغيرات الهيكلية الَّتي تساعدها على الدخول في الاتّحاد الأوروبي.

لقد قامت تركيا بمجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتتواكب مع عملية التحول الديمقراطي وذلك لتذليل بعض العقبات للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، وقد اتَّخذت مجموعة من الاجراءات الفعلية في عملية الإصلاح الداخلي، فبعد قبول مبدأ التفاوض على العضوية مع تركيا قامت تركيا بأجراء إصلاحات متعددة وفق معايير "كوبنهاغن"، عام 1993،.(الخماش،2015)

لقد تضمَّنت معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في قمة كوبنهاغن" على "أن متطلبات العضوية للدولة التي ترغب بالترشيح للاتحاد التقيد بالضمانات التي يتطلبها الاتحاد مثل ضمانة الديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية واحترام حقوق الأقليَّات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون الدولة المرشحة في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال هذه المتطلبات بدأت تركيا بإجراء اصلاحات من أجل تذليل العقبات، والتوافق مع شروط الاتحاد

الأوروبي، لتسهيل مهمة متطلبات العضوية للأنضمام، ومن أهم هذه الإصلاحات ما يلي: (النعيمي،1990).

1- إصلاحات داخلية، قامت تركيا تخفيف القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والتي كانت تُحل وتقفل مقراتها بشكل دائم بداعي ان آرائها السياسية مخالفة كثيراً لآراء الحكومة، كذلك اصدرت تركيا قرارا يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في العام 2002، كما أعطت الحكومة التركية بعض الاستحقاقات للأقليات الدينية المعترف بها في تركيا (اليهود، الأرمن، واليونانيين الأرثوذكس) لشراء أراضي وأوقاف جديدة، كما تمّ تسهيل عملية فتح المنظمات الدولية وغير الحكومية فروعاً لها في تركيا.

2- صيانة الحريات العامة : قامت تركيا بإجراء إصلاحات متنوعة تسعى إلى التوفيق بين الرؤية السياسية والقانونية لتركيا وبنية الاتحاد الأوروبي تبعاً لمعايير "كوبنهاغن"، ومن هذه الإصلاحات مثلا صيانة الحريات السياسية والثقافية، واحترام حقوق الإنسان، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإلغاء الكثير من جرائم الرأي، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية والسماح بالبث الإعلامي في اللغة الكردية.

3- تقييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: حيث أقرت تركيا إصلاحات منذ تولي حزب العدالة والتنمية تهدف الى تقليص قبضة المؤسسة العسكرية فجعلت من "مجلس الأمن القومي" المؤلف بمعظمه من جنرالات الجيش، مجرد هيئة استشارية، كما تمَّ تغيير هوية أمين سرّه، من عسكري إلى مدني، بالإضافة إلى إصلاحات سياسية أخرى أفقدت المؤسسة العسكرية تأثيراتها على القطاعات الإعلامية والاقتصادية في تركيا. (حمورة،2015).

4- القضية القبرصية، عند تولي حزب العدالة والتنمية اهتم بالازمة القبرصية وبناء على ذلك دخلت تركيا في محادثات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إعادة توحيد جزيرة قبرص. وقد أبدت مرونة غير مسبوقة في هذا المجال بعدما كانت ترفض أي مباحثات في هذا الشأن منذ السنوات السابقة، وتشكّل قبرص مسألة حسَّاسة في مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الانتخابات البرلمانية والرئاسية

شكلت الانتخابات البرلمانية والرئاسية مؤشرات على ممارسة القيم الديمقراطية والتي تسهم بطبيعة الحال في تعزيز التنمية الاقتصادية، وقد مارس الشعب التركي حقوقة الدستورية في اختيار ممثلية بطرق نزيهة وديمقراطية، وتُعدُّ الهيئة التشريعية الجهة الوحيدة المخوَّلة بمناقشة وتعديل الدستور التركي، فقد تأسَّس مجلس الأمة التركي الكبير أو البرلمان التركي في تركيا في 23 نيسان 1920، وبدأت اول انتخابات تشريعية في تاريخ االبرلمان التركى منذ ذلك التاريخ،(كاندور،2015). ولغاية الاطلاع والمعرفه على تاريخ انتخابات المجلس التشريعي وعدد أعضاءه منذ فترة تولي حزب العدالة والتنمية الحكم (2002–2017)، موضحة في الجدول (1)

الجدول (1)

تاريخ الانتخابات	الفترة	التاريخ	عدد الاعضاء
الانتخابات العامة لعام 1999	**الفترة الحادية والعشرون**	**2 اذار 1999 – 3 تشرين ثاني 2002**	**550**
الانتخابات العامة لعام 2002	**الفترة الثانية والعشرون**	**14 تشرين ثاني 2002 – 22 تموز 2007**	**550**
الانتخابات العامة لعام 2007	**الفترة الثالثة والعشرون**	**4 اب 2007 –12 حزيران 2011**	**550**
الانتخابات العامة لعام 2011	**الفترة الرابعة والعشرون**	**28 حزيران 2011 – 7حزيران 2015**	**550**
الانتخابات العامة لعام 2015	**الفترة الخامسة والعشرون**	**23 حزيران 2015 – 1 تشرين ثاني 2015**	**550**
الانتخابات العامة لعام 2015	**الفترة السادسة والعشرون**	**1 تشرين ثاني 2015 – حتى الآن**	**550**

وتقسم الانتخابات التركية إلى قسمين انتخابات برلمانية ورئاسية.

2.3.3 الانتخابات البرلمانية

يقوم نظام الانتخابات البرلمانية الحالية في تركيا على اساس نظام التمثيل النسبي ذي القائمة المغلقة، والعتبة الإنتخابية هي 10% من الأصوات في البلاد كحد أدنى؛ أي أنَّ الأحزاب التي تدخل الانتخابات لا يمكنها دخول البرلمان إن لم تتمكن من تجاوز نسبة الـ 10 في المئة من الأصوات الصحيحة في جميع أنحاء الجمهورية التركية. وتتم العملية الإنتخابية على شكل التصويت السري العام، وفق القواعد المُنظمة للعملية الإنتخابية في القانون، وقد تم إنتقاد نظام الانتخابات بسبب عتبة العشرة بالمئة المطلوبة من أي حزب لا يخضع لهذه النسبة المرشحين المستقلين –

لدخول البرلمان بإعتبارها النسبة الأعلى من أي نظام إنتخابي آخر، وعرفت الانتخابات التركية نسبة 10% كعتبة لدخول البرلمان منذ عام 1983 أي بعد إنقلاب عام 1980 بثلاثة أعوام فقط، كما أنَّ البعض يعتبرها عتبة غير ديمقراطية لأنها تحرم الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان بل وتذهب الأصوات التي انتخبتهم للأحزاب الكبيرة، وبالتالي فهذه العتبة تصب بشكل أساسي في مصلحة الأحزاب الكبيرة. (كوبيشي،2015).

حاول حزب العدالة والتنمية الحاكم عام 2013 التخلص من تأثير هذه العتبة على فرص الأحزاب، حيث قدَّم إقتراحين أولهما اقترح إلغاء هذه العتبة نهائياً واعتماد نظام الإنتخاب الفردي "التمثيل المباشر"، وثانيهما اقترح تخفيض هذه العتبة لتكون ما بين 3% و 5% وتقليص التمثيل الإقليمي، لكن الإقتراحين رُفضا من قِبَل أحزاب المعارضة.(كاندور،2015).

لقد جاءت الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في يونيو 2015 لتبرهن هذا التراجع والتذبب، وفي إنتخابات يونيو 2015 تنافس حوالي 15 حزباً سياسياً للفوز بأصوات 53 مليون ناخب تركي لإختيار 550 نائب برلماني، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتجعل من حزب العدالة والتنمية الخاسر الأكبر لأنه بعد أن كان الحزب الحاكم منذ 2002. (خليل،2015).

ويمكن مشاهدة درجات التفاوت في نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 موضحَّة في الجدول (2).

جدول (2)

درجات التفاوت في نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية منذ عام 2002

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
2002	34.28%	363 / 550
2007	46.58%	341 / 550
2011	49.83%	327 / 550
2015 حزيران	40.87%	258 / 550
2015 تشرين ثاني	49.48%	317 / 550
2018	42.56%	296/550

بعد هذه الانتخابات البرلمانية التي جرت في يونيو 2015 والتي كانت لها دلالات مهمة، دعا الرئيس التركي إردوغان إلى إنتخابات مبكرة استطاع حزب العدالة والتنمية أن يعود للتحكم بزمام السلطة، بعد أن كادت تنفلت من بين يديه في إنتخابات يونيو2015، وهذه العودة مكنت الحزب من الاحتفاظ بمكتسبات الثلاثة عشر سنة السابقة منذ بداية الفوز بالانتخابات في عام 2002، وكانت من أهم الأعمال التي اجراها لاعادة شعبية الحزب ما يلي: (خليل،2015) :

أ-الإستقطاب العرقي والطائفي: عمل الحزب على الإستقطاب العرقي والطائفي في أغلب المناطق التركية وذلك تزامناً مع انهيار عملية بناء السلام مع الأكراد، وتصعيد الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني، مما أثَّر بدوره على شعبية حزب الشعوب الديمقراطية المنافس لحزب العدالة والتنمية.

أ- ضعف دور الأحزاب المعارضة: حيث إنَّ أداء الأحزاب المعارضة في مرحلة ما بعد إنتخابات حزيران 2015 كان ضعيف، مما أدى ذلك إلى تراجع نسب فوزها فبإستثناء حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الرئيسي الذي زاد عدد مقاعده، إلا أنَّ أحزاب المعارضة الأخرى وهي بالأساس حزب الشعوب الديمقراطية وحزب الحركة القومية قد انخفضت مقاعدها.

ب- التوظيف الإعلامي: فقد لجأ حزب العدالة والتنمية إلى توظيف الإعلام للترويج لمرشحي الحزب الحاكم، ولم يكن هناك عدالة في إظهار توجهات مرشحي الأحزاب المعارضة، واصبح لقادة الحزب خبرة بعد ان تعلموا من أخطاء إنتخابات يونيو، حيث أعاد الحزب ترشيح شخصياته البارزة ادى الى اعادة جزء مهم من قاعدته الجماهيرية وإطلاق الوعود الإقتصادية وغيرها من العوامل التي ساعدت الحزب في تجاوز انتكاسة نتائج إنتخابات يونيو 2015.

2- الانتخابات الرئاسية

شكل فوز الرئيس أردوغان في أول انتخابات رئاسية مباشرة، في تشرين الأول 2014، الخطوة العملية في طريق التحوُّل إلى النظام الرئاسي، إذ إنه لا يمكن لرئيس منتخب أن يبقى رئيساً صورياً منزوع الصلاحيات، وقد أعلن الرئيس أردوغان ذلك صراحة، من أنه لن يكون كأسلافه، فهو رئيس منتخب من قبل الشعب، ومن ثم فإن

تضارب الصلاحيات بين رأسي السلطة التنفيذية؛ رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، أمر متوقع، وهو ما يزيد من ضرورة الدفع نحو اعتماد النظام الرئاسي خياراً للخروج من تبعات ازدواجية السلطة التنفيذية (مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2017).

وقد كانت الانتخابات الرئاسية الحدث الاهم والاول في الداخل التركي لعام 2014، حيث إنَّ رجب طيب إردوغان الذي تم إنتخابه كرئيس للوزراء على مدار ما يقرب من إثني عشر عاماً منذ 2002 وحتى منتصف 2014 أُنتخب ليصبح الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية التركية والرئيس التركي الأول الذي يتم إنتخابه بالإقتراع المباشر من قِبل الجماهير بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه كما في أي نظام برلماني – من قِبل أعضاء البرلمان، وانتخابات 2014 هي أول إنتخابات رئاسية تركية يشارك فيها المواطنين بشكل مباشر لإختيار رئيسهم، وتنافس في هذه الانتخابات ثلاثة مرشحين هم: رجب طيب إردوغان عن حزب العدالة والتنمية، وأكمال الدين إحسان أوغلو مرشح أحزاب المعارضة حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، صلاح الدين ديميرتاش مرشح الأحزاب الكردية. وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتعلن فوز مرشح حزب العدالة والتنمية رجب أردوغان بنسبة 51.5% في مقابل 38.5% و 9.5% تقريباً لمنافسيه على الترتيب، ويمكن من خلال الجدول (3) توضيح خارطة انتخابات الرئاسة لحزب العدالة والتنمية. (بدوي،2014).

جدول (3)

خارطة انتخابات الرئاسة لحزب العدالة والتنمية

تاريخ الانتخابات	نسبة الاصوات	المرشح	عدد الاصوات
2007 غير مباشرة	80.1%	عبد الله غل	339نائب
2014 مباشرة	51.79%	رجب أردوغان	21 000 143
2018 مباشرة	%52.38	رجب أردوغان	25.436.238

يمكن القول ومن خلال نتائج الانتخابات الرئاسية ملاحظة التقارب في النتائج مما يعطي مؤشر حقيقي للنزاهة التي يتمتع بها الشعب التركي في ثقافة الانتخابات، وموشر حول اهمية التعدد الحزبي في تركيا، في ظل تيارات متنوعة ومتعددة سواء كانت قومية او تيارات وطنية او يسارية او ذات توجهات اسلامية مثل الاحزاب المتوافقه مع توجهات حزب العدالة والتنمية، كذلك اعطت نتائج الانتخابات الممارسة

الحقيقية في الممارسة الديمقراطية ومستوى نسبة المشاركة السياسية التي ساهمت هذه المعطيات في نجاح الانتقال الديمقراطي في تركيا بعد التخلص من القبضة العسكرية وتراجع دورها في ظل التعديلات الدستورية لتكون مجرد هيئات استشارية لا تملك الزامية القرار.

الفصل الرابع

التحولات الديمقراطية وتحدياتها في تركيا

يُعدُّ التحوُّل الديمقراطي على انه عملية الانتقال من النظم التسلطية الى النظم التعددية، وكما يعني كذلك التخلص من نظم الهيمنة الى صيغ اكثر ديمقراطية في الحكم، والوصول الى نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين افراده والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، والمشاركة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، فهو يجسد التحوُّل من نمط الهيكل التسلطي أو الاوتوقراطي للحكم نحو انظمة تقر بالتعددية، ومزيد من الحرية، واحترام حقوق الإنسان، ووجود تنظيم حزبي، ومعارضة سياسية هادفه وحرية تعبير، وتعددية سياسية، ومبدأ تداول السلطة، طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية معروفة، ووجود انتخابات عامة حرة نزيهة، ومنع احتكار السلطة من قبل شخص أو جماعة تحت أي ظرف من الظروف او المبررات، اخيرا التحول يعني الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم غير تسلطي، دون ان يصل بالضرورة إلى حد الحكم الديمقراطي.(أوغلو،2015).

1.4 التحولات الديمقراطية في تركيا والعوامل المؤثرة بها.

في واقع الامر ليس من الضرورة أن تمر الدول بتجارب للتحوُّل الديمقراطي وتنجح في استكمال كافة خطوات التحوُّل نحو الديمقراطية؛ لذلك فإنَّ الديمقراطية لا يمكن تلخيصها في إجراء الانتخابات الدورية،او التعددية او المشاركة السياسية وإن كانت أحد أهم مظاهر ومقوِّمات الديمقراطية، إلا أنها لا تكفي وحدها من أجل نجاح التحوُّل الديمقراطي، فهناك جوانب أخرى تُمثل قضايا فارقة في مسار التحوُّل نحو الديمقراطية مثل شكل العلاقات المدنية العسكرية والتي قد تُصبح معوِّقاً لعملية التحوُّل الديمقراطي، خصوصاً وأنَّ العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية والمُحددة لدورها ربما تكون إمّا داعماً أو معوَّقاً للتحول الديمقراطي، ومن خلال ذلك سيتم الاطلاع على العوامل والاسباب التي ادت الى التحول الديمقراطي. (أوغلو،2015).

1.1.4 التحولات الديمقراطية في تركيا.

عند الحديث عن التَّحوُّل الديمقراطي في تركيا، نجد أنه لا توجد طريقة واحدة جاهزة ومعممة، لعملية التَّحوُّل والإصلاح السياسي، حيث يأخذ كل بلد يسعى في التَّحوُّل الدّيمقراطي طابعاً أيديولوجياً يرتبط بطبيعة مجتمعه الثقافية والسياسية والاجتماعية، إلَّا أننا لا ننكر بأن هنالك ملامح عامة للأدوار والمؤسسات والسلوكات والتفاعلات والقيم التي يمكن أن تنتج حالة الديمقراطية.

فالديمقراطية يمكن تشبيهها بالمناخ الذي يفرض نفسه تدريجياً كأمر واقع مع نمو وعي المواطنين، وتطوُّر استعداداتهم ليكونوا أهلاً لممارسة الديمقراطية الحقيقية، فبعد انهيار النظم الشمولية التوتاليتارية، وبالأخص الفلسفة الماركسية ومعسكرها الشيوعي بقيادة الاتّحاد السوفيتي السابق، بدأت تجارب التَّحوُّل الدّيمقراطي بالظهور في بادئ الامر في الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي وبقية الدول التي اعتنقت الفكر والممارسة الماركسية، ومن أهم شروط الانتقال إلى الديمقراطية هو تجاوز حكم الغلبة الذي يسود فيه قرار الحاكم الفرد، أو قلة من الأفراد باعتباره مصدر الشرعية، إلى حكم عصري حديث بحيث يكون الحكم للكثرة من الشعب، ويتم ذلك عند الاعتراف بحق الشعب نصاً وروحاً بأن يكون هو مصدر السلطات، وتتوافق أغلبيته على وضع الدستور وتشريع القوانين، وتفوض السلطات دورياً، وتحاسب من يتولاها من دون هدر لحقوق الأقليات.(الكتبي،2004).

فالشعبية التي حققها الحزب الدّيمقراطي منذ تولية السلطة ساعدته على اتخاذ هذه الإجراءات ضد المعارضة، إلَّا أنَّ تدهور السياسة الاقتصاديّة في عام 1954، وعجز سياسة الاستثمار المالي في المشاريع الصناعية فضلاً عن الصراع الذي دبَّ داخل صفوف الحزب الذي أدى إلى إبعاد عددٍ من النواب المنشقين عنه في 20 ديسمبر 1955، والذين قاموا على تشكيل حزب جديد عرفَ باسم حزب الحرية، والذي تبنّى المعارضة السياسية الحزب الديمقراطي.(خليل،1987).

وجاءت أحداث أيلول 1955 لتشعل مشاعر القومية المتطرفة وخاصة بين الطلبة والشباب، كما ساهمت هذه الأحداث في تعمق الأزمة السياسية بين الحزبين

الدّيمقراطي، والشعب المعارض، فعلى أثر إلقاء قنبلة على القنصلية الأرمنية في مدينة سلانيك، اندلعت المظاهرات في إسطنبول وأزمير، وهوجمت الكنائس والمحلات الأرمينية واليونانية؛ مما أدى إلى وقوع أضرار كبيرة، قدرت بمليار ليرة تركي، وانعكس الأمر على الصراع بين الحزبين على أثر منع المظاهرات والتجمعات، ومصادرة الصحف والمجلات التي حاولت تغطية الأحداث.(تركماني،2017).

في الأونة الأخيرة أصبح توزيع السلطة والنفوذ يتم عبر التحولال الديمقراطية، وليس كما كان سابقاً عبر اعتماد المنهج الدّيمقراطي فحسب كأساس للنظام السياسي في الدولة، فمفهوم التحولالت الديمقراطية يرتبط بعملية الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على إيجاد نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراده والدولة.

قبل الدخول في تعريف التحولات الديمقراطية لا بدَّ من إلقاء نظرة على كل من مفهوم التغير، ومفهوم الديمقراطية التي تعددت أنواعها حسب التجارب الفكرية التي سار على منهجها في الحكم.

وهنا يتساوى مفهوم التحولات مع مفهوم التغيرات في اللغة، وقد جاء أصل مفهوم التغيير من كلمة غيّر، فغير الشيء: حوَّله وبدَّل أحواله، وجعله غير ما كان، فهو يدلّ على اختلاف الحال وتبدُّله.(أبن المنظور،2003).

ومع التطوُّر السياسي الحاصل فقد شهد مفهوم الديمقراطية تطوُّراً كبيراً تبعاً للظروف الدولية والإقليمية والمحلية التي شهدتها النظم السياسية القائمة في دول العالم خلال العصور الحديثة، فلذلك قد تعددت التعريفات التي تدور حول الديمقراطية ومن هذه التعريفات ما يأتي:

الديمقراطية هي "ذلك الشكل من الممارسة السياسية التي يتيح لأفراد الشعب بلا تمييز حق المشاركة في صناعة السياسات العامة للبلد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية، وتعبئة طاقاتها وإطلاق قوامها بما يحقق أهدافها.(مراد،2006).

كما تعرف على أنها "بنية وآلية وممارسة، هي نسبية قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع؛ لأنها محكومة بالاعتبارات الذاتية والموضوعية لأي مجتمع، فهي تظهر

عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها، فتصبح سلوكاً اجتماعياً وطريقة للحياة حينما تنتشر ممارستها في كل المؤسسات من البيت إلى المشاركة في الحياة السياسية".(الكواري،2000).

ساهمت التطوُّرات الكبيرة في النظم السياسية التي قامت في دول العالم خلال التاريخ المعاصر في إحداث تطوُّر واضح في مفهوم الديمقراطية مجموعة من التحولات الديمقراطية التي أخذت تشهدها تركيا كان من أبرزها:

1-أصبح البرلمان هو المؤسسة السياسية والوسيلة الفعالة القادرة على مواجهة الحكومات الاستبدادية التي لا تستند إلى إرادة الشعب، ولا تعترف بها أساساً لمصدر السلطة في الدولة، وأصبحت الديمقراطية النيابية الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب.(حمادي،1975).

2-تم تشكيل المجالس النيابية على أساس أن الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب الذين يكونون البرلمان، ويتولون ممارسة السلطة باسم الشعب، ونيابة عنه ولمدة محدودة من الزمن، فالشعب لا يمارس السلطة، ولا يشارك النواب فيها، وإنما يترك لهذه المؤسسة الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه، والنطق باسمه والتعبير عن مصالحة.(بسيوني،2004).

3-أصبحت الشعوب لا ترضى باليسير من الحقوق السياسية، وذلك نتيجة لازدياد الوعي السياسي، وارتفاع المستوى الثقافي، وانتشار الأفكار الديموقراطية خاصة منذ مطلع القرن العشرين؛ لذلك أخذت الشعوب تطالب بالتمتع بالمزيد من الحقوق، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحكم بصورة أكثر جدية، وليس ممارسة للانتخابات فقط، وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية إلى إجراء تعديلات كان من شأنها ازدياد رقابة الشعب على المجلس النيابي، كالأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي، وكذلك أصبح للشعب حق حل البرلمان إذا ما فشل في حل مشكلاته، وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها وإصدار قرارات تساعد في حلها أو التخفيف منها.(حمادي،1975).

4-تزايد تأثير الناخبين على مؤسسة البرلمان نتيجة لاستمرار العلاقة بينهم وتوطيدها سواء أكان في عملية الانتخاب أم بعدها، وبالنتيجة اتَّجه النظام

النيابي إلى أخذ صورة أكثر تمثيلاً للشعب طبقاته واتجاهاته المختلفة كافة، وتحقيق مشاركة أكبر في ممارسته للسلطة عن طريق الأخذ ببعض المظاهر الديموقراطية الشبه مباشرة.(بسيوني،2004).

5-أخذ البرلمان يناقش هموم المواطنين بعد إيصالها له عن طريق قنوات المشاركة السياسية ومن ثم حلها، وتمكين المعارضة من تأدية دور في العملية السياسية، وكسب خبرة سياسية، إضافة إلى أنه يعدُّ إحدى أدوات التنشئة السياسية في مرحلة النضج، إذ يتيح لأعضائه فرصة معرفة، واكتساب قواعد ومهارات اللعبة التشريعية، كما يعد أداة تثقيفية مهمة للمواطنين إذا ما تابعت وسائل الإعلام ما يجري داخل أروقته من مداولات.(المنوفي،1987).

6-لقد أصبح للبرلمان دور يختلف من نظام سياسي لآخر، من خلال كونه استبدادياً أو ديموقراطياً، ومدى ما ينعم به من استقرار سياسي واقتصادي، ففي النظام الديموقراطي

تتاح الفرصة للبرلمان ولمختلف القوى والتجمعات والأحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية، ففي هذه الأنظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحاكم (حكومة، مجلس تشريعي)، وبين الشعب علاقة تقوم على التفاعل والحوار، فالبرلمان في هذه الأنظمة تزداد قوته سواء أكان على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية؛ ليصبح مركز الثقل فيها، بوصفه المعبر عن إرادة الشعب.(مهران،1984).

يرى الباحث هنا أنَّ الديمقراطية تعد نظرية قيمية تبحث عما يجب أن يكون عليه الإنسان، مع توضيح سمات نظام الحكم الأفضل لحياة ذلك الإنسان، فالديمقراطية تكون موجهة إلى العالم الواقعي الملموس، كونها تحاول تقديم تفسيرات السلوك السياسي والعمليات السياسية والمؤسسات السياسية.

أمَّا بالنسبة لتعريف التَّحوُّل الدّيمقراطي فقد تعددت التعريفات المعطاة له، ومن بين هذه التعريفات، ذلك التعريف الذي أورده ستيفن، جـ، كنك حيث قال: إنَّ التَّحوُّل الدّيمقراطي هو "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أم امتداد هذه القواعد لتشمل أراء أو موضوعات لم تشملها من قبل، إذاً هي

خطوات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستمر .(king,2009).

2.1.4 مراحل التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا

تختلف العوامل والأسباب التي تؤدي الى التحوُّل الديمقراطي من دولة إلى دولة أخرى ومن مجتمع إلى مجتمع آخر فقد، فقد تكون أسباب التحوُّل نابعة من داخل المجتمع ذاته كالهند، او قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه كحالة اليابان عقب الحرب العالمية الثانية، حيث فرض عليها الحلفاء نظامًا ديمقراطيًا، أو يمكن أن يكون سبب التحوُّل مقرونًا بتلقي المساعدات الخارجية، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التحوُّل الديمقراطي من ناحية وبين حجم المعونات من ناحية أخرى، ومن خلال ذلك سيتم التطرق الى اهم العوامل التي تساعد على عملية التحوُّل الديمقراطي موضحة كما يلي (أحمد، 2016):

أولاً: التخلص من النظم السلطوية: وهي المرحلة التي تشير إلى تآكل النظام التسلطي كالنظام التركي، وانقسام نخبته السياسية بين إصلاحيين ومحافظين، ونموّ درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تكون أكثر استقلالاً وقوة؛ ممّا يؤدي إلى حدوث أزمة سياسية في النظام السياسي التسلطي يقوده إلى التَّحوُّل الديمقراطي، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ انهيار النظام التسلطي قد لا يتبعه بالضرورة تأسيس نظام ديمقراطي، إذ قد ينجم عن هذا الانهيار شكل أخر من أشكال النظام التسلطي، يتمثَّل في الالتفاف على التجربة الديمقراطية إذ لم يحصل تغيير جذري في السلطة، ولم يصل الشعب للسلطة السياسية، إنما ظلَّ يدور في الإطار الشكلي المظهري مثل تأسيس أحزاب متعددة صورية لا ترى طريقها إلى السلطة.

ومنذ ان تولى اوردغان قيادة حزب التنمية والعادالة عام 2002 إستطاع تجنب كافة المواقف التي ربما تشكل له اصتدام مع القوى العلمانية، كان لابد على قادة حزب العدالة والتنمية اظهار صورة للانتقال الديمقراطية والتخلص من السلطوية، وقد اقر أن الإسلام لم يقف حائل امام الديمقراطية، وأن الصوره التي ظهر بها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لا تمثل حقيقة الإسلام المعتدل، بل إن الإسلام رسالة أكدت

حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وتحترم التعددية الحزبية، وقد برزت تركيا على مستوى دول العالم في المجال الاقتصادي، مثبته بان الإسلام لن يكون عثرة أمام التطور والازدهار. لقد بدت مظاهر التوجهات الإسلامية تظهر بشكل واضح بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، حيث أعلن قادة الحزب التزامهم الكلي بقواعد التعددية السياسية، ومسألة الحريات وحماية حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الحياة الخاصة لمواطنيهم، أو التعسف بتغيير نمط حياتهم عن طريق سلطة الدولة، وقد وضع حزب العدالة والتنمية بعض المرتكزات التي يقوم عليها ومن أهمها ما يلي: (التركماني،2017):

1. النظام الديمقراطي السلمي: أكد الحزب على قاعدة النظام الديمقراطي السلمي هو وحده القادر على إحداث التغيير، سواء كان التغيير إنشاءً أو تصحيحاً، ونجاحه في تركيا أظهر اسلام سياسي بعيد عن العنف والإرهاب والمؤامرات وغير ذلك.
2. ألتأقلم مع متطلبات الحداثة والتطور: تميَّزت توجهات الإسلام السياسي لدى حزب العدالة بتأقلم مع متطلبات الحداثة السياسية، والاندماج في واقع المجتمع السياسي، وتقبل التعاون مع المؤسسات الأخرى، وتقبل العلمانية التي لا تناهض الدين، والتعاون مع المؤسسات الدستورية بما فيها المؤسسة العسكرية.
3. اللغة العصرية: لقد مثل إسلاميو تركيا نموذج للاسلام السياسي من خلال تقديم صورة متخلفة وبلغة عصرية مفهومة تقوم على فصل الدين عن الدولة، الديمقراطية وحرية العمل السياسي للجميع، كفالة حقوق الإنسان، المساواة بين النساء والرجال.
4. الديموقراطية جزء من الثقافة الإسلامية: اعتبر الحزب ان سر نجاح الإسلام السياسي في التجربة التركية هو الممارسة، التي تقوم في العملية الديموقراطية، والتي هي كفيلة بتطوير أفكار الإسلام السياسي وإنضاجها، لذلك أدرك قادة حزب العدالة أن المرحلة بحاجة إلى إجراء تغيير في ثقافة المجتمع التركي بما يتوافق مع متطلبات المرحلة، وخاصة فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتقليص قبضة المؤسسة العسكرية، وقد كان يهدف من محاولة التغيير ما يلي (تركماني، 2017):

1- الضغط علي المؤسسة العسكرية حتى تتخلى عن دكتاتوريتها العلمانية وكشفها أمام أوروبا وأمام الشعب التركي ان حكمها لمدة ثماني عقود لم يفد تركيا ولم يطور فيها شيء.

ثانياً: ترسيخ النظام الديمقراطي: وهي تمثل المدة الزمنية للانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ويتخللها احتمالات الارتداد عن الديمقراطية، وتوصف تلك المرحلة بأنها المرحلة الفاصلة بين انهيار التسلطية، والانتقال للديمقراطية، فهذه المرحلة هي التي تعبر عن مستوى نضوج المواطنين بحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بضرورة الخروج من حالة الاستبداد ومحاربته، ونشر الفكر الدّيمقراطي الذي يؤسس لمرحلة التحول. فقد استطاعت القيادة التركية في عام 2002 باتخاذ اجراءات اصلاحية للسير في طريق التحوُّل الديمقراطي، فقامت بتصفية النمط الأوليجاركي العسكري والتخلص من قبضة المؤسسة العسكرية، ووضعت القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة، حيث استطاعت القيادة التركية من اجراء تعديلات دستورية كأجراء لتسهيل عملية التحول الديمقراطي لغايات الانظمام للاتحاد الأوروبي موضحة كما يلي: (أحمد،2016):

أ- في 7 أيار 2004 تمَّ الغاء عقوبه الإعدام ومحاكم أمن الدولة، كما تمَّ الحكم بعدم جواز مصادره المعدات الاعلاميه ومنع تداولها لضمان حرية الصحافة، وأيضاً أعطاء أولوية للاتفاقيات الدولية الخاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان لتكون أولى بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية.

ب- عام 2005 تمت زياده سلطات المجلس الوطني الكبير وديوان المحاسبة الذي يمارس الاشراف باسمه علي الميزانية وخاصة ميزانية المؤسسة العسكرية.

ج- عام 2006 تم اجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30 عاماً إلى 25 عاماً.

د- عام 2007 تم اضافه ماده مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمه الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.

هـ- عام 2007 تم الموافقة على اجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربع سنوات.

و- في 2014 اصبحت الانتخابات الرئاسية بشكل مباشر من الشعب وليس من قبل البرلمان.

ثالثاً: تعزيز التَّحوُّل الدميقراطي: وهي المرحلة المقبلة لحدوث التحول، وذلك للحيلولة دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، فضمان ما يسمى (بالديمقراطية الإجرائية) خلال مرحلة التَّحوُّل لا يعني أنَّ النظام قد استقر بشكل نهائي، وأنّه في طريقه بشكل سلس نحو مرحلة الرسوخ، وتكريس الديمقراطية، فجوهر هذه المرحلة هو: قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة كافة. فقد قامت القيادة التركية بتدعيم التحول الديمقراطي من خلال ترسيخ القيم الديمقراطية في اطار حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحماية حقوق الأقليَّات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون الدولة المرشحة في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي، من خلال هذه المتطلبات بدت تركيا بإجراء اصلاحات كان من ابرزها ما يلي:(النعيمي،2007):

1-إصلاحات داخلية، قامت تركيا تخفيف القيود المفروضة على الأحزاب السياسية والتي كانت تُحل وتقفل مقراتها بشكل دائم بداعي ان آرائها السياسية مخالفة كثيراً لآراء الحكومة، كذلك اصدرت تركيا قرارا يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في العام 2002، كما أعطت الحكومة التركية بعض الاستحقاقات للأقليات الدينية المعترف بها في تركيا (اليهود، الأرمن، واليونانيين الأرثوذكس) لشراء أراضي وأوقاف جديدة، كما تمّ تسهيل عملية فتح المنظمات الدولية وغير الحكومية فروعاً لها في تركيا.

2- قامت تركيا بإجراء إصلاحات متنوعة تسعى إلى التوفيق بين الرؤية السياسية والقانونية لتركيا ومن هذه الإصلاحات مثلا صيانة الحريات السياسية والثقافية، واحترام حقوق الإنسان، ومنع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإلغاء الكثير من جرائم الرأي، وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية والسماح بالبث الإعلامي في اللغة الكردية.

3- تقييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: حيث أقرت تركيا إصلاحات منذ تولي حزب العدالة والتنمية تهدف الى تقليص قبضة المؤسسة العسكرية فجعلت من "مجلس الأمن القومي" المؤلف بمعظمه من جنرالات الجيش، مجرد هيئة

استشارية، كما تمَّ تغيير هوية أمين سرّه، من عسكري إلى مدني، بالإضافة إلى إصلاحات سياسية أخرى أفقدت المؤسسة العسكرية تأثيراتها على القطاعات الإعلامية والاقتصادية في تركيا.(حمورة،2017).

4-القضية القبرصية، عند تولي حزب العدالة والتنمية اهتم بالازمة القبرصية وبناء على ذلك دخلت تركيا في محادثات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل إعادة توحيد جزيرة قبرص. وقد أبدت مرونة غير مسبوقة في هذا المجال بعدما كانت ترفض أي مباحثات في هذا الشأن منذ السنوات السابقة، وتشكّل قبرص مسألة حسَّاسة في مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.(جريدة الراية،2017).

رابعاً: مرحلة النضج الديمقراطي: وهي المرحلة التي يتحقق فيها مستوى عالٍ من الثقافة السياسية، وفهم المطلوب لحقيقة الديمقراطية، ومعرفة طبيعة الحقوق والواجبات لهذه المرحلة، وفي هذه المرحلة يتم تحقيق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاقتصادي، والتي تعمل على تحقيق نمط متساوٍ لتوزيع السلع والخدمات، وتوفير فرص العمل، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، كما تحقق مستوى من الديمقراطية على المستوى الاجتماعي، بحيث تمنح مختلف فئات المجتمع القدر نفسه من حقوق المشاركة، وتهدف هذه المرحلة إلى: تكريس النمط الجديد في المؤسسات المختلفة تمهيداً لفكرة الديمقراطية في المجتمع.(القطوري،2012).

وتعدُّ تجربة تركيا في التحوُّل الديمقراطي من التجارب المميزة في العالم، وهي أنموذج يجمع بين الإسلام والحداثة، حيث أثبت القادة الأتراك بأنَّ تجربة الديمقراطية التركية الجديده ولدت من رحم التيار الإسلامي الحاكم والممثل بحزب العدالة والتنمية، وقد أثبتت التجربة التركية بأن الإسلام لا يشكِّل عائق أمام تقدم الأمم، فقد أعلن اوردغان أنه لا تعارض بين الإسلام والديمقراطية، وأن 99% من شعب تركيا هم مسلمين، ويعيشون في دولة ديمقراطية علمانية، حيث تحظى الأديان جميعها بالمنزلة نفسها؛ فالمسلم والمسيحي واليهودي متساوون في دولة تركيا، لقد عاشت تركيا الديمقراطية في التجربة الكمالية كذلك، بالرغم أنه كان حزب واحد حاكم وهو حزب الشعب، إلا أن أتاتورك يعتبر حزبه ممثل لإرادة الشعب بالرغم انه لم يسمح لغيره

بالعمل الحزبي والسياسي، حتى تم إقرار التعددية الحزبية السياسية عام 1945. (غول،2017).

2.4 تحديات التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا

يمرُّ التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي بمحنة لا شك فيها، وهنالك مؤشرات كمية وكيفية تؤشر على تلك المحنة، فالتحوُّل الدّيمقراطي في تركيا بدأ إيقاعه يتسارع نسبياً بعد حقب متطاولة من الجمود السلطوي، وهذا التسارع تم تحت تأثير مطالب الداخل وضغوط الخارج، ويبدو أنَّ الضغط الخارج كان له اليد العليا في ذلك، وخصوصاً بعد أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، والتي أعلنت الحرب على الإرهاب بالتوازي مع عزمها على ممارسة الضغوط السياسية على البلاد العربية حتى تنتقل من السلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية، إضافة إلى شيوع ثقافة إسلامية متطرفة – من وجهة نظر الولايات المتحدة – تؤدي في النهاية إلى الإرهاب، وفي هذه النقطة بالذات تبدو محنة التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي، وإذا كان هناك إجماع على أنَّ عهد الثورات والانقلابات قد انتهى، وأنَّنا نعيش عصر الإصلاحات بكل تجلياته السياسية والاقتصاديّة والاجتماعية والثقافية، فإنَّ التحدي الحقيقي يكمن في أنَّ معظم النظم السياسية التركية لن يجدي بصددها أي تغييرات جزئية، بل لا بدّ من تغيير طبيعة نظمها السياسية حتى يحدث التَّحوُّل الديمقراطي.(يسين،2012).

1.2.4 التحديات السياسية للتحول الديمقراطي

شكلت تحديات البيئة الخارجية والداخلية ابرز معوقات التحولات الديمقراطية خاصة في ظل تواجد عدم الاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط منذ انطلاق ثورات الربيع العربي عام 2011، واستمرار الازمة السورية وقضايا اللجوء، والتواجد الروسي في المنطقة، وتدخل الولايات المتحدة من اجل محاربة الارهاب المتمثل في تنظيم الدولة الاسلامية داعش، بالاضافة الى التنافس الاقليمي بين تركيا وايران والتي تتقارب في بعض الفئات ووتتباعد في اخرى وخاصة ملف الازمة السورية، وتبرز هذه المعوقات ضمن التحديات التالية : (خليل،2015):

1-صراع الشرق الاوسط: حيث شكلت ثورات الربيع العربي عام 2011 ابرز التحديات لتركيا، فقد بدأت الثورات من المغرب العربي من تونس تحديدا وامتدت لتصل الحدود التركية عبر الاراض السورية، حيث شكلت الازمة السورية ميدان استقطاب بين القوى العالمية والإقليمية، فقد توافقت كل من روسيا و إيران والعراق والنظام السوري برئاسة "بشار الأسد" وحزب الاتحاد الديمقراطي لمحاربة الثورة السورية وتقويضها، بالمقابل التوافق التركي السعودي مع الولايات المُتحدة الأمريكية ضمن ما يسمى "التحالف الدولي" لمحاربة ما يُدعى "داعش" ولكن مع التحفظ على بقاء نظام الأسد وإرجاء أمر بقائه أو رحيله إلى طاولة المفاوضات. (كمال،2015).

2-الازمة السورية: شكلت عمليات اللجوء السوري حالة من القلق على النسيج الاجتماعي التركي، حيث تجاوز عدد اللاجئين السوريين الى تركيا المليون لاجيء بل اصبحت تركيا منطقة عبور للجوء السوري الى اوروبا مما زاد من اشكالية توتر العلاقات التركية الاوروبية، بالاضافة الى التكلفة الاقتصادية التي تحملتها تركيا لتوفير المأوى والعلاج والسكن للاجئين وما تحمله عمليات اللجوء من خلايا نائمة لها اثر امني على النظام السياسي التركي. (روس،2016).

3-توتر العلاقات التركية الروسية: حيث روسيا تقف الى جانب النظام السوري بالمقابل تركيا لا ترغب ببقاء بشار في النظام السوري، ادى هذا التوتر الى اشكالية في العلاقات الروسية التركية لما لهذا التوتر من تاثير على التبادل الاقتصادي بين الطرفين، فقد شكل هذا القلق من إقدام روسيا على تخفيض حجم الغاز المُصدر إلى تركيا، وانخفاض التبادل التجاري بين البلدين.

4-التنافس الإيراني التركي الشديد : فقد شكلت المنافسة السياسية والثقافية الباردة التي تشهدها إيران وتركيا استقطاب حاد في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة التنافس التركي الايراني في العراق وسوريا. (العنزي،2017).

5- التواجد الكردي في شمال سوريا واحتمالية إقامة إقليم كردي مستقل :فقد شكل التواجد التركي على الأراضي السورية تحدٍ استراتيجي على الأمن والاستقرار في تركيا، وخاصة بعد نجاح الأكراد إقامة إقليم مستقل في شمال العراق، بالأضافة إلى

ان تركيا في مواجه وحرب حرب داخلية شديدة مع حزب العمال الكردستاني الذي سيحاول نيل الاستقلال مثل أصدقائه في شمالي سوريا والعراق. (الخزرجي،2019).

إنّ فكرة الانتقال الدّيمقراطي تعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، وفي تركيا فإنّ آلية الانتقال الدّيمقراطي مفتوحة للأسباب الآتية: (الكواري،2003):

1-الإخفاق السياسي: فشل إنجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية.

2-الحروب الأهلية: إقفال المجال السياسي دفع الجماعات إلى أساليب العنف للتعبير عن رغبتها.

3-الضغط الدولي: حيث باتت الدول الكبرى تضطر إلى فتح ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان، تحت وطأة ضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان، لا من أجل ترسيخ نظام ديمقراطي حقيقي.

4-عدم نمو ثقافية سياسية ديمقراطية: تعمل على توسع التعميم وانتشاره وتطوُّر وسائل الاتصال والاحتكاك بالخارج، ورفع معدلات النمو الثقافي.

تُعدُّ المُعوّقات السياسية هي الأهم في عرقلة التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا، وبقدر ما تشكّل النقاط السابقة حافزاً ودافعاً لعملية التحول، إلَّا أنها تعدُّ مُعوّقاً لإنجاز عملية التَّحوّل، فالإخفاق السياسي والفشل في إنجاز التنمية السياسية الديمقراطية بكافة مستوياتها هو دافع لإنجاز عملية التَّحوُّل، وفي نفس الوقت مُعوّق يمنع حدوث هذا التحول؛ لكون ذلك يهدد النظام السياسي في تركيا، وأيضاً الانقلابات السياسية بكل ما تشكله من غياب لغة الحوار، وارتفاع لغة القوة في حلّ الصراعات الداخلية، وهذا الأمر يشكّل من جهة دافعاً لإنجاز عملية التَّحوُّل الديمقراطي، وفي وجهه الآخر معوقاً لهذه العملية كونه يرسخ ثقافة القوة، ويغيب لغة الحواروهي شرط من شروط العملية الديمقراطية، وكذلك الحال ببقية النقاط المتعلقة بالضغط الدولي وعدم نمو ثقافة سياسية ديمقراطية.

إنَّ النظام التسلطي لا تتوفر فيه معايير الديمقراطية المتمثلة أساساً في المشاركة السياسية والتعددية، وتداول السلطة بطريقة سليمة عن طريق انتخابات تنافسية حرَّة

وشفافة، ويتميز النظام التسلطي ببعض الخصائص وخاصة في تركيا، أهمّها التعددية الحزبية المحدودة، والتنافس المحدود على السلطة، وانغلاق فضاء المشاركة السياسية، وشخصية السلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية، إضافة إلى أنَّ الفشل في التَّحوُّل من الاستبداد إلى الديمقراطية يعود إلى درجة النمو الاقتصادي، وأهمية العائدات التي تمكن الدولة من قدرات عالية على امتصاص الأزمات السياسية والاجتماعية، ونمط التضامن الميكانيكي السائد في المجتمع، وطبيعة العلاقات السلطوية السائدة في الوسط العائلي، والمعطى الثقافي ومستوى التعليم ودرجة تأسيس السلطة، وتتسم النخب الحاكمة وتكوينها سواء من ذات الأصول الملكية، أم النخب التكنوقراطية بضعف المؤسسات التمثيلية، فعندما تصبح هذه المؤسسات كالبرلمان مثلاً، ليست بمستوى الوظيفة المنوطة بها، والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات، ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات المواطنين وقناعاتهم، سيؤدي ذلك إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية.(طرشونة،2011).

2.2.4 التحديات الاقتصاديّة للتحول الديمقراطي

إنَّ غياب القاعدة الاقتصاديّة حقيقية مبنية على التنافس الحُرّ، تسهم في عرقلة التَّحوُّل الدّيمقراطي والذي يلاحظ في عدة أشكال من خلال: التبعية الاقتصاديّة للدول، أو للمؤسسات المالية والاقتصاديّة الدولية؛ ممَّا يؤدي إلى النفوذ، وتشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار، وفرض سياسات تنموية مناقضة لطموحات الدولة، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج المحلي، وضغوطات المنظمات الاقتصاديّة التي تفرض إصلاحات سياسية واقتصاديّة تخل بالعملية الديمقراطية، كذلك إفلاس الدول وارتفاع معدلات التضخم، وانتشار البطالة بدفع بالأفراد نحو الاهتمامات الضيقة، وتخلي المواطن عن حقوقه المقدسة، كالانتخاب مثلاً، وغياب المساواة والتوزيع العادل للثروات، وانخفاض مستويات الاستثمار، والمشاريع الاقتصاديّة.

رغم القفزة الاقتصادية التي احدثها النظام السياسي التركي خلال الخمسة عشر عامًا الماضية. الا انه يشهد نمواً متعرجاً يبرز تقلب هذا الاقتصاد.، وقد سار الاقتصاد التركي طريقًا متعرجًا يتميز بمعدلات نمو قياسية وكذلك أزمات عميقة.وقد

برز مجموعة من التحديات التي حالت دون تقدم واستمرار الاقتصاد التركي ومن ابرزها:

اولا: التشوهات في الاقتصاد التركي: لقد شهد الاقتصاد التركي حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تجلى من خلال ارتفاع معدلات التضخم والمزمن. في الفترة 1982–2002، كان متوسط هذه الزيادة السنوية في الأسعار 63 ٪. تم الوصول إلى الحد الأقصى عام 1994 بمعدل تضخم بلغ 125٪. وقد عانى الاقتصاد التركي في حالة في النقص في الانضباط المالي. بالاضافة الى زيادة النفقات الضريبية بشكل مطرد فيما يتعلق بإيرادات الدولة، مما أدى إلى زيادة المديونية الثقيلة للحكومة التركية. وهي في الأساس الحاجة إلى تمويل هذا الدين الذي تسبب في التضخم والحفاظ عليه في تركيا.(جان،2018).

بالأضافة الى ذلك برز اتجاه آخر ضار بالواقع الاقتصادي في ظل العودة إلى الديمقراطية في عام 1983 والاحتجاج السياسي الحر الذي أعقب ذلك والذي تسبب في انحرافات اقتصادية. فقد أدى إضفاء الطابع الديمقراطي واللامركزية على السلطة السياسية الى فشل النظام التركي في السيطرة عليها أو حتى وقفها، بمعنى التوافق مع الاتجاه الشعبوية والتي تجلى من خلال التدخل غير العقلاني للسياسة في الاقتصاد، وقد شكل هذا الانحراف الى تشكيل أزمات اقتصادية تمثلت في ارتفاع التضخم مما نتج عنه الامر الى قيام تركيا العمل على معالجة مشكلة الإدارة السياسية والاقتصادية في مؤسسات الدولة.(الصاوي،2015).

ثانيا: الازمة الاقتصادية: في شباط عام 2001 نشب خلاف بين الرئيس التركي سيزر ورئيس الوزراء بولنت اجاويد كان الخلاف لبداية الأزمة المالية مما تسبب هذا في انكماش اقتصادي بنسبة 9.4 ٪ في الادخار في ظل سنة واحدة، أدرك الرأي العام في تركيا في هذه المناسبة أن التحدي لم يكن اقتصاديًا فقط بل أزمة الحكم مما تطلب الامر الى اجراء إصلاحًات للمؤسسات والابنية الحكومية ضمن اعداد برنامج جديد يستدعي الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية تم إعداده بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وقد تم تنفيذه في عام 2001.(جان،2018).

لقد كان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو بناء الثقة من أجل الحد من الأضرار المباشرة، وتعزيز القدرة الإدارية واستقلال السلطات التنظيمية مثل السلطة المصرفية أو مجلس المنافسة، وإلغاء وتحرير العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي، وخاصة في قطاعات الخدمات وقطاعات الاتصالات والكهرباء والغاز الطبيعي والنقل الجوي في نطاق الإصلاحات.

ثالثا: مشكلة الطاقة: يشكل ملف الطاقة أبرز مشكلات تركيا الاقتصادية وتبرز مشكلة الطاقة من خلال ارتفاع أسعار النفط عالمياً، والعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية على إيران، لان ايران وروسيا اهم مصدرين مهمين للطاقة في تركيا، وحسب مؤشرات معهد الإحصاء التركي، فقد بلغت واردات النفط عام 2017 نحو 37.2 مليار دولار، والنفط ابرز الواردات التركية حيث تمثل نسبة 16% من إجمالي الواردات البالغة 233 مليار دولار. وقد زادت فاتورة واردات الطاقة لتركيا في 2017 بنحو 10 مليارات دولار عما كانت عليه في عام 2016. (عبدالرزاق،2019).

رابعا: ارتفاع الديون الخارجية: بلغ حجم الدين الخارجي لتركيا 453 مليار دولار لعام 2017، والتي تتمثل في الأقساط والفوائد. وقد بلغ حجم حصة القطاع الخاص من الدين الخارجي حوالي 316.4 مليار دولار، بينما بلع حجم حصة القطاع العام الممثل بالحكومة 136.2 مليار فقط، وقد اتبعت تركيا سياسات اصلاحية في إدارة التمويل لاستثمارات القطاع الخاص من خلال التوسع في عمليات التمويل من أجل تخفيف الاعباء المتراكمة على النشاط الاقتصادي، بحيث لا يكون الدين الخارجي أحد أوراق الضغط على صانع القرار التركي.(عبدالرزاق،2019).

المطلب الثالث: التحديات الاجتماعية للتحول الديمقراطي.

شكلت المعوقات الاجتماعية أبرز تحديات التحول الديمقراطي، ويحتوي النسيج الاجتماعي التركي على مجموعة من العرقيات والأقليات والاثنيات والطوائف وأشكال من التعدد اللغوي والديني والقومي، وتتبع أبرز هذه القوميات والاقليات الى ولاءات خارجية، ويعد الاكراد أبرز الاقليات التي تشكل تحد كبير في النسيج الاجتماعي التركي وخاصة التنظيم السياسي العسكري لحزب العمال الكردستاني الذي يشكل ابرز

الاحزاب التي تسعى لتشكيل كيان كردي للملمة شمل القومية الكردية.(نور الدين،2013).

بالاضافة الى ذلك هناك اقليات وطوائف اخرى لها عادات وتقاليد وثقافة تختلف عن طبيعة وعادات الاتراك، ومن ابرز الطوائف والأقليات الطائفة العلوية وهي طائفة ذات مذهب ديني مرتبط بصورة ما بالإسلام، وتصل نسبتهم إلى 10% وهي طائفة منغلقة على ذاتها، كذلك الأقلية الارمنية وهم جماعة إثنية وعرقية ولغوية ودينية وثقافية، ويشكل موضوع الأرمن ضغوطا كبيرة على تركيا وتوظفها أوروبا من أجل ابتزاز تركيا لمنع انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، و يتمركزون على الخصوص في إسطنبول، اما الاقلية الاخرى والتي كان لها دور سياسي ابان الدولة العثمانية هي يهود الدونما حيث تجاوز عددهم لعام 2014 حوالي 26 ألف نسمة بقليل، وهم جماعة دينية صغيرة العدد، لكنها قوية التأثير منذ القديم، وخاصة منذ أن تلقت تركيا موجة من المهاجرين اليهود من الأندلس منذ سنة 1492 بالأضافة الى الأقلية اليونانية وبرزوا بعد الحرب العالمية الأولى وكان لهم تأثير على السلطة العثمانية، وأخيرا الأقلية السريانية وهم من الأصول السوريين المسيحيين، ويقطنون في المناطق المتاخمة للحدود السورية مع تركيا في مَارْدِين ونصيبِين ودِيَار بَكر، وأغلبهم هاجر إلى إسطنبول، ويبلغ عددهم 200 ألفًا.(أوغلو،2013).

لقد شكلت الأزمة الكردية ابرز المسائل الاجتماعية المستعصية في الدولة التركية المعاصرة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، وتشكل المسالة الكردية مصدر قلق سياسي واجتماعي في تركيا، والأكراد هم من اصول هندية وإيرانية، ويتركزون في المناطق الجبلية وتخومها القريبة في جنوب غرب آسيا بالقرب من جبال كردستان، وتتوزع جغرافيتهم البشرية بالاضافة الى تركيا في كل من العراق وايران وسوريا. (باكير،2019).

وتعود المسالة الكردية الى فترة الحكم العثماني، حيث تعايشت جماعات ضمن منظومة الملة، وتمتعت كل ملة بدرجة معينة من الحكم الذاتي، وكان لكل ملة من الملل قواعدها القانونية الخاصة بها، ومع ذلك، اتخذت الإمبراطورية العثمانية عددًا من التدابير لتعزيز السلطة المركزية، عندما نشبت بعض التوترات بين الأكراد والدولة.

لقدر برز دور الاكراد كأحد التحديات الاجتماعية للنحول الديمقراطي في تركيا عندما قاموا بانتفاضات واحتجاجات عديده ضد الدولة التركية التي انكرت هويتهم، وقد كانت هذه الانتفاضات خليط من الدوافع القومية والدوافع الإسلامية ضد سياسات الدولة التركية العلمانية، حيث اعتبرت النخبة الحاكمة أنّ الأكراد مجموعة من المتمردين يحتاجون إلى العقاب والإصلاح والتهذيب.(نيكانين،2013).

قد شكلت المسألة الكردية حالة من فقدان الهوية للأكراد للبحث عن وجودهم، فلأكراد يتمركزون في شرق تركيا وفي الشمال الشرقي لسوريا وشمال العراق والشمال الغربي لإيران، هذه المنطقة الجغرافية التي سعى الأكراد لقيام كيانهم وهويتهم ،هذه الظروف دعت الأكراد لإنشاء حزب العمال الكردستاني في بداية الستينات كنواة وتنظيم كردي يطالب بلم شمل الأكراد والحفاظ على هويتم والسعي نحو بناء كيان كردي يحقق مصير الأكراد.(الخاقاني،2017).

برز حزب العمال الكردستاني كتنظيم جزبي عام 1978 على يد مجموعة من الطلاب ذات التوجه الماركسي كان أبرزهم عبدالله اوجلان الذي اختير زعيم لحزب العمال الكردستاني، برز التوجه الماركسي اهم توجهات الحزب في بناء دولة كردستان الكبرى المستقلة ،وقد بدأ عملة العسكري عام 1984 واتخذ شمال العراق موقع له، وأقام تحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة البارزاني، وفي الثمانيات شهد الحزب صراع دموي بينه وبين الجيش التركي أدت الى مقتل الآلاف من الجانبين، وفي عام 1999 اعتقل اوجلان وحكم عليه بالمؤبد بتهمة خيانة البلاد، وفي عام 2013 اصدر اوجلان قرار بوقف القتال بين الحزب والجيش التركي. (أوغلو،2018).

أنّ سيادة الولاء الضيق بدلاً من الولاء للدولة الوطنية، كالطائفية والمذهبية ضمن الدولة الواحدة، يترك أثراً بشكل واضح على طبيعة العلاقات الاجتماعية، ونقص وغياب الثقافة الديمقراطية على مستوى الشعب والهيئة الحاكمة على حد سواء، وممّا يصعب مهمة التَّحوُّل الديمقراطية، غياب الوعي ونقص الثقافة السياسية كنتيجة لتفشي الجهل والأمية، وأيضاً انتشار الفقر، والتي تؤذي الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي السياسي، كما وأن مفهوم الديمقراطية السائدة هو عبارة عن إفرازات لتطوُّرات تاريخية

غريبة، لم يتم فيها مراعاة الواقع التراثي المرتبط بالزمان والمكان، وعندما تم نقل هذه الأفكار والمفاهيم، مما يؤدي إلى غياب لغة مشتركة بين الطبقات الاجتماعية وقواها السياسية.(مبارك،2012)،

والديمقراطية علمية مستمرة ومتراكمة، وهي ليست عملية قائمة بذاتها، بل لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصاديّة والاجتماعية والقانونية والمؤسسية، ولذلك فإن العبرة ليست بتحقيق التَّحوُّل الدّيمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه، وهنا تبرز أهمية القدرة على تطوير أساليب وآليات فعَّالة لتصحيح مسارات التطوُّر الديمقراطي، إنّه مفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسة هي:(نيكانين،2013): توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإدارة الشعبية، والقبول بالتعدد السياسي، وهكذا ليس أمام تركيا إذا أرادوا التعاطي المجدي مع التحديات المطروحة عليهم إلَّا أن يفعَّلوا المجتمع المدني وأنشطته ومؤسساته واحترام استقلاليته، بما يؤدي إلى الاعتراف بحقوق الإنسان، وإلغاء القطيعة والعدائية بين السلطة والناس، وإطلاق حرية التفكير والنظر العقلاني النقدي، ورفض تكفير المثقفين المفكرين وتقبل الرأي الآخر.(مرجان،2012).

وبعد كلّ ما سبق يرى الباحث أنَّ معوقات التَّحوُّل الدّيمقراطي في تركيا لم تستند على عامل واحد فقط، ولكن يشترك فيها العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتشكل معاً حاجزاً قوياً في مواجهة التَّحوُّل الديمقرطي، إلَّا أن تركيا ورغم هذه المعوقات وصعوبتها تبنت سياسات ساهمت في التغلب على هذه المعيقات مع مرور الزمن، والوصول إلى تحقيق أهدافها على جميع الأصعدة.

الفصل الخامس

التنمية الاقتصاديّة والتحول الديمقراطي

مقدمة.

شكلت التنمية الاقتصادية أبرز المؤشرات للتحول الديمقراطي في تركيا، حيث انتقلت تركيا بسبب التطور الاقتصادي وخاصة في مجال الاستثمار العقاري، وسياسية تصفير القضايا الاقتصادية العالقة مع دول الجوار، وترسيخ الاستقرار، وافشال محاولات الانقلابا العسكري في عام 2016 ،والتدخلات العسكرية في الحياة السياسية، ساهمت هذه العوامل على تعزيز التنمية الاقتصادية بقيادة حزب التنمية والعدالة الحاكم بقيادة اوردغان.(فراسين،2016).

وقد لعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في إحداث عملية التَّحوُّل نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلاً مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الديمقراطي، وتؤدي الأزمة الاقتصاديّة إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام الدّيمقراطي التسلطي، ومن ثم التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة والحكم، كما تؤدي الأزمات الاقتصاديّة إلى انقطاع العلاقات بين النظام وقطاعي التجارة والصناعة في المجتمع، فالنمو الاقتصادي قد يكون عاملاً وحافزاً أو ضاغطاً لأحداث التَّحوُّل كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، ومن ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، فارتفاع مستوى الثراء يحد من حالة عدم المساواة في توزيع الثروات، مما يؤدي إلى ظهور الطبقية والفروقات الحادة بين أفراد المجتمع الواحد، كما ويؤدي إلى تصاعد نظرات الحقد بين الفئات الاجتماعية المتناقضة من الأغنياء والفقراء، مما يسبب تصدعاً في هيبة الحكم، ويزيد من الشعور بضرورة تحقيق التغير الجذري، ويساعد في فرص حصول التَّحوُّل نحو الديمقراطية والتخلص من أعباء ومظالم النظام الاستبدادي. (البياتي،2013).

1.5 التنمية الاقتصاديّة في تركيا وأثرها على التَّحوُّل الدّيمقراطي.

تُعدُّ التنمية الاقتصادية من أهم مؤشرات التحوُّل الديمقراطي، وقد شهدت تركيا مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو، وذلك نتيجة للتحول الديمقراطي، وقد عرفت التنمية الاقتصادية بأنها مجموع السياسات التي تتخذها سلطة مختصة، تعمل إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي اعتمادا على قوته الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو وتلبيته احتياجات المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، وعرفت أيضاً كل ما يمكن تحقيقه في زيادة سريعة في الدخل الفردي في فترة زمنية محدده، وبما أن أي شيء ينمو لا بدَّ له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.(صليحة،2010).

وتعدُّ تركيا اليوم من الدول المتطوِّرة اقتصادياً على مستوى العالم، ورغم الأزمات الاقتصاديّة العالمية التي مرَّ بها العالم، لكنّ تركيا استطاعت تجاوز هذه الأزمات، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي أدخلتها تركيا لبرنامجها الاقتصادي في ظل التَّحوُّل الديمقراطي، وبطبيعة الحال فإنَّ هنالك علاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فكلا المفهومان متكاملان، حيث تسهم الديمقراطية في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتطوير السياسات الاقتصادية، ورفع مستوى الموارد البشرية، ودفع طاقات المجتمع، والاستخدام الجيد للموارد الاقتصادية، وتطور أداء الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وإظهار جوانب الخلل والقصور، وقد حققت تركيا إنجازات اقتصادية عظيمة منذ عام 2002 اعترفت بهذه الانجازات دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تحتل تركيا الدولة السابعة عشرة ضمن مجموعة العشرين.(عليان،2013).

وبموجب هذه الإجراءات ارتفع دخل الفرد التركي بنسبة 350% من 3000 دولار إلى 11000 دولار أي بمعدل 35% سنوياً وذلك نتيجة اتخاذ سياسات اقتصادية ناضجة قامت بالتركيز على الإنتاج الصناعي الوطني، والانفتاح الاقتصادي الاستثماري مع الدول المتقدمة، وعملت على مكافحة الفساد والنهضة التعليمية، وزيادةالابتكار والتحوُّل نحو اقتصاد المعرفة، وقد حقق الاقتصاد التركي نسبة نمو زادت على 6% سنوياً بالمقابل شهد العالم تراجع نسب النمو الاقتصادي تراوحت بين

الصفر و 2% كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (عليان،2013).

وقد كانت هذه الاجراءات سبب نجاح الاقتصاد التركي وتحقيق الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي حققتها تركيا من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد عملت كذلك على اطلاق الحريات، واجراء الإصلاحات في المجال القضائي، حقوق الإنسان، كذلك كان للإصلاحات الاقتصادية التي ادت الى انخفاض نسبة التضخم في الأسواق، بنسبة 30% إلى 4%. (أسراء،2015).

1.1.5 دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التنمية الاقتصاديّة

برز حزب العدالة والتنمية في عام 2002 رسميا، وقد تزعمه اوردغان صاحب التوجه الاسلامي، وقد اثبت أنّ التوجهات الاسلامية لم تشكل عائق امام التحول الديمقراطي، بل اثبت اوردغان أنّ التنمية الاقتصادية هي أحد أبرز المرتكزات لسياسة الحزب لتطوير تركيا نحو النهضة الاقتصادية .

لقد منح الشعب التركي ثقته بالحزب رغم حداثته، وبعد الكثير من خيبات الأمل السابقة، خصوصاً خلال عقد التسعينات الذي شهد ركوداً اقتصاديا وحالات الفساد التي أدت إلى تردي الأوضاع الاقتصاديّة في تركيا، والإخفاقات المتراكمة للأحزاب الأئتلافية التي فقدت قدرتها على إقناع الشعب التركي برؤيتها وتطلعاتها، ولا يمكن الإنكار أن الأزمة الاقتصاديّة وما خلفته من آثار قد مهدت الطريق أمام الحزب، وساهمت في نجاحه ووصوله إلى الحكم، كما أنّ الشعب حمّل مسؤولية الأزمة وتردي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعية للحكومة الائتلافية السابقة وعاقبها الشعب بمسيرات احتجاجية، الأمر الذي دفع الشعب لاختيار حكومة حزب العدالة والتنمية، أملاً بأن يتعافى الاقتصاد التركي تدريجياً على أيدي رجب طيب أردوغان رئيس الحزب ومن حوله من أعضاء الحزب.(جول،2013).

لتجاوز الأزمة التي كانت تعيشها تركيا، قامت الحكومة على تغيير مجموعة من المبادئ والافتراضات الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في طريقته

لعلاج الاقتصاد التركي، فمن الأعمال التي قامت بها الحكومة ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلات، ولمكافحة البطالة في مجتمع أغلب مواطنيه في سن الشباب، وضع حزب العدالة والتنمية هدفاً أساسياً يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحددت العديد من الإجراءات التي يتعين أخذها لتحقيق هذا الهدف، منها:(أوزتورك،2010):

1-زيادة التوفير وخفض النفقات.

2-جذب رؤوس الأموال الدولية بشكل مباشر.

3-تأمين الطاقة وبأسعار اقتصاديّة على المستوى البعيد.

4-إصلاح التعليم المهني من خلال تحسين بيئة العمل، والتخطيط لمعالجة نقص الخبرات.

5-ضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة من خلال إصلاح الجهاز الإداري للدولة.

اتجهت الدولة في تنفيذها لخطة الإصلاح نحو محاربة الفساد، خاصة بين كبار المسؤولين في البلد، ومن المؤشرات التي تؤكد توجه حزب العدالة والتنمية نحو الإصلاح هو تحويل كل من تانسو تشيلر ومسعود يلماظ، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق،(القاعود،2008)، كما وقد قامت الحكومة على اتباع سياسة التقشف في نفقاتها، وقد تم ذلك من خلال تخفيض عدد الوزارات، وبيع آلاف السيارات الحكومية، وكذلك باعت البيوت الفاخرة المخصصة للنواب، وشكلت لجان برلمانية لمعاقبة الفاسدين اللذين قاموا على سرقة البنوك الحكومية والخاصة، كما وقد أصدرت الحكومة قرارا يسمح لها بمصادرة أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة.(حمامي،2007).

كما اهتمت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة، وذلك عن طريق توفير فرص العمل ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية بشكل كبير وقد تم ذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات

التي تنتج للتصدير،(القاعود،2008)، وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة، تمثلت في ما يأتي:

1-الاقتصاد التركي في سنة 2002 كان يقع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحالية في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم، فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين.

2-أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا في عام 2016.

3-ارتفع الدخل القومي لتركيا من 220 مليار دولار في سنة 2002 إلى 618 مليار دولار في سنة 2009. وقد بلغ الناتج القومي لعام 2018 2.275من التريليونات تعادل القوى الشرائية بالدولار.

4- كان الدخل الفردي 3500 دولار في سنة2002، وارتفع هذا المقدار إلى 8590 دولاراً في سنة 2009. وفي عام 2018 وصل إلى 11 ألف دولار.

5-كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 32 ،5 مليار دولار في سنة 2002، وانخفض هذا الرقم إلى 6 ،8 مليار دولار في سنة 2009.

6-إلغاء ستة أصفار من الليرة التركية.

7-انخفضت نسبة التضخم السنوي من متوسط 30% عام 2002 إلى أرقام أحاديّة في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحاليّة.

8-كانت صادرات تركيا36 مليار دولار في سنة2002 ، فارتفعت إلى 102 مليار دولار في نهاية سنة 2009. وفي عام 2018 حيث ارتفعت إلى 180.468 مليار دولار.

زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى 70 ،1 مليار دولار في سنة 2009، وكانت قيمة الاحتياطي26 ، 8مليار دولار في سنة 2002 . وبلغت احتياطيات النقد الأجنبي لعام 2018 حوالي 28.4 مليار دولار.وبلغت

9-بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي 1 ،6% ما بين السنوات 2008- 2002. وتراوحت نسبة النمو الاقتصادي لعام 2018 بنسبة 1.4٪ و4.6٪.

تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها في سنة 2017 إلى 29 ،1%، وبلغ الدين عام 2019 لتركيا 446.9 مليار دولار. (صحيفة رؤيا الأخبارية،2019).

10- نفذت تركيا تسع خطط خمسية للتنمية الاقتصاديّة، ودخلت في الخطة العاشرة للمدة ما بين (2014-2018)، وقد كلفت هذه الخطط مبالغ طائلة استثمرت في مشاريع البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية والاقتصاديّة.

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجيّة إلى الدول المانحة، لتصبح الدولة الأولى في الشرق الأوسط غير النفطية التي حققت هذا الإنجاز التاريخي، كما أنّ الأسواق التركية وقربها من الأسواق الأوروبية والأسيوية والإفريقية ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية في تركيا.

وفي عام 2018 تمكنت تركيا من خلال خططها التنموية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الاستخدام الأمثل والفعال، ولا سيما النادرة في الاقتصاد تحسين نوعية وتوزيع الإرادات العامة، وزيادة مشاركة القوى العاملة والتحسين الكمي والنوعي لهيكل التعليم بشكل خاص ليتواءم وسوق العمل، وزيادة فرص الاستثمار التي يقودها القطاع الخاص، ولا سيما في مجال البحوث والتطوير، تحفيز القطاع الصناعي، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص، تحفيز الاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة؛ لضمان نقل التكنولوجيا وتوليد فرص العمل المباشرة، ازداد الناتج المحلي والإجمالي من 4.00% إلى 5.90%، كما وقد وصل نصيب الفرد من الدخل عام 2018 إلى 15996 دولار.(أمين،2018).

2.1.5 الاصلاحات الاقتصادية في عهد حزب العدالة والتنمية

شكلت السياسة الاقتصادية الصبغة الرئيسه في توجهات حزب العدالة والتنمية لمزيد من احداث التغيير والتطور لتركيا، وقد اتخذ الحزب مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية ساهمت في رفع المستوى الاقتصادي لتركيا وما يعقب ذلك من تحسين المستوى المعيشي وانخفاض نسبة الفقر، وتطور البنية التحتية التعليمية والصحية ،فبعد أن كانت تركيا على هامش الدول النامية، تمكنت من أن تصنع لنفسها قوة

اقتصاديّة، من خلال مجموعة من السياسات الإصلاحية والاستراتيجيات التي تبنتها القيادة التركية، ومن أبرزها:

1-**تطوير البنية التحتية:** إنَّ أبرز ما جاء في قائمة الأولويات الإصلاحية هي الاستثمار في البنية التحتية، لذلك تم إنشاء بنية تحتية متينة ارتكزت عليها نهضة تركيا الاقتصاديّة، فموقع تركيا وحجم تجارتها يحتم عليها تطوير بنيتها التحتية، فقد اهتمت تركيا بذلك من خلال إنشاء العديد من المشاريع الضخمة، وتحسين وسائل النقل والطاقة، مع الحرص أن تتوزع مكاسبها على جميع طبقات المجتمع.(Istac,2015)

2-**ازدهار قطاع الزراعة والصناعة:** إنّ ازدهار قطاع الزراعة وتنوع منتجاته يعود إلى الاستغلال المدروس للمساحات الزراعية الممتدة على الأراضي التركية، وتوفر المياه والمناخ المناسب، كما ساهم إدخال التقنيات التكنولوجية في العملية الإنتاجية في زيادة أهمية هذا القطاع وتنوع منتجاته.

فالحبوب كالقمح والشعير والزبيب والخضروات والفواكه والقطن والشاي تعدّ من أهم منتجات تركيا، كما أن 70% من الإنتاج العالمي للبندق مصدره من تركيا، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالمياً في انتاج التين والكرز والمشمش، كما احتلت المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج العسل بعد الصين إذ ما يعادل 7% من إجمالي الإنتاج العالمي.(أبراهيم،2016).

أما بالنسبة للصناعة في التي تقوم على بناء اقتصاد قوي، حيث رفضت الحكومة التركية أن تكون مستهلكة وتابعة، فبدأت تركيا بالتركيز على الصناعة وتطويرها لغايات التصدير، منذ تنفيذ سياسات الانفتاح الاقتصادي في عهد أوزال، فأصبحت تركيا الأولى في صناعة الحديد الصلب وسابع أكبر مصنع سفن في العالم، فضلاً عن مساهماتها في صناعات الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية والمنسوجات وغيرها من الصناعات المختلفة. (الأبراهيم،2018).

3- **تطور التربية والتعليم:** نفذت القيادة التركية إصلاحات متعلقة في استثمار مواردها البشرية الوفيرة، والتي هدفت إلى تطوير التعليم والسعي لتحقيق فرص

تعليمية متكافئة للجميع، فوفقاً للدستور التركي الحصول على التعليم هو حق مصون للجميع، ووزارة التربية والتعليم هي المسؤولة بشكل أساسي عن سير العملية التعليمية والرقابة والإشراف عليها،

كما وقد أصبحت ميزانية وزارة التربية الميزانية الأكبر في عهد الحكومة الحالية، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع ففي السنوات الأخيرة بنيت 150 ألف قاعة دراسية جديدة في أنحاء تركيا، وأرسل إلى المدارس 751 ،83 حاسوبا، كما وتقدم الكتب الدراسية مجاناً لدى الطلبة في كافة المراحل التعليمية منذ عام 2003.(Lindquist,2017).

4- **الاستثمار في الغاز الطبيعي:** كانت شبكة تزويد المنازل بالغاز الطبيعي متوافرة لغاية سنة 2003 في 9 مدن تركية فقط، وارتفع هذا العدد إلى 66 مدينة ما بين 2003- 2009، وفي 2012، وصل الغاز الطبيعي إلى 15 مدينة أخرى، وبذلك لم يبق مدينة تركية من غير الغاز طبيعي.

5- **اعادة ترميم الآثار:** كانت ميزانية إدارة الأوقاف 37 مليون ليرة في سنة 2002 لتصل إلى 460 مليون ليرة في عام 2010، كما تم ترميم أكثر من20 ،078 أثراً ما بين عامي2003- 2010 مقارنة بالسابق، كما تمت أرشفة 12 مليون وثيقة تاريخية في الوسط الإلكتروني، ووصل عدد الاثار المسجلة في عام 2010 إلى 20 ،78 عما كان عليه في السابق.(خولي،2011).

6- **الإصلاح الاقتصادي:** عندما تولى حزب العدالة والتنمية سدة الحكم عام 2002، كانت البيئة الداخلية تعاني أزمة اقتصاديّة؛ وذلك بسبب القرض الذي قدمه صندوق النقد الدولي لها في عام 2001، مطالباً إياه بإجراء اصلاحات اقتصاديّة وفقاً لرؤيته ورعايته، وكان من نتائج ذلك ما يأتي:(حسن،2006):

أ- اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة.

ب- ارتفاع معدلات العجز، وحجم الديون الخارجية.

ج- انخفاض إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

د- عدم استطاعة القطاعات الاقتصاديّة في الدولة تحمل هذه المتغيرات.

لقد نجم عن ذلك تردي الأوضاع، مما أدى ذلك إلى إغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية، وتقلص حجم الاستثمار إلى أقل من النصف، وبلغت البطالة حدوداً صعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل بفعل إغلاقات الشركات والمصانع.

ولقد شكل قرض صندوق النقد الدولي بإعتباره وصفة علاج للاقتصاد التركي ضغطاً كبيراً على الاقتصاد التركي، مما أجبر على وضع تدابير للخروج من الأزمة، وقد ساعدت خيارات تركيا في الإصلاحات الاقتصاديّة في المدى القريب على الصعيدين الداخلي والخارجي وبخاصة عقب التنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصاديّة انسجاماً مع توصيات صندوق النقد الدولي، والتي أمكن من خلالها تسهيل إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصاديّة، وتنفيذ أوسع لعملية الديمقراطية، واتخاذ خطوات إيجابية للاندماج بأوروبا، فوضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفاً يتمثل في أن لا تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وحتى يتم ذلك عملت على ما يأتي: (زيادة،2006):

أ- زيادة التقشف وانخفاض النفقات.

ب-تأمين الطاقة وبأسعار اقتصاديّة مناسبة.

ج-إصلاح التعليم المهني، وحلّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

د- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة.

هـ- التحقيق مع المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد، خاصة الذين شغلوا مناصب رفيعة المستوى في الدولية كرؤساء الوزراء السابقين.

وقد كان للبرلمان الأوروبي دوراً بالضغط على تركيا؛ لزيادة العمل بالإصلاحات الاقتصاديّة وخاصة القطاع المالي، وبما يتوافق مع توجهات صندوق النقد الدولي، واستهدفت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في تركيا القاطاعات الآتية: (النعيمي،2007):

أ- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي.

ب- تحسين كفاءة القطاع المالي، وقدرته على التكيف.

ج-ترسيخ نظام التأمينات الاجتماعية ليقوم على أساس قوي.

وبدأ تطبيق برنامج الإصلاحات القانونية، وتحرير الاقتصاد فعلياً منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى حكام تركيا في الثالث من تشرين الثاني من عام 2002م، وقد نفذ سلسلة من الإنجازات اللافتة، والتي لم تكن في حسبان المحللين الاقتصاديين، حيث نجح في الخروج من عنق الزجاجة بعد الأزمة الاقتصاديّة التي عصفت بداية الألفية الثانية، وأسهمت هذه الإنجازات في أن تحتل تركيا المرتبة السادسة عشرة في ترتيب الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، إذ ضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية، كما أصبحت الاقتصاد الأكبر إسلامياً. (أبراهيم،2016).

ويرى الباحث مما سبق أنّ إلانجازات الاقتصاديّة التي حققتها تركيا، هي أشبه بتلك الإنجازات التي حققتها ألمانيا واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العاملية الثانية؛ فكلتا الدولتين وظفت ظروف الحرب الباردة بما يعود بالنفع على اقتصادها، وينسجم هذا الوضع مع تركيا في محاولة حصولها على عضوية الاتّحاد الأوروبي، والأولى على مستوى اقتصاديات الدول الإسلامية ككل.

3.1.5 ازمة الاقتصاد التركي لعام 2001

تُعدُّ الأزمة الأقتصادية التي مرَّ بها الأقتصاد التركي في نهاية عام 2000 واوائل عام 2001 من الأزمات الكبيرة، ولم تشهد تركيا في تاريخها الحديث، ومنذ تأسيسها مثل هذه الأزمة، ولا شك ان تركيا جزء من منظومة اقتصادية دولية تتاثر بواقع الازمة الاقتصادية العالمية وذلك في ظل اقتصاد عالمي مترابط تحكمة المؤسسات الاقتصادية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي وبنك الانشاء والتعمير الدولي، ومنظمة التجارة العالمي.

لذلك فالعامل الاقتصادي يمثل تحدياً مهماً في التَّحوُّل الديمقراطي، فالحكومات المتحولة ديمقراطياً قد تتعرض إلى نكسات اقتصاديّة يمكن أن تؤدي إلى فشل في تحقيق الترسيخ الديمقراطي؛ لأن الدولة الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين، وتوسعاً في حجم الطبقة الوسطى لديها تلعب دورها الصحيح، فتوقف نجاح

عملية التَّحوُّل الدّيمقراطي بوجود انتقال اقتصادي ناجح، يعالج المشكلات الاقتصاديّة الصعبة التي يعيشها المواطنون.(زكي،1996).

أما بالنسبة إلى تركيا التي تعد من الدول المتطوُّرة اقتصادياً على مستوى العالم، رغم الأزمات الاقتصاديّة العالمية التي مر بها العالم، لكنّ تركيا استطاعت تجاوز هذه الأزمات، ويعود ذلك إلى الإصلاحات التي أدخلتها تركيا لبرنامجها الاقتصادي في ظل التَّحوُّل الديمقراطي، والسعي نحو الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، من خلال ذلك سيتم التطرق إلى واقع الاقتصاد التركي من حيث أثر الأزمات الاقتصاديّة، والإجراءات الإصلاحية، ومرحلة النهوض والتطوُّر كجزء من حالة التَّحوُّل الديمقراطي، موضحة كما يأتي:

أولاً: اثـر الأزمـة الاقتصـادية عـام 2001 علـى الاقتصـاد التركـي: تعـد الأزمـة الاقتصاديّة التي مر بها الاقتصاد التركي في نهاية عام 2000 من الأزمات الكبيرة، ولم تشهد تركيا في تاريخها الحديث، ومنذ تأسيسها مثل هذه الأزمة، وتعود أسباب الأزمة الاقتصاديّة إلى أسباب عديدة من أهمها:(علي،2004):

أ- الديون الخارجية التركية والبالغة 100 مليار دولار أمريكي، وبفائدة سنوية تزيد عن خمسة مليارات دولار أمريكي لعام 1999، وما قام به الاتّحاد الجمركي الأوروبي الذي دفع جميع الرسوم الجمركية عن البضائع المصدرة، أو المستوردة بين تركيا والدول الأوروبية، وكانت أوروبا هي الرابحة وتركيا هي الخاسرة.

ب- الإسراف والتبذير الحكومي، حيث إنّ التبذير والإسراف الحكومي تسبب في ضياع (195 ،2) مليار دولار أمريكي في ظرف عشر سنوات (1990-2000).

ج- الإنفاق العسكري الباهظ، وعمليات النهب للبنوك الحكومية، فقد أغلقت سبعة بنوك حكومية بسبب الإفلاس بعد أن نهبت أرصدتها بعمليات احتيال، واقتراض لشركات وهمية دون اتخاذ ضمانات لذلك، ونظراً لذلك هرب أصحاب الشركات الوهمية ورجال الأعمال إلى الخارج، حيث إنّ الحكومة لم تعط أرقاماً محددة

لمقدار هذه المبالغ المنهوبة، وإن كان بعض المحللين يقدرونها بما يقارب مائة مليار دولار أمريكي.

ثانياً: تداعيات الأزمة الاقتصادية: تعود إشكالية الأزمة إلى 12 تشرين الثاني عام 2000 بعد إصدار تقرير من الوكالة التركية للتنظيم والرقابة المصرفية، وهو قانون جديد تم تشريعه تحت ضغط صندوق النقد الدولي، هذا التشريع جعل البنك المركزي التركي يضخ ما قيمته ثلاثة بليون دولار أمريكي من احتياطاته المالية؛ لإيقاف التدهور الذي أصاب الليرة التركية بعد أن فقدت الليرة التركية نحو (50%) من قيمتها إزاء الدولار، وقد ارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ مما أدى إلى تباطؤ القطاعات الاقتصاية بمختلف أنشطتها، وهذا ما أثر على أكثر من ثمانين مصرفاً من المصارف الخاصة، والتي عانت من خسائر وصلت إلى (1 ،8) بليون دولار أمريكي في اقتصاد يعاني من مشاكل متمثلة بتكاليف أستيراد النفط، فضلاً عن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تراجع الصادرات.(الشبوط،2016).

ثالثاً: آثار الأزمة: لقد كشفت أزمة تشرين الثاني لعام 2000 المالية والأزمة الأشد منها في شباط 2001عن أثرها في قطاع الاقتصاد التركي من حيث: (الصاوي،2015):

1- هشاشة القطاع المصرفي في تركيا: حيث إنّ هشاشة القطاع المصرفي قد أصاب الاقتصاد التركي بوباء الفساد، وأدى ذلك إلى لجوء تركيا لتنظيم صفقة الإنقاذ من الأزمة مع كل من صندوق النقد الدولي للرقابة المالية والبنك الدولي في عام (2000-2001) والتي بلغت قيمتها (16) مليار دولار أمريكي، وتم ربطها ببرنامج صارم للتقشف والخصخصة، وإصلاح القطاع المصرفي، في عام 2008، وعملت على إجراء مزيد من الإجراءات الطارئة على المؤسسات المالية الدولية القيام بها.

2- تراجع قيمة الليرة: لقد ألقت الأزمة بتداعيات على الاقتصاد التركي، حيث تراجعت قيمة الليرة التركية، وتصاعدت البطالة بسرعة وألحقت الضرر بالعديد من القطاعات الاقتصاديّة، وكان لانهيار نظام الائتمان التجاري تأثير واضح

على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عموم البلاد، وبدأ المراقبون الأجانب يحذرون بصراحة من احتمال اضطراب اجتماعي عنيف.

3-نظام محوسب قديم: لقد تطلب الأمر في إحداث تغيير في إجراءات الإصلاح الاقتصادي في القطاع المصرفي؛ لأن نظام المحوسبة القديم الذي تتبعه المصارف الحكومية في تركيا والذي يشكل أسس الاعتمادات المالية المصرفية التي حاولت الأحزاب السياسية فرض نفوذها من خلالها.

رابعاً: الأزمة الاقتصادية والقطاع الخاص: لم تقتصر الأزمة الاقتصاديّة على ارتفاع نسبة التضخم، وفقدان الليرة التركية قيمتها أمام الدولار الأمريكي فقط، بل رافق هذا التضخم نسبة عالية من إفلاس الشركات والمصانع، وقد نتج عن الأزمة في قطاع الشركات ما يأتي: (خولي،2014):

1. أقفلت الآلاف من المحلات أبوابها نتيجة ارتفاع زيادة نسبة البطالة التي أثقلت كاهل الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود.
2. أزمة القروض: حيث إنّ القروض التي كانت تمنحها البنوك الحكومية للمشروعات على أساس الائتمان للسياسيين، وليست مدعومة بمستندات، وأدى ذلك إلى عدم قدرة البنك المركزي لتغطية العجز المالي، فرأت الحل في طبع مزيد من البنكنوت، ولمواجهة الأزمة اقترضت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة (16) مليار دولار، والتزمت بشروط القرض الذي تطلب إجراء إصلاحات اقتصاديّة وفق رؤية صندوق النقد الدولي وتحت رعايته، ولكن هذه الإصلاحات أنتهت بأزمة اقتصاديّة عميقة وخطيرة عام 2001.

خامسا: الإصلاحات الاقتصاديّة التركية: استطاعت تركيا تجاوز كل الأزمات الاقتصاديّة وذلك نتيجة للإصلاحات التي أجرتها على القطاع الاقتصادي ، وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي على المستوى الداخلي والخارجي في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تمثلت بما يأتي:

1- ارتفاع معدل دخل الفرد: حيث كان معدل دخل الفرد السنوي في عام 2002، لا يتجاوز لا يتجاوز3.500 دولار وأصبح وفقاً للإحصاءات الاقتصاد التركي لعام 2013، حوالي 17468 ألف دولار أمريكي، ومن

المتوقع أن يصل في عام 2016 إلى 18092 ألف دولار أمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد سكان تركيا يتجاوز 79 مليوناً. وفي 2018، بلغ متوسط دخل الأسرة السنوي في تركيا هو 24 ألفًا و199 ليرة تركية بمعدل (4.576)دولار.(صحيفة ترك برس ،2019).[1]

نشر بتاريخ 27 سبتمبر 2019

2- ارتفاع قيمة الصادرات التركية: ففي عام 2002، بلغت قيمة الصادرات التركية 36 ملياراً، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت 140 مليار في نهاية العام 2013، وبلغ حجم الصادرات 409 ملايين دولار،لعام 2019،[2] وتتوقع تركيا أن تبلغ قيمة صادراتها 500 مليار دولار في العام 2023 عندما تحتفل بالذكرى المئوية لإنشاء الجمهورية التركية.

3- ارتفاع احتياطي البنك المركزي التركي: حيث بلغ احتياط البنك المركزي التركي من العملة القيادية 134 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013. وقد بلغ احتياط البنك المركزي التركي لعام2019 حوالي 432 مليون دولار.[3]

4- تخفيض نسبة التضخم: لقد أسهمت السياسات الاقتصاديّة لحكومة حزب العدالة والتنمية في الانخفاض لنسب التضخم في تركيا، فقد بلغت نسبته (70 ،8%) في نهاية عام 2002، في حين بلغت نسبته حتى عام 2014 ما نسبته (8 ،9%)، ومن المتوقع أن يغلق التضخم على معدل سنوي قدره (9 ،2%)، وهو ما يحصل في تركيا منذ نصف قرن. أزيلت ستة أصفار من الليرة التركية، كان الدولار في عام 2002 يساوي مليوناً ونصف المليون ليرة تركية، ليصبح يساوي 2 ،6 ليرة تركية في عام 2014. وفي عام

---

(1) – صحيفة ترك برس (2019). في إسطنبول.. أعلى دخل في تركيا وأكثر تفاوت في الدخل،27 ، ايلول ، تركسا

(2) – صحيفة القدس (2019). الصادرات التركية ترتفع لأكثر من 141 مليار دولار في 10 أشهر، 29، تشرين ثاني ، لندن.

(3) – صحيفة ترك برس (2018) ارتفاع احتياطي البنك المركزي التركي من النقد الأجنبي والذهب خلال ديسمبر، 6 ،كانون اول ،تركيا.

2019 ارتفع التضخم السنوي وبلغ أعلى مستوى في 15 عاما عندما ارتفع عن 25 %سنوي.[1]

5- ارتفاع نسبة النمو: وقد بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي (6 ،1%) بين السنوات 2002-2008، واستمر في نموه حتى وصل (8%) نهاية عام 2011، ولكنّ هذا النمو تراجع إلى (3%) خلال عام 2014، نتيجة انكشاف تركيا الكبير في منطقة اليورو، التي استحوذت على معظم صادراته، خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، وبالتالي كل تداعيات الأزمة الأوروبية انعكست سلباً على الاقتصاد التركي. وقد شهد معدل نمو الاقتصاد التركي تدهورا ملحوظا بنهاية عام 2018، ليصل إلى 2.6%، مقابل 7.4% في 2017، متأثرا في ذلك بانكماش حاد تعرض خلال الربع الأخير من 2018.[2]

6- ارتفاع أجور العاملين: فقد ارتفعت أجور الموظفين العاملين في القطاع العام التركي إلى (188%) في السنوات بين 2002-2009، اي وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفي التضخم، كما أقرت الحكومة التركية في العام 2012، نظام زيادة الرواتب الجديد الذي يقوم على مبدأ (4+4) وتعني زيادة نسبية (4%) في النصف الأول من عام 2014 يتبعة (4%) في النصف الثاني. وقد تم رفع الحد الأدنى لأجور العاملين لعام 2020 بنسبة 15.03%، ليصبح 2324 ليرة تركية (393 دولارا).(مبروك،2020).

7- ارتفاع عدد الشركات الأجنبية: ارتفع عدد الشركات الأجنبية المشاركة من 5400 شركة عام 2002، إلى 37 ،373 ألف شركة أجنبية تعمل في تركيا حتى شباط في عام 2014، وهو ما يشير إلى أنها أصبحت أرضاً خصبة للاستثمار، ومنهم 22 ،370 ألف شركة في إسطنبول، فيما تضم العاصمة أنقرة 2362 شركة، بينما تعمل 4116 شركة أجنبية في أنطاليا،

(1) – مركز الجزيرة للدراسات (2019) تركيا.. التضخم في أدنى مستوى منذ 2016، 4،ترين ثاني ،قطر.

(2) – موقع العربية سي ان ان (2019). تركيا تعلن معدل النمو في 2018: تراجع حاد وانكماش في الربع الأخير، 12 ، اذار، الامارات العربية.

وقد بلغ عدد الشركات الألمانية في تركيا 5726شركة، والبريطانية 2661شركة، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في تركيا، نحو 12 مليار دولار أمريكي عام 2014، وقد ارتفع عدد الشركات التي تأسست في تركيا برؤوس أموال أجنبية خلال النصف الأول من 2019، بنسبة 6.86% مقارنة بالفترة ذاتها من 2018. وحسب معطيات اتحاد الغرف والبورصات التركية، فإنّ عدد هذه الشركات بلغ 6 آلاف و179 شركة خلال عام 2019.[1]

8- ارتفاع العائدات المالية: حيث ارتفعت العائدات المالية جراء عمليات الخصخصة في الاقتصاد التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية، حيث بلغت عائداتها 13 ،48 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2019 بلغت عائدات تركيا إلى 190 مليار دولار أمريكي.(أبو ربا،2020).

9- الديون: كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي في عام 2002، تصل إلى 23، 2 مليار دولار، وانخفض هذا الرقم إلى 6 ،8 مليار دولار في العام 2009، وتم سداده بشكل نهائي في نيسان عام2013 (حسن،2006).، وفي عام 2019 بلغ إجمالي الديون الخارجية لتركيا 446.9 مليار دولار، حتى نهاية شهر حزيران الماضي وفق بيان لوزارة الخزانة والمالية التركية.[2]

كما ويجب أن نتطرق هنا إلى أهمّ الاصلاحات التي شهدتها تركيا في 16 نيسان/أبريل 2017 استفتاء حول تعديلات دستورية لتغيير نظام الحكم في البلاد لتنتقل من النظام البرلماني إلى الرئاسي، مما منح الرئيس التركي صلاحيات واسعة وانتهت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على التعديلات الدستورية بنسبة 51% الى،41 % ومن أبرز معالم الإصلاحات الدستورية ما يأتي:

1. يحق للرئيس أن يعين مباشرة كبار مسؤولي الدولة بمن فيهم الوزراء.
2. يحق للرئيس أن يعين نائبا أو عدة نواب للرئيس.

---

(1) – موقع عربي تي ار تي (2019) عدد الشركات الأجنبية في تركيا يرتفع 7% خلال النصف الأول من 2019، 23، تموز ،تركيا.

(2) – صحيفة رؤيا الاخبارية (2019). ديون تركيا الخارجية تصل إلى447 مليار دولار، 6 ، تشرين اول ، تركيا.

3. يحق للرئيس أن يتدخل في القضاء الذي يتهمه بالخضوع لنفوذ رجل الدين فتح الله غولن الذي حُمِّل مسؤولية الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في شهر يوليو/تموز عام 2016، لكنه نفى التورط في الانقلاب.

4. يحق للرئيس تقرير ما إن كان يتوجب فرض حالة الطوارئ أم لا [1].

وبعد كلّ ما سبق يجد الباحث أنَّ العامل الاقتصادي ادى دوراً بارزاً في إحداث عملية التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي، فيما يتصل بتحديد مختلف مجالات التصنيع التي تتيح للموارد والعائدات الكبيرة أن تزيد من قوة الدولة التركية، وتنعكس على رفاهية الفرد وديمومة عمله باستمرار، حيث التشغيل الكامل للموارد المتاحة، وعدم اعتماد تركيا على اقتصاد أحادي الجانب، وعدم إتلاف المال العام في مشاريع وهمية أو إجرائية، فكل ذلك يعمل على توفير الطاقة الكاملة لقوة الدولة، وزيادة رصيدها بين الدول، وبالتالي سيشكل ضمانا لتحقيق التَّحوُّل نحو الديمقراطية، فضلاً عن الارتكاز على اعتماد الحلول التدريجية للمشكلات بما يضمن الابتعاد عن النموذج الشمولي التسلطي، واعتماد سياسات التنمية المستدامة لتحقيق خطوات واثقة صوب التَّحوُّل الديمقرطي

2.5 تقييم تجربة التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي والتعديل الدستوري

تشكل التجربة التركية واحدة من التحارب الاقتصادية الناجحة، وقد استندت التجربة الديمقراطية الى ممارسات حقيقية كان من ابرزها تقليص القبضة الامنية التي تتمثل في المؤسسة العسكرية بالاضافة الى ترسيخ جذور القيم الديمقراطية بكل معاييرها ومؤشراتها التي ساهمت بشكل جذري في نجاح التحول الديمقراطي وتعزيز قيم التنمية الاقتصادية، هذاالسلوك التركي عزز وجود تركيا ليكون لها مكانة على المستوى الاقليمي والدولي، وتصبح من عمالقة الاقتصاد في العالم بعد ان تجاوزت دول اوروبية لتضع اسمها على قائمة الاقتصاد العالمي في التصنيع والاستثماروالانتاج (العرود ،2017).

(1) تعديلات دستورية في تركيا توسع صلاحيات أردوغان، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38705596

1.2.5 تقييم تجربة التَّحوُّل الدّيمقراطي

من خلال المؤشرات الاقتصادية والسياسية تبدو تركيا قد نجحت في الانتقال الديمقراطي بعد ان عانت من القبضة العسكرية التي حكمتها ما يزيد عن 80 عام واستطاعت تركيا الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً، من خلال اتخاذها مجموعة من التدابير والإصلاحات المختلفة في مجال الطاقة والصناعة والزراعة والرعاية الصحية، والتكنولوجيا والانضباط المالي، وتشجيع الاستثمار، وجعلها تصبح من أفضل الدول في مجال التحوُّل الديمقراطي في الشرق الأوسط.(فراسين،2016).

بل إن الانقلاب الفاشل في عام 2016 أعطى معاني ومؤشرات تختلف عن تدخلات المؤسسة العسكرية من قبل، وكان للديمقراطية دور في وقف هذه التدخلات، ولعلَّ الشعب التركي أدرك بأن تركيا الديمقراطية تسير نحو الطريق الصحيح، وخاصة في مجال التنمية الاقتصادي، وأن التدخل العسكري لم يعد أمراً تركيا داخلياً، بل هنالك أطراف إقليمية ودولية قد لعبت الدور في محاولة الانقلاب على النظام السياسي التركي، وتعتبر مسألة عزل أو إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في العملية السياسية جزءاً بل ومكوناً أساسياً من التنظيم الديمقراطي للدولة التركية بشكل عام، وأن تمسُّك المؤسسة العسكرية بالسلطة وتدخلهم في العمل السياسي بطبيعة الحال هو عرقلة وتعثُّر للتحوُّل الديمقراطي في تركيا.(قصاب،2012).

وقد برزت مؤشرات التحوُّل الديمقراطي على النظام السياسي التركي، بوجود تحول إلى الديمقراطية في النظام رغم وجود مؤسسة عسكرية قوية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:(غلام،2012):

1- التوافق الوطني: منذ فترة طويلة وتركيا تسير وتقترب من التصالح مع هويتها طيلة هذه السنوات تدريجياً، حيث عدَّل الدستور التركي في العام 1961 صفة الدولة من تركيا جمهورية علمانية إلى تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وهذا التعديل أدى الى تأسيس حزب ذي مرجعية إسلامية هو حزب النظام الوطني، وحزب العدالة والتنمية الحالي.

2- سيادة القانون: اعتبر الأتراك ان القانون هو الفيصل في تقويم المسؤولين، وتحقيق العدالة، بل فرض العقوبة في حالة التقصير الضار، وتأطير العمل المؤسسي بطرق قانونية واضحة.

3-الإصلاح السياسي: دعا الأتراك الى إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها لتعزيز قدرتها للقيام بوظائفها وبخاصة فيما يتعلق باحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، وتحقيق العدالة.

4-ترسيخ مبدأ الديمقراطية: حيث لا بدَّ من ترسيخ مبدأ الديمقراطية ونشر ثقافتها في المجتمع، وإعادة تشكيل واقع العلاقات المدنية- العسكرية بما تتوافق مع اسس الديمقراطية، وبشكل تدريجي ومن خلال التفاوض بين المدنيين والعسكريين.

5- المشاركة السياسية: حيث توفر الرقابة السياسية، وتتحقق المشاركة السياسية من خلال انتخابات دورية، بحيث تكفل الضمانة الأساسية لمشاركة الشعب في عملية صنع القرار

لقد ساهمت عملية التَّحوُّل الدّيمقراطي في اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، فالمعايير الدولية هي مؤشرات لتطور الديمقراطية مثل احترام حقوق الإنسان والعمل بحكم القانون والحكم الرشيد، وأن تعمل المؤسسات الديمقراطية بشكل فعال ولا يمكن إرساء الديمقراطية بالتدخل العسكري.(مصطفى،2007).

فالتحولات الديمقراطية التي قدمتها الحكومة التركية على اعتبار أنها تحل الكثير من المشاكل خاصة، وأنها تأتي في سياق الإصلاحات الجذرية والعميقة التي اتخذتها خلال السنوات الماضية ضمن ما سميت "الثورة الصامتة" التي هدفت إلى توسيع ورفع المعايير الديمقراطية في البلاد بما يحقق دوماً المزيد من المشاركة، ويعزز من الحريات؛ واصفاً هذه الخطوة بالشجاعة والإخلاص ،

اما المنتقدون للتحولات الديمقراطية التركية عموماً، فيمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أطراف: أولها المعارضة السياسية المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية تحديدًا، وطرف الأكراد والذي يشمل حزب السلام والديمقراطية الكردي في البرلمان وحزب العمال الكرستاني المصنف إرهابياً، وطرف المجتمع المدني، والمفارقة

أن كل هؤلاء انتقدوا التحولات الديمقراطية أو عددًا من موادها[1]، لكن الملاحظ أن خلفيات هذه الانتقادات وسياقها وأهدافها مختلفة كليًا عن بعضها البعض، ولذلك سنقسمها على النحو الآتي:

1-وجهت المعارضة السياسية انتقادات شديدية للحكومة حتى قبل الكشف عن فحواها تنتقد فيها التحولات الديمقراطية، وقد عبرت المعارضه في موقفها الأساسي بعد الإعلان عن هذه التحولات، وأن هذا التَّحوُّل استجابة لمطلب حزب العمال الكردستاني "الإرهابي"، وأنها غير ديمقراطية، ومن شأنها أن تقسم البلاد وتجزئها، وتطيح بالطابع العلماني والقومي لتركيا، وتخلق تطاحنا اجتماعيا وأمنيا فيها، في إشارة إلى الحقوق الكبيرة الممنوحة للأقليات بموجبها.

ويمكن فهم انتقادات المعارضة في هذا السياق من باب أنها كانت رافضة لها ولمسار عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني من الأساس، وقد ازداد هذا الرفض للتحولات الديمقراطية؛ لأن فحواها يجعل عمليا الفكرة التي قام عليها هذان الحزبان مهددة بالزوال؛ فالحزمة تمهد الطريق لسحب المواضيع والملفات التي تشكل صلب أجندتهما الشعبية خاصة ما يتعلق بوضع الأكراد، كما أن الموافقة عليها يعني إقرارا لخصمهما بالفضل في مواصلة المسيرة الديمقراطية في البلاد.

وما يلاحظ على المعارضة والحزب الجمهوري خاصة، أنها دخلت في تناقض مع نفسها عندما أردفت الانتقادات السابقة بمطالب بمنح العلويين تحديدًا دون غيرهم المزيد من الحقوق؛ بما يعكس الموقف الانتخابي لها على اعتبار أن أغلبية العلويين تصوت تقليديا لحزب الشعب الجمهوري المعارض.

(Tulin Daloglu,2013)

2-الأكراد؛ فقد انتقد التحولات الديمقراطية على اعتبار أنها لم تشمل إطلاق العديد من السجناء الذين كان تم اعتقالهم سابقًا تحت قوانين دعم الإرهاب "حزب العمال الكردستاني" أو الترويج له أو التعاون معه، كما اعتبروا أن التحولات

(1) Free press, judiciary would strengthen Turkish democracy: President Gül. Hurriyet Daily News، 6-10-2013: www.hurriyetdailynews.com/free-press-judiciary-would-strengthen-turkish-democracy-presidentgul.aspx?pageID=238&nID=55485&NewsCatID=338 .

وعلى الرغم من الإيجابيات التي وردت فيها، إلا أنها غير كافية ولا تلبي الطموحات والتوقعات بشأن إنهاء الصراع بين الدولة وحزب العمال الكردستاني، فيما يرى الأخير أن هذه التحولات لا تهدف إلى إنهاء الصراع؛ لأن العقلية اللازمة لذلك لم تتوافر عند الحكومة.

3-وبالنسبة إلى الطرف الثالث المتمثل بالمجتمع المدني؛ فقد أشاد بالتحول الدّيمقراطي كخطوة إضافية في طريق تعزيز الديمقراطية في تركيا ولاسيما ما يتعلق بالحقوق والحريات خاصة مسألة رفع الحظر على الحجاب، إلا أنه انتقد استثناء القضاة والعسكريين والشرطة من هذا الموضوع معتبرًا أن ذلك يشرع لأول مرة حظر الحجاب بشكل قانوني، كما أنه يعد تمييزاً يتناقض مع جهود السعي لإزالة التمييز وإدانته.(نور الدين،2013).

لقد فندت الحكومة انتقادات المعارضة السياسية، واعتبرت أن التَّحوُّل الدّيمقراطي استقبل بشكل إيجابي من الأغلبية الشعبية في تركيا على الرغم من ردود الأفعال المختلطة التي صدرت عن فرقاء آخرين بما في ذلك المستفيدون مباشرة من التَّحوُّل الديمقراطي، وما يثبت ذلك الإنقلاب الفاشل الأخير عام 2016.(جول،2013).

2.2.5 مشروع التعديل الدستوري للنظام الرئاسي

جاء مشروع التعديل الدستوري للنظام الرئاسي بسبب الانجازات التي حققها أردوغان في حياته السياسية من خلال قيادتة لحزب العدالة والتنمية، إلا أنه قد تعرض لنكسات وانتقادات من المؤسسات الاعلامية، وقد بدأ ذلك واضحا في الانتخابات النيابية لعام 2014، وقد أثَّرت تلك الخلافات على طريق التحوُّل الديمقراطي، حيث إن استمرارية أردوغان في قيادة حزب العدالة والتنمية هو التواصل في ادارة الممفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق الانضمام له، فمن أهم الانتقادات والأزمات التي واجهها قادة حزب العدالة والتنمية الانتقادات التالية:(حسن،2015):

1- التحالفات الداخلية للحزب: يعبِّر حزب العدالة والتنمية عن تحالف واسع، وتيارات مختلفة داخله، وسيطرة بعض القيادات التاريخية على القرار داخله، وعدم قدرة الحزب على التواؤم مع طبيعة النظام والدولة التركية، ويضم الحزب أيضاً في

ثناياه أعضاء ينتمون لبعض الحركات الإسلامية الموجودة في المجتمع التركي، والتي لا تشارك في الحياة السياسية بشكل مباشر كحركة فتح الله كولن والنقشبندية وغيرها.

2- وجود التحديات الداخلية والخارجية: يواجه الحزب في السنوات الأخيرة تحديات داخلية وخارجية غير مسبوقة أدت هذه التحديات إلى ما يلي (حسن، 2015):

أ- ظهور حالة من الخلخلة وضعف الثقة في السياسات المتبعة للحزب. ممَّا شكل ذلك أزمة داخلية بين اعضاء الحزب.

ب- تراجع الاقتصاد التركي: يعاني الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة من انخفاض في معدل النمو، ومتوسط دخل الفرد، وكذلك انخفاض العملة التركية أمام الدولار واليورو بشكل كبير.

ج- قضايا الفساد :، حيث ظهر في الإعلام في الفترة الأخيرة العديد من فضائح الفساد الضخمة متعلقة بقيادات في الحزب، على رأسهم أردوغان وأحد أبنائه.

د- تحديات النخبة في الحزب: يواجه الحزب تحديا تجديدا في نخبته والقيادات التاريخية داخله، وذلك بعدم قدرتهم على الترشح للانتخابات البرلمانية الأخيرة وفقا لقانون الحزب الذي يضع حدَّاً أقصى ثلاث مرات متتالية فقط للترشح على قوائم الحزب في الانتخابات البرلمانية.

هـ- التحديات الخارجية في الشرق الاوسط: شكلت التحديات الخارجية التغيرات الضخمة التي حدثت في الشرق الأوسط وخاصة الملف السوري الضاغط على السياسة، والاقتصاد والمجتمع في تركيا، وفقدان تركيا لمعظم حلفائها ورهاناتها السياسية في المنطقة، وتراجع الدور التركي عما كان عليه في السابق، وبالتالي فشل سياسة "تصفير المشاكل" التي جاء بها الحزب للسلطة.

3- شخصية أردوغان: أن الأسباب التي شكلت الأزمة هي ارتباط الحزب بشخصية أوردغان، لذلك فالطبيعة الشخصية لرئيس الوزراء ثم كرئيساً للجمهورية، قد بدى واضحاً بقوة شخصية أردوغان وسعيه للاستحواذ على السلطة داخل الحزب، وشعبيته الكبيرة، وقدرته على مخاطبة الشعب التركي في بسط نفوذه داخل الحزب وداخل الكتلة البرلمانية؛ لذلك أصبح الحزب مقترناً بشخصه، مما أثار حفيظة

الأجنحة الأخرى داخل الحزب، ولكن مع العجز عن اتخاذ موقف حاسم تجاه اوردغان، جعل شخصية أردوغان مستحوذة على قيادة حزب العدالة والتنمية. (الخماش،2015).

رغم هذه التحديات والعقبات التي اعترضت طريق اوردغان الا انه استطاع ان يتجاوز كل العقبات للسير نحو حياة ديمقراطية ترسخ كل معاني الحرية والانفتاح، وانتقال الحكم بالطرق السليمة، وترسيخ المشاركة السياسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث كان مشروع التعديل الدستوري للنظام الرئاسي مرحلة انتقالية جديدة في حياة اورغان نحو تركيا الاقتصادية التي احتلت المرتب 16 اقتصاديا على مستوى العالم

لذا يعد مشروع التعديل الدستوري للنظام الرئاسي من ابرز الانجازات التي حققتها تركيا في الحياة السياسية، وقد نص مشروع التعديل الدستوري، الذي ناقشه البرلمان وتم اقراره اعتبارا من تاريخ 9 /كانون الثاني 2017، والذي يستند على نقل السلطة التنفيذية من رئيس الحكومة إلى رئيس الدولة، وبهذا التعديل فأن فترة الرئاسة التركية لأردوغان قد تبقيه في السلطة حتى عام 2029 بعد ثلاث ولايات على رأس الحكومة (2003–2014)، وتثير مسألة تعزيز صلاحيات أردوغان مخاوف المعارضة التركية التي تتهمة بالاستبدادية، وخاصة سياساته في الانقلاب الأخيرة في 15 تموز/ 2016، حيث قام بحملة تطهير تخلص من كثير من الضباط وبعض الشخصيات المشبوه من وجة نظره،، وسيجعل النظام في تركيا شبيها بالأنظمة الرئاسية في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، حيث تم الاستفتاء بعد 60 يوماً من تصويت البرلمان أي في نهاية آذار 2017.[1]

وتتكون التعديلات الدستورية من 18 مادة وتُوصف بـ "قانون السلطة"، ومن خلالها يمكن دمج سلطة الجهات التشريعية الثلاث في سلطة تنفيذية واحدة بقبضة رئيس الدولة، ومن أبرز التعديلات الدستورية لتي تم الاستفتاء عليها ما يلي: (فؤاد،2017):

(1) – **صحيفة العرب اللندنية** (2017). إحالة تعديل الدستور التركي إلى البرلمان وسط غضب المعارضة، 10/ كانون اول. العدد: 10508، لندن ، انجلترا.

1- تكون ولاية رئيس الدولة لمدة خمس سنوات ولا يحق للشخص أن يتولى منصب الرئاسة أكثر من مرتين.
2- تجرى الانتخابات العامة والرئاسية فى نفس اليوم كل خمس سنوات.
3- تجري الانتخابات العامة والرئاسية القادمة فى 3، تشرين ثاني 2019.
4- يحق للرئيس عدم قطع صلته بحزبه.
5- بموجب التعديل سوف يلغى مجلس الوزراء، ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.
6- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية وقيادة الجيش، ويحق له تعيين الوزراء وإقالتهم.
7- يحق للرئيس تعيين نائب له أو أكثر.
8- يحق للرئيس اختيار 4 أعضاء فى المجلس الأعلى للقضاة الذى يتولى التعيينات والإقالات فى السلك القضائى، فيما يعين البرلمان 7 أعضاء.
9- يعرض الرئيس القوانين المتعلقة بتغيير الدستور على استفتاء شعبي فى حال رآها ضرورية.
10- يحق للرئيس إعلان حالة الطوارئ فى حال توفر الشروط المحددة فى القانون.
11- تلغى المحاكم العسكرية بما فيها المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية، ويحظر إنشاء محاكم عسكرية فى البلاد باستثناء المحاكم التأديبية.
12- رئيس الدولة يطرح الميزانية العامة على البرلمان، ويحق للرئيس إصدار مراسيم فى مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية.
13- يعتبر المرسوم الرئاسى ملغيا فى حال أصدر البرلمان قانونا يتناول نفس الموضوع.
14- يحق للبرلمان طلب فتح تحقيق بحق رئيس الدولة ونوابه والوزراء، ولا يحق للرئيس فى هذه الحالة الدعوة إلى انتخابات عامة.
15- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب.

16- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 نائباً.

17- خفض سن الترشح لخوض الانتخابات العامة من 25 إلى 18 عاماً.

يمكن القول هناك الكثير من ردود الافعال حول التعديلات الدستورية حول منصب رئيس الجمهوري الذي كان شرفيا الى حد ما، الا انه بموجب التعديلات الدستورية فقد تم نقل السلطة التنفيذية من رئيس الحكومة إلى رئيس الدولة، وبهذا التعديل الدستوري فأن فترة الرئاسة التركية لأردوغان سوف يبقى لعام 2029، ويرى المعارضين ان هذا التعديل ارجع تركيا الى حكم الاستبداد، فما كانت رئاسة الدولة في عهد كمال اتاوتورك تحكم بيد من حديد فأن كثير من المحليين بأن اودغان قد استعاد الكمالية بحكم تركيا بنوع من الاستبداد.

الخاتمة:

شكَّلت خاتمة الدِّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالاضافة الى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدِّراسة أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في تركيا (2001- 2018) دراسة حالة، وقد ابرزت الدراسة تحليل أثر التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي من الجانب السياسي والاقتصادي، وخلصت الدراسة الى أن التحولات الديمقراطية التركية مرت بمراحل ساهمت في التحول الديمقراطي كان ابرزها التخلص النظام السلطوي والانتقال الى مرحلة النضج الديمقراطي، وبينت الدراسة ابرز المعوقات التس شكلت تحديات في طريق التَّحوُّل الدّيمقراطي سواء كانت تحديات اقتصاديّة، او سياسية او اجتماعية، ولكن تركيا تجاوزت الصعوبات والتحديات الخارجية والداخلية واحتلت مكانة اقتصادية بين الدول الكبار في العالم.

وبناء على ذلك فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- اثبتت الدراسة أن الاصلاحات السياسية التي اجراها النظام السياسيى التركي ساهمت في الانتقال الديمقراطي وعززت التنمية الاقتصادية.
2- اكدت الدراسة ان التَّحوُّل الدّيمقراطي هو العملية الأساسية لإطلاق صفة الإيجابية على طبيعة النظم السياسية، فالنظام السياسي الصالح هو الذي يفسح المجال للتحول الديمقراطية، فالحكم الصالح يقاس بمدى تطبيقه لأسس الديمقراطية السليمة .
3- اثبتت الدراسة أن وجود مجتمع سياسي مترابط، ومؤسسات ديمقراطية فعالة، ونظام قضائي مستقل، وقطاع اقتصادي متطوُّر هي دلائل ومؤشرات على الانتقال الديمقراطي.
4- اكدت الدراسة أن تدخل المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية قد شكل تحديات لعملية التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية.
5- بينت الدراسة ان تفعيل دور رئيس الدول وتقليص صلاحيات مجلس الوزراء يعد خدش في التحول الديمقراطية لان الاستبدادية تتنافى مع الممارسة الديمقراطية.

وبناء على النتائج فقد توصلت الدراسة الى التوصيات التالية:

1-على تركيا أن تسير باتجاه التَّحوُّل الدّيمقراطي والتقليص قدر الإمكان من صلاحيات المؤسسة العسكرية، ومواجهة قدر الإمكان العقبات السياسية والاقتصاديّة والاجتماعية التي تقف عائقاً في سبيل التَّحوُّل الدّيمقراطي التركي.

2-من أجل الحفاظ على التَّحوُّل الدّيمقراطي على تركيا أن تقلص من تدخلاتها السياسية الإقليمية وخاصة في ظل الظروف السياسية المتضمنة في الشرق الأوسط.

3- على تركيا التقليص من تدخلاتها السياسية الاقليمية وخاصة في الازمة السورية، فعلى تركيا ان تكون مركز انطلاق نحو التسوية والحل لا مركز لدعم الارهاب كما هي متهمة بدعم الفصائل في الاراضي السورية.

4-على الدول العربية أخذ النموذج التركي للاستفادة من تجربة تحولها الديمقراطي، من إجراء إصلاحات سياسية واقتصاديّة، بالرغم أن أغلب الدول العربية لديهم تجربة في التَّحوُّل الدّيمقراطي ولكنها تجربة شكلية.

5-على اوردغان ان يدرك بأن الانفراد بالسلطة هي جزء من ثقافة الانظمة الشمولية لذلك حالة اوردعان اصبحت مقترنه بالزعامة الفردية والتي تحمل في طياتها مفاهيم الاستبدادية والتسلطية.

المراجع

اولا: المراجع العربية

أ- االكتب

أحمد،ايمان (2016). **قراءات نظرية: عوامل التحوُّل الديمقراطي الجزء الثاني،** المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية 5/آذار، مصر.

أحمد، فيروز(2000)، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة سلمان الواسطي وحمدي الدوري، بغداد: دار الحكمة، ص(394-397).

آراس، بولنت وأخرون (2012)، التَّحوُّل التركي تجاه المنطقة العربية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص(24).

اسماعيل، محمد هاشم(1999). **الاقتصاد السياسي**، الجزء 1، دار الحداثة للنشر، بيروت، لبنان.

اورال، ناظم (2016). **التحوُّل الديمقراطي في تركيا**، دار المحروسة للنشر والتوزيع، 27/تموز،القاهرة، مصر.

أوغلو، يلماز أنصار (2013). **مسألة تركيا الكردية وعملية السلام**، ستار للدراسات والأبحاث، العدد3، تركيا.

أوزتورك، إبراهيم (2010)، **التحولات الاقتصاديّة التركية بين عامي 2002-2008،** في محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية ناشرون.

الإبراهيم، زينة علي (2018)، **محددات واسباب تصاعد القوة الاقتصاديّة التركية: دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الاردن.

البرصان، أحمد سليم (2015)، **علم السياسة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

بسيوني عبد الغني(2004)، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، القاهرة: مطابع السعدون، ص(209).

بوزرسلان، حميد (2009)، **تاريخ تركيا المعاصر**، ترجمة حسين عمر، بيروت: المركز الثقافي العربي،

البياتي، فراس(2013)، **التَّحوُّل الدّيمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003**، ط1، بيروت: المعارف للمطبوعات.

تركماني، عبدالله (2017). **إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية**، مركز حرمون للدراسات المعاصره، 17 شباط، تركيا.

الجابري، محمَّد عابد(1997). **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، لبنان.

حمادي، شمران(1975)، **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد: مطبعة دار السلام.

الخزرجي، حمد جاسم (2019) **المتغيرات المؤثرة في العلاقات بين الجمهورية العراقية والجمهورية التركية**، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء، 1، اذار، العراق.

دسوقي، عيسى السيد، (2008)، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر،مصر.

صدفة، محمد(2013)، **مفهوم التَّحوُّل الدّيمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر..

صليحة ،مقاوسي (2010). **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم

الطويل، رواء، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، تركيا.

أبو عامود، محمد سعد(2004)، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، ط1، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع،

عبد الجليل، طارق(2010)، **الجيش والحياة السياسية– تفكيك القبضة الحديدية**، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم، لبنان.

عبد السلام، إبراهيم بغدادي (1993). **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

العرود، راكز سالم (2017). **دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي التركي: ما بين التحوُّل الديمقراطي وعلمانية الدولة** (2002–2017م)، اطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الاردن.

العنزي، سعود (2017)، **التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية (2011–2016) اليمن حالة دراسة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

غزالي، عبد الحليم (2007)، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة!**، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، مصر.

غليون، برهان (1994). حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان.

غول، محمَّد زاهد (2017). **الإسلام والديمقراطية في التجربة التركية، مركز حرمون للدراسات المعاصره** ،12 /شباط، الدوحة، قطر.

فهد عقيل(2015). **التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين دراسة تحليلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة.

القصبي، عبد الغفار رشاد (2006). "**التطور السياسي والتحوُّل الديمقراطي**"، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع، ط2، القاهرة: مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، مصر.

القطوري، الصفصافى أحمد (2012)، **حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة**، ط1، القاهرة: سفير الدولية للنشر، مصر.

كرامر، هاينتس(2001)، **تركيا المتغيرة تبحث عن الثوب الجديد**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، السعودية.

الكساسبة، بلال ياسين (2017). **اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا دراسة حالة** (ماليزيا وسنغافورة)، اطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الاردن.

مصطفى، إبتسام علي (2007)."**التحوُّل الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عامي 1990 – 2004** "، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.

أبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد(2003)، **لسان العرب**، بيروت دار صادر. لبنان.

المنوفي، كمال(1987)، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع،الكويت.

مهران، سامي، وجلال السيد(1984)، **البرلمان المصري تقاليده، رقابة، تشريع**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

الموسومي، بتول هليل (2005)، **السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام 1991وآفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق.

مؤمن، زيزة (2002). **اشكالية التنمية السياسية في الدول النامية، اطروحة لنيل الكتوراه في القانون العام**، جامعة الحسن الثاني، عين الشق كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، الدار البيضاء، المغرب.

النعيمي، أحمد نوري (1983)، **الحركات الإسلامية في تركيا حاضرها ومستقبلها**، الأردن: دار البشير للطباعة.

النعيمي، أحمد نوري (2011)، **النظام السياسي في تركيا**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن.

نور الدين، محمد (1997)، **تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات**، لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

نوفل، أحمد سعيد وآخرون(2016)، **أزمة السياسية الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات التركية العربية ودور تركيا الإقليمي**، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الاردن.

يسين، السيد (2012)، ثورة 25 يناير بين التَّحوُّل الدّيمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبناينة، مصر.

ورغي، جلال (2010)، الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

االحمد نوري النعيمي(1990). **الحياة السياسية في تركيا الحديثة** 1919–1938)، بغداد،العراق.

حسن، ياسر أحمد(2006)، **تركيا البحث عن المستقبل**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع،

خليل، إبراهيم، وآخرون (1987)، **تركيا المعاصرة**، الموصل: مركز الدراسات التركية، تركيا.

دانكان، جان ماري (1997)، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، لبنان.

سميرة، صبري(2012)، السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية، عمان: **مركز دراسات الشرق الأوسط**،الاردن.

غلام، مصطفى نبي (2012)."**التحوُّل الديمقراطي في أفغانستان والعراق 2001:2010 من منظور مقارن**، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، مصر.

الفاضي، جمال(2015). **التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة 2001–2010**، رسالة دكتوراة، جامعة قناة السويس، مصر.

فوكو ياما، فرانسيس (1993)، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجنة فؤاد شاهين وآخرون، بيروت: **مركز الإنماء القومي**.

الكواري، علي خليفة(2000)، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ط2، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان.

ب- الدوريات

أمين، صلاح الدين أحمد(2018)، دراسة وتحليل مدى فاعلية السياسات الاقتصاديّة لتركيا على التنوع الاقتصادي، **مجلة تنمية الرافدين**، 37(119)،

أوغلو، مراد صوفو(2015). **الفرسان الأربعة في حركة الفكر الوطني**" ،مجلة شئون تركية، العدد الأول، أنقرة، تركيا.

حبيب، كمال (2015)، حزب العدالة والتنمية من الديمقراطية المحافظة إلى الديكتاتورية المتسلطة"، **شئون تركية**، العدد 2

الحضرمي، عمر حمدان (2006). تداول السلطة والدساتير في الأنظمة السياسية العربية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 33 ،العدد 3، الجامعة الاردنية الاردن.

حمورة، جو (2015). "من الحكم إلى السجن إلى "الحرية": انقلاب أبيض على الجيش التركي"، **مجلة المفكرة القانونية**، 4 /حزيران، بيروت، لبنان.

خليل، محمَّد عبدالقادر(2015). نهاية الأردوغانية تركيا ومرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية"، **مجلة شئون تركية**، العدد الأول، تركيا.

خليل، محمَّد عبدالقادر(2015). "محركات وتحديات فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية"، **مجلة شئون تركية**، العدد الثاني، تركيا.

دادا، ألبر (2014). دراسة عن الانتفاضات العربية، ومناقشة النموذج التركي، **مجلة رؤية تركية**، 11/ حزيران، تركيا.

الدوسري، عبدالله بن صالح، نقرش، عبدالله (2017)، التحولات الديمقراطية في تركيا، **مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الإنسانية**، تركيا.

زكي، رمزي(1996)، الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، 25(1)، ص(69-70).

زيادة، رضوان(2006)، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التَّحوُّل الديمقراطي، **المتقبل العربي**، العدد12.

سعد عباس(2011). الديمقراطية ومفهومها لدى الشباب، **مجلة ديالى**، العراق.

صوباجي، محمد زاهد(2017)، نظام الحكم الجمهوري الرئاسي والتحول الدّيمقراطي في تركيا، **مجلة رؤية تركية**،تركيا.

عبد المتجلي، يحيى (1986).التنمية السياسية في العالم الثالث، **مجلة الباحث العربي**.

العلاف، إبراهيم خليل (1998). الجذور التاريخية للعلمانية في تركيا المعاصرة، **مجلة شؤون اجتماعية**، السنة (15) العدد (60)، دولة الإمارات العربية المتحدة،

فراسين، فادي (2016). حاجة تركيا إلى نظام سياسي جديد، **مجلة اراء التركية**، استطنبول.7/حزيران، تركيا.

فؤاد، اسراء احمد (2017) تعرف على أبرز مواد استفتاء تعديل دستور تركيا لوضع السلطة بقبضة أردوغان، 16/بيسان، **مجلة الفصل السابع**، القاهرة، مصر.

القاعود، محمد حلمي (2008)، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة: إسطنبول 555 سنة، **وجهات نظر**، العدد(117)،تركيا.

كاندور،جين لويز(2015). "هل النظام الإنتخابي التركي هو الأكثر إجحافاً في العالم؟ "، **مجلة نون بوست**، 6 /كانون ثاني، تركيا.

الكريني،ادريس (2017). التحوُّل الديمقراطي واستقلالية القضاء، **مجلة منبر الحرية**، 16/شباط، دمشق، سوريا.

لكريني، أدريس(2017)، التَّحوُّل الدّيمقراطي واستقلالية القضاء، **مجلة منبر الحرية**، 2(4)، ص(23).

مبارك، زهير فريد (2012)، الديمقراطية بين الفكر والفعل، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد 26، فلسطين.

مراد علي عباس (2006)، المشاركة السياسية من منظور تنموي، **المجلة السياسية الدولية**، الجامعة المستنصرية، العدد(5)،العراق.

وداد بيلغن، حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي، مجلة رؤية التركية، 2017.

نور الدين، محمود(2013). الأقليَّات الدينية والعرقية في تركيا، المجتمع والكيان والتحديات، **مجلة الدفاع الوطني**، 8/ ايار، بيروت، لبنان.

نيكانين، جوهانا (2013) الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، **مجلة رؤية تركية**، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3،تركيا.

د- الصحف

إبراهيم، أشرف(2016)، **أسطورة الاقتصاد التركي: هل حقاً هناك معجزة اقتصاديّة؟**، موقع تركيا بوست، 30/تموز، أنقرة، تركيا.

إسراء، محمود (2015) **الاقتصاد التركي**.. 13 عاماً من النجاح، تركيا بوست،6، تشرين اول ،تركيا.

أوغلوا ،محمد أفندي (2018) العلاقات التركية العراقية في ظل أزمة حزب العمال الكردستاني، **نون بوست**، 30، نيسان، مصر،

باشا إسماعيل(2016)، **المجتمع التركي ومزاعم الاصطفاف**، تركيا: ترك برس.

جان تيومان(2018). اسوأ أزمات تركيا الإقتصادية منذ 2001، **صحيفة احوال**، 6، تشرين اول، تركيا.

جريدة الراية (2017). جواب سؤال المستجدات الأخيرة في القضية القبرصية، العدد 118 تاريخ 22/ كانون اول، قطر.

حمامي، هشام (2007)، تركيا الجديدة!، **وجهات نظر**، العدد(105)،

روس، دنيس (2016). توازن القوى في المنطقة، **جريدة العرب الدولية**، 1، تشرين ثاني، السعودية.

صالحة، سمير(2007). الخارطة الحزبية التركية ومواقفها من الأزمة السياسية الحالية.. وأهم وجوهها، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد (10386) ،6 /ايار، الرياض السعودية.

صحيفة العرب اللندنية (2017). إحالة تعديل الدستور التركي إلى البرلمان وسط غضب المعارضة، 10/ كانون اول. العدد: 10508، لندن، انجلترا.

صحيفة رؤيا الاخبارية (2019). ديون تركيا الخارجية تصل إلى447 مليار دولار، 6، تشرين اول، تركيا.

عبد الرحمن، أسعد (2003). تركيا: صراع الإسلام والعلمانية، **صحيفة العرب نيوز**، 12/كانون ثاني، لندن، انجلترا.

عبدالرزاق، سعيد (2019). الدين الخارجي التركي يقفز إلى 445 مليار دولار، **جريدة العرب الدولية**، العدد رقم (14920)، 4، تشرين اول، السعودية.

عليان، خليل (2013). **تجربة أردوغان الاقتصادية نموذج يحتذى به في المنطقة العربية** 9/تموز، العدد 1643 مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، السعودية.

كويبشي، ساركان(2015).“نظرة في قانون الانتخابات التركي”، **نون بوست**، 23/ آذار، تركيا.

ابو ربا، مجد (2020). بالأرقام.. تركيا حققت أرقامًا قياسية في الصادرات والعائدات 2019،نون بوست، 4، كانون ثاني ،مصر.

هـ- مراكز الأبحاث ماذ تقصد بمراكز الابحاث ؟؟ هذه ابحاث توضع تحت بند الدوريات

إبراهيم، حسنين توفيق (2013). **الانتقال الديمقراطي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

باكير، علي حسين (2019). بعنوان تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، **مركز الجزيرة للدراسات**، 18، حزيران، قطر.

باكير، علي حسين (2013)، **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**، مركز الجزيرة للدراسات.

بدوي، أحمد موسى(2014). “تغيير إستاتيكي: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية التركية”، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 12/ اب، مصر.

بوواتو، إدريس(2006)، **من قطيعة الأيديولوجيا إلى تقارب الديمقراطية**، في تركيا، صراع الهوية، الجزيرة نت، الملفات الخاصة،

تركماني، عبدالله (2017). إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، **مركز حرمون للدراسات المعاصره**، 17 شباط، تركيا.

توفيق، إبراهيم حسين (2013). الانتقال الديمقراطي: إطار نظري “، **مركز الجزيره للدراسات**، 14 / شباط، قطر.

جميل، سيار (1997)، العرب والأتراك الانبعاث بالتحديث من العثمنة إلى العلمنة، ط1، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، ص(121).

جول، محمد(2013)، التجربة النهضوية التركية، ط1، بيروت: **مركز نماء للبحوث والدراسات.**

حسن،علي(2015). ماذا يحدث داخل حزب العدالة والتنمية التركي؟**منتدى البدائل العربي للدراسات**، القاهره، مصر.

الخاقاني،محمد كريم (2017). الاستفتاء على تقرير مصير كردستان، بين الواقع والمستقبل، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 15 آب، الإمارات العربية المتحدة.

الخماش ،رنا عبد العزيز (2015) النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية، 2002 – 2014) **مركز دراسات الوحدة العربية**، القاهره، مصر.

الخولي، معمر (2011). الإصلاحات الداخلية في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، الامارات.

خولي، معمر فيصل(2014)، الاقتصاد التركي في ظلّ حكومة العدالة والتنمية: من الانهيار إلى الانتعاش، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، 3/ تشرين الثاني، بغداد، العراق.

خولي، معمر فيصل(2016)، كمال أتاتورك وعلمانيته، بغداد: **مركز الروابط وللبحوث والدراسات الإستراتيجية.**

خولي، معمر(2011)، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**

الشبوط، محمد غسان (2016)، مؤشرات الاقتصاد الكلي التركي لسنة 2002–2015، **المركز الدّيمقراطي العري للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاديّة**، القاهرة.

الصاوي، عبدالحافظ (2015). أثر التطورات المحلية والإقليمية على اقتصاد تركيا، **مركز الجزيرة للدراسات**، 28، اب، قطر.

طرشونه، لطفي وآخرون (2011)، الثورات والإصلاح والتحول الدّيمقراطي في تركيا من خلال الثورة التونسية (سلسلة ملفات)، الدوحة: **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية.**

عطاالله، آية إبراهيم (2015). العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحوُّل الديمقراطي في تركيا 2002–2013"، **المركز الديمقراطي العربي**، القاهرة، مصر.

علي، محمد اورخان(2004)، **الأزمة الاقتصاديّة التركية الأسباب والتوقعات**، الدوحة: مركز دراسات الجنوب، قطر.

قصاب، عبد الوهاب (2012). المؤسسة العسكرية التركية... مرحلة تبدل الأدوار، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر.

الكتبي، ابتسام (2004)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، بيروت: **مركز دراسات الوحدة العربية**، لبنان.

كمال، مصطفى (2018). تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 15، نيسان، مصر.

مبروك، خليل (2020). رفع الحد الأدنى للأجور بتركيا.. الإيجابيات والسلبيات، مركز الجزيرة للدراسات، 5، كانون ثاني، قطر.

محفوض، عقيل سعيد (2008)، جدليات المجتمع والدولة في تركيا– المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، أبو ظبي: **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، الامارات.

مرجان، هالة(2012)، دور المجتمع المدني في التَّحوُّل الديمقراطي: الأحزاب والنقابات، ورقة عمل: **مؤتمر (دور مؤسسات المجتمع المدني في الحوار المجتمعي المتعدد الأطراف)** – القاهرة: مركز دراسات المجتمع المدني.

مركز الجزيرة للدراسات (2014). تحدي الصلاحيات: خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، 3 /أيار، الدوحة، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2016). معاهدة لوزان 2.. اتفاقية مهدت لتأسيس الجمهورية التركية، 21، اب، قطر.

منصور، أحمد (2012). التجربة الاقتصادية التركية، **مركز الجزيره للدراسات**، 23/ كانون ثاني، الدوحة، قطر.

النعيمي، لقمان عمر(2007). تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتجية**، العدد(120)،ط1 ،الامارات.

نور الدين، محمد(2010)، **السياسة الخارجية أسس ومرتكزات**، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، قطر.

ثانيا :المواقع الالكترونية

تعديلات دستورية في تركيا توسع صلاحيات أردوغان، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38705596

فنكل، أندروا (2002)، تركيا المجتمع والدولة، بغداد: بيت الحكمة، ص(60).

http:/ / www.mesc.com.jo/Activities/lecture/lecture1.html تاريخ الزيارة 2019/5/20.

بكري، محمد (2016)، وثائقي خارج المكان- تركيا: النهوض الاقتصادي، قناة أوربت، ملف فيديو، متوفر على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=9jBDjKKNVTg، تاريخ الزيارة 2019/5/20.

جريدة زمان التركية (2018)، الأزمات الاقتصاديّة في تركيا: ماذا حدث في الأعوام 1994و 2001و 2007، https://www.zamanarabic.com، تاريخ الزيارة 2019/5/20.

كامل، كامل فتحي(2016)، تجربة الدول العميقة في تركيا، المركز الدّيمقراطي العربي، de http://democraticac، تاريخ الزيارة 2019/5/16.

موقع العربية سي ان ان (2019). تركيا تعلن معدل النمو في 2018: تراجع حاد وانكماش في الربع الأخير، 12، اذار، الامارات العربية.

https://arabic.cnn.com/business

موقع عربي تي ار تي (2019) عدد الشركات الأجنبية في تركيا يرتفع 7% خلال النصف الأول من 2019، 23، تموز ،تركيا.

https://www.trtarabi.com/now-politics

ثالثا: المراجع الاجنبية

Campany, C, Richard (1980), **Turkey and the United States, the arms embargo period**, USA: library of Congress cataloy, p ,p:41,

Durgut, A (2002), The 1994 Economic crisis in Turkey, Unpublished master thesis, Naval postgraduate school, California, USA, PP:75,

Free press, judiciary would strengthen Turkish democracy: **President Gül. Hurriyet Daily News**، 6-10-201

Huntington ,Samuel (1993). **the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century**, (London: University of Oklahoma press,1993.

Jerrey, Wayne Milam(1978), **Toward independence A survey of the determinants of Turkeys Foreign policy by Naval postgraduate School**, p ,p: 63,

King, Stephen G (2009),**The New Authoritianism In The Middle East And North Africa, Bloomington**. Indiana University Press. p(17).

Lindquist, c(2017), Educational Reform in Turkey, **International Journal of Progressive Education**, 13(2), 133-143, pp: 137 .

Schon, Anna Marisa (2013),**The Construction of Turkish National identity: Nationalization of islam& isislamization of Nationhood**, National and Regional identities in an Age of Globalization,Tilburg University.

Starace, (2010). **Disparity in Democracies: a comparative Case Study of Mali and Niger**, M.A Thesis, (Monterey, California: Naval Postgraduate School, December

Topcuoglu, Leman(2006), **the coservative- Democratic: identity of the justice and Development party**, Master Degree, political Science and public Administration, Middle East Technical University.

Tulin Daloglu, **Turkish Opposition Party Criticizes Kurdish Initiative**, al-monitor,

Walter, Weiker (1963), **The Turkish revolution 1960-1961 aspects of military politics**, Washington: the brooding in stitution, p ,p: (25),

المعلومات الشخصية

الاسم: عبد الله مفيد المجالي

التخصص: ماجستير علاقات دولية

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2020